

مِرْأَةُ السَّعَادَاتِ

فِي عِلْمِي

الْتَّوْحِيدُ وَالْعِدْلُ

تأليف

الإمام العلامة

أبي الإخلاص حسن بن سعيم الش Zubayl Al-Hanafi

المتوافق ١٤٩٣هـ

محققه وعلمه عليه

محمد صالح بن وليد نويد

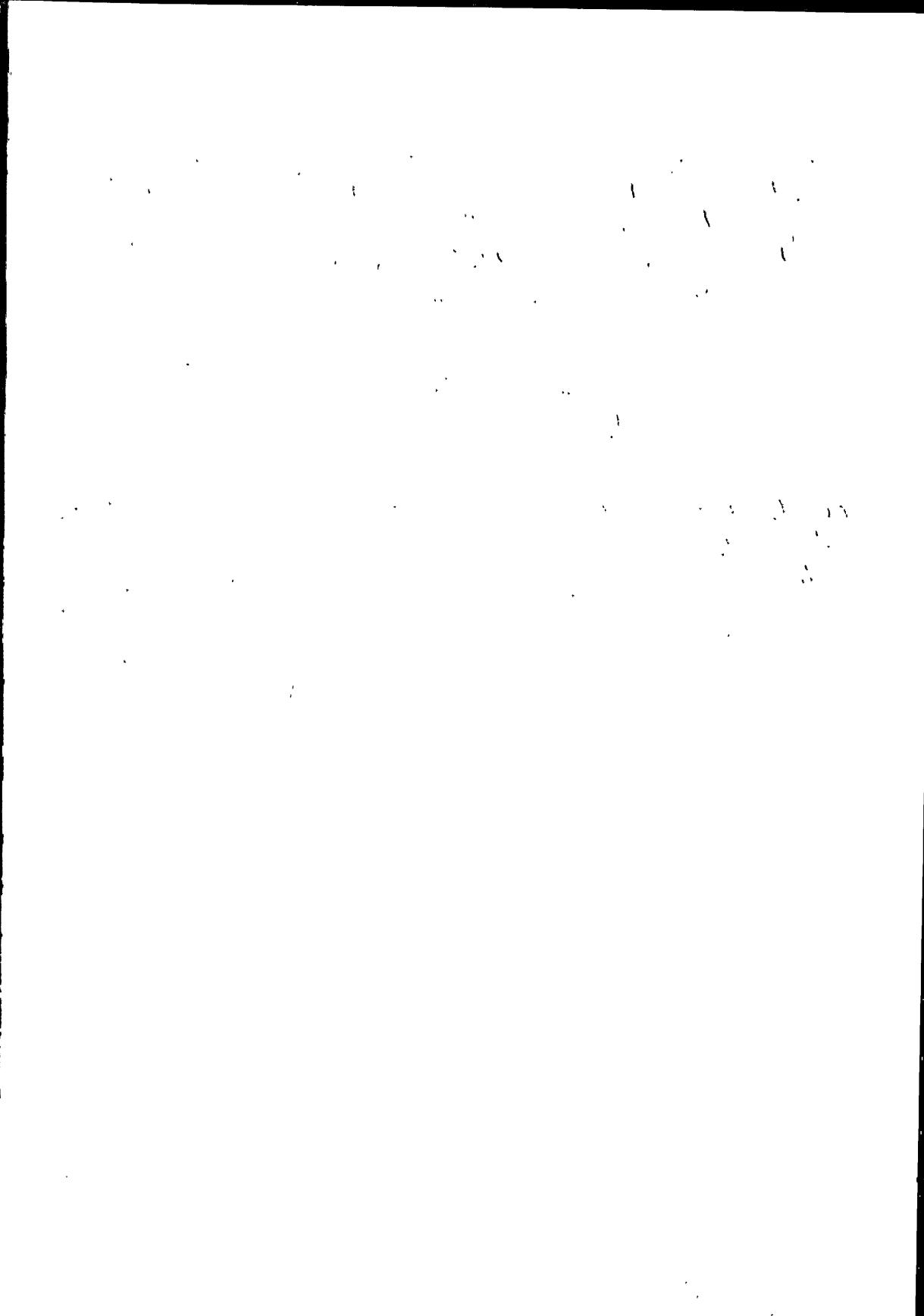


دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

assiha min kutub khilafat

سنه 1971 بيروت - لبنان



مِرْأَةُ السَّعَادِ لِتَعْلِيمِ
الْتَّوْحِيدِ وَالْعِدْلِ لِتَعْلِيمِ

الكتاب: مراقي السعادات

في علوم التوحيد والعبادات

Title : MARĀQI AS-SAĀDĀT

FI 'ILMAY

AT-TAWHID WAL-'IBĀDĀT

التصنيف : عقيدة - فقه

Classification: Dogma - Jurisprudence

المؤلف : الإمام أبو الإخلاص حسن بن عمار الشربلي الحنفي
(ت 1069 هـ)

Author: Al-Imam Abou Al-Ikhlas Hassan ben Ammar
Al-Shurunbulali Al-Hanafi (D.1069H.)

المحقق : محمد صلاح بن وليد نويدر

Editor : Muhammed Salah ben Walid Nouwayder

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages 128 عدد الصفحات

Size 17x24 cm قياس الصفحات

Year 2015 A.D - 1436 H. سنة الطباعة

Printed in Lebanon بلد الطباعة : لبنان

Edition : 1st الطعة : الأولى

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Sohol Beirut 1107 2290

عنوان: الشátة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +961 5 804 810/11/12
فاكس: +961 5 804813
ص.ب: 11-9424، بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت 11.٧٧٢٤٠

ISBN-13: 978-2-7451-0122-8
ISBN-10: 2-7451-0122-6



جميع الحقوق محفوظة

2015 A.D - 1436 H.

مِنْ قِبَلِ السَّعْادَةِ فِي عِلْمِي الْتَّوْحِيدِ وَالْعِبَادَةِ

تأليف
الإمام العلامة
أبي الإخلاص حسَن بن سُمَار الشُّرْبُلَاني الحنفي
المتوفى ١٩٠ هـ

مَقْرَرٌ وَعَلَوْهُ عَلَيْهِ
مُحَمَّدٌ صَلَحٌ بْنُ وَلِيُّدُونْيَدُور



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي من علينا فجعلنا نسلك طريق المهتدين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا ومولانا محمد القائل: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، وعلى آله الكرام الأطهار وأصحابه المتقيين.. وبعد..

فإن كل مسلم لا غنى له عن معرفة الحلال والحرام حتى يصح دينه، وتصح عبادته وتسلم من الفساد، ويرجى عند الله القبول، ومن ثم شرع العلماء في تأليف بعض المتون التي تفي بغرض العماني وتنفيذ طالب العلم، ومن هذه المتون الكتاب الذي بين أيدينا «مراقي السعادات في علمي التوحيد والعبادات» لعلامة المذهب الحنفي الإمام الشرنبالي رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه، فإن هذا المتن من أهم المتون في المذهب الحنفي حتى إنه ثرجم إلى اللغة الإنجليزية، واستفاد منه المسلمون شرقاً وغرباً، فأحببت أن تشملني الفائدة بتحقيقه والتبرك به بإذن الله تعالى.

وجزى الله الإخوة الكرام الذين بذلوا معهم جهداً كبيراً في مراجعة الكتاب وتدقيقه وإخراجه وببارك فيهم جميعاً، وأسأل الله العظيم أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي خططيبي ويجمعني مع

الإمام الشرنبالي تحت لواء سيدنا الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم، وأن يكرمنا أن نرى وجهه الكريم، إنه على كل شيء قادر وبالإجابة جدير، وصلى الله عليه وسیدنا محمد وعلى آله وصحبه في الأول والأخير.

الجمعة ٢٢ ذي الحجة ١٤٣٥ هـ محمد صلاح بن وليد نويدر
الموافق لـ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٤ م.

منهج العمل في الكتاب

اعتمدت في إخراج هذا الكتاب على:

- نسخة من مخطوطة في مكتبة الأزهر رقم ١٦٨ / ٣٦١٢.

- نسخة مطبوعة في دار الكتاب اللبناني - بيروت.

قمت بتشكيل المتن بشكل كامل تسهيلاً للقارئ.

ترجمت للإمام الشربلالي رحمه الله.

وضعت الأخطاء الموجودة في النسخة المطبوعة مع تصحيحاتها في جدول.

وضعت بعض المصطلحات عند السادة الحنفية تتميماً للفائدـة.

علقت على بعض المواطن التي هي بحاجة إلى تعليق.

استعنت ببعض كتب الغريب والمعاجم لشرح بعض الكلمات.

أضفت بين معقوفين [] ما وجدته مناسباً معتمدـاً على متون وشروح أخرى لعلماء الفقه الحنفي.



نماذج من صور المخطوط

ازبادة الدرجات فيستحق ذلك الاعان بالله وملائكة
وئبيه وسلم والبه الأقر بالتدحير وشره فانت
معن بقولنا في قمة واستئناف الله سبحانه واحده
لا شريك له ولا شريك ملله ولا شريك لعجزه ولا العزير قد يسر
بل ابداً ذاكراً من لا انتها لايقين ولا سيد ولا تكون الامانه
لانتقام لا وقاهم ولا ذكره الاتي انما ولا يشهد الا نام
حي لا يوم قبوراً لياماً سميع سبب حكم بسلاماته فاني
بذا انتقامه عن المروءة تلاصون لا تغدو المهايات لمزيد
فهم يلدهم ينكرون لكرواً احد ارجعي الصفات لامساك
الحسنه يسعي له من في الشهوات السبع والا رضوت
السبعين فذهب وان من شئ اليه يسعي بجهد عالي
فعمر المتزاد فان افاته حالت بلا حاجة رازف بلا مأمة
سميت بلا حفاظه باعث بلا سقعة ساراً بلا صفاتة قد يئنها
قبل حلقة مزددة صفة لم تكن قبل خلته بوروب ولا مربربة
خانق ولا غلوق سعى مميت قبل الاعياً لا ائته ذهن
بانه على كل شيء قدير وكل شيء اليه فتقرير وكل امر عليه يسير
لابنها لا قدر لهم حفظ علىهم من خلق المخلوق وقرار الاحوال
فالآن رأف قعلم شاعر عاملون قبل خلق الكائنات وامر
بطامة في شيء من معصيه وكل شيء حري بقدرة ومسئليه

صورة الورقة الأولى للنسخة

فَإِنْ ارْسَلْنَا أَحَدًا مِّنْ
قَاتِلِهِ فَأَتْهُجْرُوا إِذْ سَمِلَ
بِطَعْنٍ مُّغْنِيًّا أَوْ أَثْلَاكِيًّا وَهُوَ الصَّيْدُ الْأَكْثَرُ
الْجَارِ عَلَى مَسِيدٍ فَإِذَا هُنْ عَيْرُهُ فِي سَمِنَةٍ أَوْ مَعْنَى صَمِيدٍ وَهُنْ
مُّرَوَّنٌ فَإِذَا هُنْ مُنْزَهُونَ مِنْ فَرِيزٍ حَلَّتْ رَلُوقَتَنَدَهُ الْكَلْبُمُ قَسْلَهُ
أَوْ رَلِسَلُوكَلِبِيرْمَهُ عَوْقَتَنَدَهُ أَحَدَهُمُ كَتَلَهُ لَاهِنَ حَلَّلُور
وَرِيمَهُ دِيلَهُ فَأَصَابَهُ طَبِيعَيْهِ حَالُ الْكَلْدَ خَلَّا لِزَرَهُ وَلَوْافِرَخَ
طَبِيعَيْهِ اعْيَانَهُ وَلَكَسْنَهُ طَبِيعَيْهِ فِي اِرْنَهُ تَعَدَّلَهُ لَكَنْ كَانَ لَهُ
اَفَدَهُ وَتَمَّهُ لَكَنْ يَهْجَهُ لَهُ وَعَوْنَهُ وَحْسَنَ تَفَنَّهُ
وَصَلَلَهُ لَهُ عَلَى مَسِيدَنَا سَيِّدَنَا هَجَدَهُ عَلَى الْمَوْمَحِبَه
وَسَلَمَ تَسَلَّيَهُ كَثِيلَهُ اَيَا اَبَدَا
اَيِّ يَوْمَ الدِّينِ قَالَ يَوْمَ الدِّينِ
وَبِالْعَالَمَيْنِ
أَصَمَ

الا انتبه لغواية المزروع لا الذي يحيط بالكل الجيف وقل ما تخر
والتحفاص بغيره وكل ما في المولد لا الشيك وان لم يربه
قى لما رأى صاحبى يوكل وكفره من الفانية الخصبة والذلل
والغيابة والمعذدة والمهانة والخوارق حورم (المهر المسنوج
كتاب الصيدلاني للصلح المصلح الذي تمليس تكرما
صيدلاني المفروض طارياً يطرد وكم لا يدركه ما لا يدركه المتن
الصادق بمحوسياً لا تناك للمسمية عاده حال الارسال
والرولم والاعوشما وجروح قلم يرى كله حتى سات فجعل المكحنة
سواء كان الجريح بالتجدد وعده او يرجع طبع او يهدى او يركب
معهم ونكله مرجع ما ادركته هنيئ حياة عرق حكم العذاب
فإن لهم فيكون من ذلك حروم في ظاهر المراقبة وفي الغائب
فان النهدين يتركه الامل ثلاث مرات وان يرى ومحى العصيحة
اما دعاء في لا يعين الصيدلاني اضمنه الجراح او شائكة
كل باب لا يحيط به صيدلاني او كل الماء من بحره اي لا ينتهي او ينفع
في ساء او على سطح او يحيط فقردي حمه الله الي الماء او اقتنه
ارامي فرماته لضرف قتلها وضمن اثنائي الماء وتجنب حرج وصا
وكذلك الوقوع في الماء ثم تقام له عصيحة غلبة عن اصبعه وفهد
عن ظلبيه ثم وجده صغيراً يصرخ كلامه الكلب افالهدر
لامبارنه او اوان سالم محبوبه فلزوجه مسلم فاتت زوجه حزم

۲۱

بعض المُصطلحات عِنْدَ السَّادَةِ الْحَنَفِيَّةِ

الحكم الشرعي:

هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تخيراً أو وضعاً.

الأحكام التكليفية:

- الفرض: هو ما ثبت لزوم العمل والاعتقاد به بدليل قطعي لا شبهة فيه كالصلوة والصيام، ويكره جاحده، ويفسق ويستحق العذاب تاركه بلا عذر.

- الواجب: هو ما ثبت لزوم العمل دون الاعتقاد به جزماً بدليل ظني فيه شبهة كالأية المؤولة والصحيح من الأحاداد، وتاركه بلا عذر فاسق ومستحق للعذاب، ولا يكره جاحده.

- السنة المؤكدة: هي ما واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الخلفاء الراشدون من بعده، وليس بفرض ولا واجب ولكنها قريبة من الواجب وتركها يوجب إساءةً وكراهيَّةً كالاذان والجماعة، وتسمى سنة الهدى.

- السنة غير المؤكدة: هي ما واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الخلفاء الراشدون من بعده، ولم يتركوها إلا أحياناً، ولما لم تكن من مكملات الدين وشعائره سميت سنة الزوائد، بخلاف

- سنة الهدى فهي قريبة من الواجب التي يضلل تاركها لأن تركها استخفاف بالدين، ولكن تركها ليس محبوبًا في الشرع.
- النفل: هو ما شرع لنا زيادة على الفرض والواجب والسنّة بنوعيها وقد ورد به دليل ندب عموماً أو خصوصاً ولم يوازن عليه النبي صلى الله عليه وسلم، ولذا كان دون سنّة الزوائد، وقد يطلق عليه أيضاً المستحب والمندوب والتطوع، ويثاب المكلف على فعله ولا يلام على تركه.
- الحرام: هو ما ثبت لزوم ترك العمل به والاعتقاد بهذا اللزوم بدليل قطعي لا شبهة فيه، ويُكفر مستحله، ويُفسق ويستحق العذاب فاعله كشرب الخمر والزنا، وهو مقابل للفرض.
- المكروه التحريري: هو ما ثبت لزوم ترك العمل به دون الاعتقاد به جزئياً بدليل ظني فيه شبهة، وفاعله فاسق مستحق للعذاب ولا يُكفر مستحله كالإسراف في الوضوء، وهو مقابل للواجب
- الإساءة: هي ما دون المكروه تحريماً وفوق المكروه تزيهاً، ومن فعلها أحياناً فهو مستحق للعتاب، ومن فعلها بالالتزام فهو مستحق للعذاب وهو مقابل لسنة الهدى
- المكروه التزيهي: هو ما كان منهياً عن فعله نهياً غير جازم وكان تركه أولى من فعله، وهو مقابل لسنة الزوائد، ولا يُفسق فاعله ولا يستحق العتاب ولا العذاب، لكن فعله ليس بمحبوب في الشرع.
- ولفظ الكراهة عند الإطلاق يراد بها التحرير إلا أن يُنَصَّ على كراهة التزيء.

- **خلاف الأولى:** هو ما لا صيغة نهي فيه وتركه أولى من فعله، وهو مقابل للنفل.
- **المباح:** هو ما لم يرد فيه أمر ولا نهي ولا يثاب المكلف على فعله وتركه ولا يعاقب على فعله وتركه.

ما يقصده العلماء من قول الشيوخين والصاحبين والطرفين:

- **قول الشيوخين:** هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى.
- **قول الصالحين:** هو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.
- **قول الطرفين:** هو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى.

ترجمة الإمام الشرنبالي

الشيخ حسن بن عمار بن علي أبو الإخلاص المصري الشرنbellali الفقيه الحنفي الوفائي، كان من أعيان الفقهاء وفضلاء عصره، من سار ذكره فانتشر أمره، وهو أحسن المتأخرین ملکة في الفقه، وأعرفهم بنصوصه وقواعده، وأندahم قلما في التحرير والتصنيف، وكان المعول عليه في الفتاوی في عصره.

قرأ في صباحه على الشيخ محمد الحموي والشيخ عبد الرحمن المسيري، وتفقه على الإمام عبد الله النحريري والعلامة محمد المحبي، وسنه في الفقه عن هذين الإمامين وعن الشيخ الإمام علي بن غانم المقدسي مشهور مستفيض، درس بجامع الأزهر، وتعيين بالقاهرة، وتقىع عند أرباب الدولة، واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به، منهم: العلامة أحمد العجمي، والسيد السندي أحمد الحموي، والشيخ شاهين الأرمناوي، وغيرهم من المصريين، والعلامة إسماعيل النابلسي من الشاميين، وقيل في حقه: الشيخ العمداء الحسن الشرنbellali مصباح الأزهر وكوكبه المنير المتلالي، لو رأه صاحب السراج الوهاج لاقتبس من نوره، أو صاحب الظهيرة لاختفى عند ظهوره، أو ابن الحسن لأحسن الثناء عليه، أو أبو يوسف لأجله ولم يأسف على غيره ولم يلتفت إليه، عمدة أرباب الخلاف، وعدة أصحاب الاختلاف، صاحب التحريرات والرسائل التي فاقت أنفع الوسائل، مبدي الفضائل يا يوضح تقريره، ومحبي ذوي الإفهام بدرر تحريره، نقال المسائل الدينية، وموضع المعضلات اليقينية،

صاحب خلق حسن وفصاحه ولسن، وكان أحسن فقهاء زمانه، وصنف كتاباً كثيرةً في المذهب، وأجلها حاشيته على كتاب "الدرر والغرر" لملا خسرو، واشتهرت في حياته وانتفع الناس بها، وهي أكبر دليل على ملكته الراسخة وتبصره، وشرح "منظومة ابن وهبان" في مجلدين، وله متن في الفقه ورسائل وتحرييات وافرة متداولة، وكان له في علم القوم باع طويلاً، وكان معتقداً للصالحين والمجاذيب، وله معهم إشارات ووقائع أحوال، منها أن بعضهم قال له يا حسن من هذا اليوم لا تشتري لك ولا لأهلك وأولادك كسوة فكانت تأتيه الكسوة الفاخرة، ولم يشتري بعدها شيئاً من ذلك، وقدم المسجد الأقصى في سنة خمس وثلاثين وألف، صحبه الأستاذ أبو الإسعاد يوسف بن وفا، وكانت وفاته يوم الجمعة بعد صلاة العصر حادي عشر شهر رمضان سنة تسعة وستين وألف عن نحو خمس وسبعين سنة، ودفن بتربة المجاورين.

والشنبالي بضم الشين المثلثة مع الراء وسكون النون وضم الباء الموحدة ثم لام وألف وبعدها لام نسبة لشبرا بلولة، وهذه النسبة على غير قياس، والأصل شبرا بلولي نسبة كبلده تجاه منوف العليا بإقليل المنوفية بسواد مصر.

جاء به والده منها إلى مصر وسنه يقرب من ستة سنين، فحفظ القرآن، وأخذ في الاشتغال رحمة الله تعالى مع السيد حسن بن الإمام القاسم بن محمد بن علي من ملوك اليمن الذين تسنموا من الفخر عالي الثرى ووسع جودهم عامة الورى، أما العلم فهو من أفضلي جيله، وأما الحلم فهو الناهج لسيله، وأما الحماسة فما اشتقاد الحمس إلا من حماسته ولا السماحة إلا

من فائض سماحته، وهو الذي فتح اليمن وأخذه لأخويه محمد وإسماعيل من الأتراك وأخرجهم منه، وكان مع شجاعته ذا سياسة وتدبير عظيم، ومرجع الدولة في عصره إليه، والكل من بنى القاسم لا يصدرون إلا عن رأيه، ويغولون في جميع الأمور عليه، وكان مع اشتغاله بالحروب وقيامه بأمر الملك على ضروب يهتز الشعر هز النشوان ولا يشغله شاغل عن المذاكرة في كل أوان، فلو رأاه ابن الرومي لما قال شعر:

(ذهب الذين تهزهم مذاههم... هز الكمة عوالي المران)

وكان يبيّن بجودة ذهنه الوقاد الججاد، وكان عظيم العطاء كثير المعروف محباً لفعل الخير، وكان يجل أولاد الأولياء والعلماء، يعرف لهم حقهم، وكان سعيداً في حروبه، وبالجملة فكان حسنة في بنى القاسم على وجه الزمان، ولا يدانيه في شجاعته منهم مدان، وأما ما قيل فيه من المدائح فيطول ذكره، وهو الذي اختط الجبل المسمى بضوران بضاد معجمة مضمومة، فبني به حصناً مشيداً، واحتظر به مدينة عظيمة، وأحياناً به أرضاً دائرة، وغرس بها فواكه، فصارت مدينة عظيمة بأسواقها وحماماتها ومساجدها، وأمر كل أمير من أمرائه أن يبني بها بيتاً، فاتبعوا أمره، وعمر ما حول المدينة من القرى، وكانت وفاته يوم السبت ثاني شوال سنة ثمان وأربعين وألف، بمرض ذات الجانب، وحصل بموته التعب الشديد لعموم نفعه ورياسته وشجاعته وحسن أخلاقه، حتى أنه لما انتصر على الأروام في زيد كان يغريه المجالسون بالايقاع بهم لما صدر منهم من حربه، فلم يؤثر فيه العذل بل عفا عنهم وكساهم وأحسن إليهم، وكانت مدة إمارته بعد خروجه من صنعاء نحو خمسة عشر عاماً، ودفن

بضوران وبني عليه قبة عظيمة إلى جانب مسجده الذي أسسه وتممه ولده محمد وأجرى المياه هنالك إليه.

ومن مؤلفات الشرنبالي متن في الفقه مسمى «نور الإيضاح» وقد شرحه في شرحين كبير وهو «إمداد الفتاح» وصغير وهو «مراقي الفلاح». ومنها الكتاب الذي بين أيدينا وهو متن في الفقه وهو «مراقي السعادات في علم التوحيد والعبادات».

وقد ألف رسائل عديدة منها «إسعاد آل عثمان المكرم ببناء بيت الله المحرم» وذكر فيها ما تعمر به الكعبة، ألفها سنة تسع وثلاثين وألف لاما وصل خبر سقوط بعض جدران الكعبة بالسيل العظيم في عهد السلطان مراد.

ومنها «إكرام أولي الألباب ب الشريف الخطاب» ذكر فيه أقسام الوحي والكلام الإلهي وكيفيته.

ومنها «الزهر النضير على الحوض المستدير».

ومنها «الأحكام الملخصة في حكم ماء الحمصة» في بحث نواقض الوضوء.

ومنها «العقد الفريد لبيان الراجح من الخلاف في جواز التقليد» و منها «در الكنوز» وهي منظومة في ذكر شرائط الصلاة وواجباتها وستتها سماها.

ومنها «شرح در الكنوز».

ومنها «المسائل البهية الزاكية على الثانية عشرية».

ومنها «جدائل الزلال الجارية لترتيب الفوائد بكل احتمال».

- ومنها «النظم المستطاب لحكم القراءة في صلاة الجنائز بأم الكتاب».
- ومنها «إتحاف الأربيب بجواز استنابة الخطيب».
- ومنها «تحفة أعيان الفتى بصحة الجمعة في الفنا».
- ومنها «النفحۃ القدسیة فی حکم قراءة القرآن وكتابته بالفارسیة».
- ومنها «تحفة التحریر وإسعاف النادر الغنی والفقیر بالتخیر علی الصحيح والتحریر».
- ومنها «بلغ الأرب لذوي القرب».
- ومنها «بدیعة الهدی لما استیسر من الهدی».
- ومنها «تجدد المسرات بالقسم بين الزوجات».
- ومنها «إرشاد الأعلام لرتبة الجدة وذوي الأرحام في تزویج الأيتام».
- ومنها «كشف المعضل فیمن عضل».
- ومنها «الدرة الفريدة بین الأعلام لتحقیق میراث من علق طلاقها قبل الموت بشهر وأیام».
- ومنها «كشف القناع الرفیع عن مسألة التبرع بما يستحق الرضیع».
- ومنها «إيقاظ ذوي الدرایة لوصف من کلف السعاية».
- ومنها «إصابة الغرض الأهم في العتق المبهم».
- ومنها «أحسن الأقوال في التخلص عن محظور الفعال».
- ومنها «إنفاذ الأوامر الإلهية بنصرة العساکر العثمانیة».
- ومنها «الدرة الیتیمة فی الغنیمة».
- ومنها «قهر الملة الكفریة بالأدلة المحمدیة».
- ومنها «الأثر المحمود لقهر ذوي العهود».

ومنها «سعادة الماجد بعمارة المساجد».

ومنها «نهاية الفريقين في اشتراط الملك لآخر الشرطين».

ومنها «تحقيق الأعلام الواقفين على مفad عبارات الواقفين».

ومنها «رغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه في أخذه المعلوم».

ومنها «حساب الحكام المحققين لصد المعتدين عن أوقاف المسلمين».

ومنها «تحقيق السؤدد في استحقاق سكني الولد».

ومنها «فتح باري الألطاف بجدول مستحقي الأوقاف».

ومنها «الابتسام بأحكام الإفحام».

ومنها «البدعة المهمة في نقض القسمة».

ومنها «نفيس المتجر بشراء الدرر».

ومنها «بسط المقالة في تأجيل الكفالة».

ومنها «النعمة المجردة بكفيل الوالدة».

ومنها «الاستفادة من كتاب الشهادة».

ومنها «الدر الثمين في اليمين».

ومنها «تنقیح الأحكام في الإبراء الخاص والعام».

ومنها «إيضاح الخفيات لتعارض بينة النفي والإثبات»

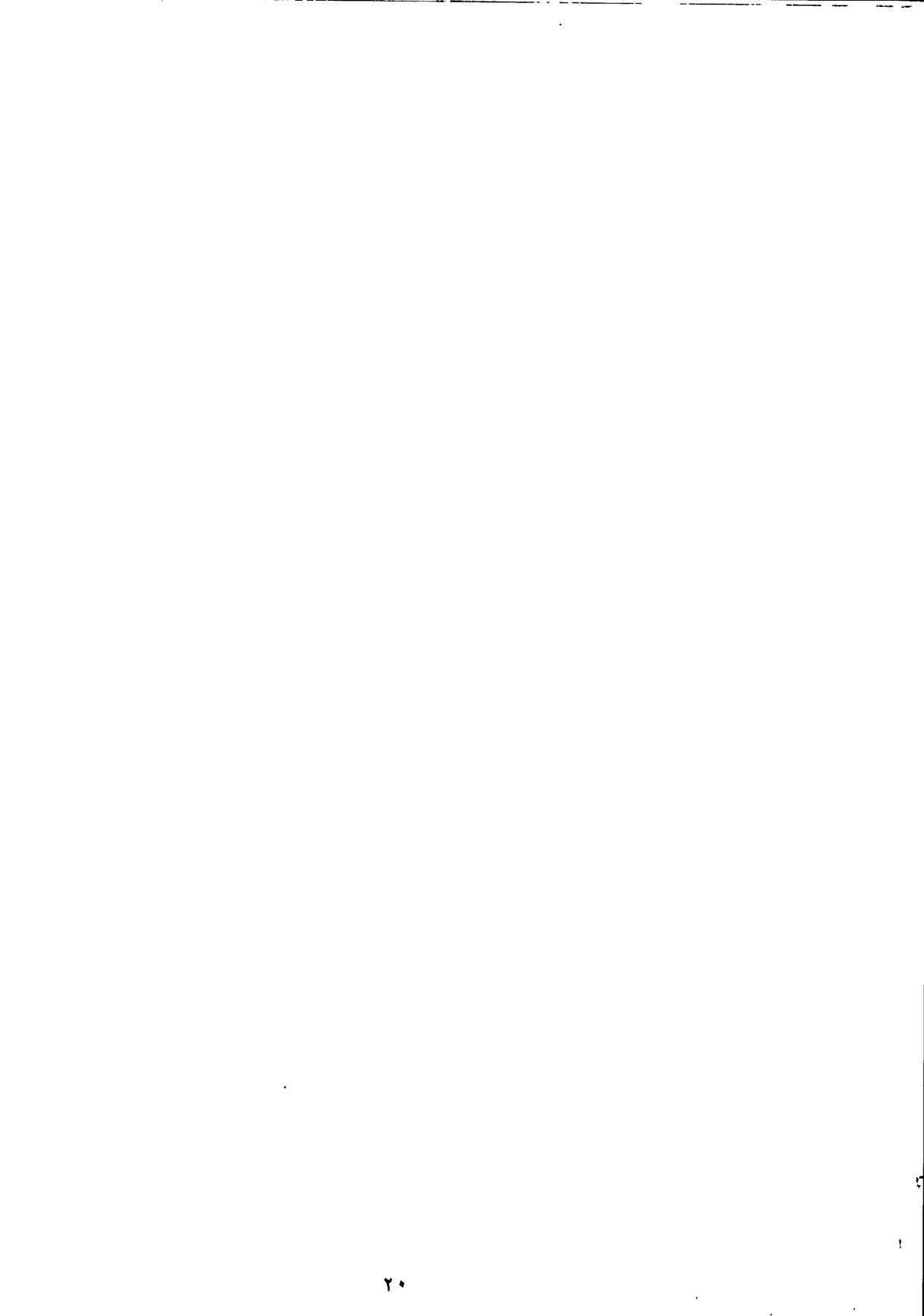
ومنها «واضح الحجة للعدول عن خلل الحجة».

ومنها «تذكرة البلغا النظار بوجوه حجة الولاة النظار».

ومنها «منة الجليل في قبول قول الوكيل».

ومنها «تيسير العليم بجواب التحكيم».

- ومنها «الدراة الشمينة في حمل السفينة».
- ومنها «مفيدة الحسني لظن الخلو بالسكنى».
- ومنها «نزهة أعيان العرب من مسائل الشرب».
- ومنها «حفظ الأصغرين عن اعتقاد من زعم أن الحرام لا يتعدى لذمتي».
- ومنها «سعادة أهل الإسلام بالمصافحة عقب الصلاة والسلام».
- ومنها «تحفة الأكمل في جواز لبس الأحمر».
- ومنها «غاية المطلب في الرهن إذا وهب».
- ومنها «نظر الحاذق النحرير في الرجوع على المستعير».
- ومنها «إتحاف ذوي الإتقان بحكم الرهان».
- ومنها «الإقناع في حكم اختلاف الراهن والمرتهن في الرد من غير ضياع».
- ومنها «رقم البيان في دية المفصل والبنان».
- ومنها «النص المقبول في بحث القسامه».
- ومنها «الفوز بالمال بالوصية بجميع المال».
- ومنها «نتيجة المفاوضة في المعاوضة».
- ومنها «نزهة ذوي النظر لمحاسن الطلاء والثمر».



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ...

وَيَعْدُ..

فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ حَسَنُ الشُّرْبَلَالِيُّ أَدَمُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَضْلَةُ الْمُتَوَالِيِّ:
هَذَا مُخْتَصَرٌ لِبَيَانِ عَقِيدةِ أَهْلِ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَا بِهِ تَصِحُّ الْعِبَادَةُ مِنَ
الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاءِ وَالْحَجَّ، وَسَمَّيَتُهُ:

«مَرَاقِي السَّعَادَاتِ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ وَالْعِبَادَاتِ»

وَاللَّهُ الْمُؤْفِقُ بِكَرَمِهِ لِإِتْمَامِهِ وَالْمُيَسِّرُ لِإِحْتِسَامِهِ.

كتاب التوحيد

اعلم أنَّ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ الْمَكْنُونِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ لِجَنَاحَةً
وَلِإِنْسَانٍ إِلَّا يَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ كُلُّ مُكَلِّفٍ حَقِيقَةَ
الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ، وَيَجِبُ عِلْمُهُ بِالدَّلِيلِ، وَيُفْتَرَضُ عَلَيْهِ تَعْلُمُ مَا تَصْحُّ بِهِ
الْعِبَادَةُ، وَيَفْعُلُهُ مَعَ الإِيمَانِ الْمُكَلِّفِ بِهِ فِي الدُّنْيَا لِيَفْوَزَ بِرِضَى مَوْلَاهُ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَثَوَابِهِ.

أَمَّا الإِيمَانُ: فَهُوَ الاعْتِقادُ بِالْجَنَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِاللِّسَانِ بِكُلِّ مَا عُلِمَ
مَجِيئُهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَنَحْكُمُ بِهِ^(١) بِالْإِقْرَارِ بِأَنْ يَقُولَ الإِنْسَانُ: «أَشَهُدُ
أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشَهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْمَبْعُوثُ بِالْحَقِّ لِكَافَةِ
النَّاسِ وَالْجِنِّ»، وَهَذَا الْمِقْدَارُ مِنَ الاعْتِقادِ وَالنُّطُقِ بِهِ يَكْفِي الْمُؤْمِنَ فِي
الْعُمُرِ مَرَّةً لِنَجَاتِهِ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ، وَتَكْرَارُهُ وَالدَّوَامُ عَلَيْهِ مَطْلُوبٌ
لِرِزْيَادَةِ الدَّرَجَاتِ، وَيَضَمِّنُ ذَلِكَ الإِيمَانُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ.

فَإِنَّا نُؤْمِنُ بِقُلُوبِنَا وَنُقْرِنُ بِالْأَسْتِنَاتِ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَأَحَدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا
شَيْءٌ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ، وَلَا إِلَهٌ غَيْرُهُ، قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا
اِنْتِهَاءٍ، لَا يَفْنَى وَلَا يَبْيَدُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ، لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا
تُدْرِكُهُ الْأَفَهَامُ، وَلَا يُشِيهُهُ الْأَنَامُ، حَتَّى لَا يَمُوتُ، قَيْوَمٌ لَا يَنَامُ، سَمِيعٌ
بَصِيرٌ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ أَزْلَىٰ قَائِمٌ بِذَاتِهِ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، لَا

(١) أي حكم بالإيمان بالإقرار.

تحوّيه الجهات، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، أزلئي الصِّفات، لة الأسماء الحُسْنَى، يُسْتَحْ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينِ السَّبْعِ وَمَنْ فِيهِنَّ، ﴿وَلَمْ مَنْ شَئْ إِلَّا يُسْمِعُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإِسراء: ٤٤].

نَحْمَدُهُ عَلَى نِعْمَهِ الْمُتَرَادِفَاتِ، فَإِنَّهُ خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا كُلْفَةٍ، مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَسْقَةٍ، مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزِدْ دِسْرَةً لَمْ تَكُنْ قَبْلَ خَلْقِهِمْ^(١)، فَهُوَ رَبُّ وَلَا مَرْبُوبٌ، خَالِقٌ وَلَا مَخْلُوقٌ، مُحِيطٌ مُمِيتٌ قَبْلَ الْإِحْيَاءِ وَالْإِمَانَةِ، ذَلِكَ يَأْنَةٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، لَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، خَلَقَ الْخَلْقَ وَقَدَرَ الْأَجَالَ وَالْأَرْزَاقَ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ خَلْقِ الْكَائِنَاتِ، وَأَمْرَ بِطَاعَتِهِ وَنَهَى عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِقُدرَتِهِ وَمَسِيقَتِهِ، يَعِصِّمُ مَنْ يَشَاءُ وَيَحْفَظُهُ فَضْلًا، وَيُنْصِلُ مَنْ يَشَاءُ وَيَخْذُلُهُ عَدْلًا، فَلَا رَادُّ لِقَضَائِهِ وَلَا مَعْقِبٌ لِحُكْمِهِ، الْخَيْرُ وَالشُّرُّ مُقدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ.

وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ تَعَالَى وَكَسْبُ مِنَ الْعِبَادِ^(٢)، وَلَمْ يَكُلْفُهُمُ اللَّهُ إِلَّا بِمَا يُطِيقُونَهُ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفُهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، تَقُولُ: لَا حِيلَةٌ لِأَحَدٍ وَلَا حَوْلٌ لِأَحَدٍ وَلَا حَرْكَةٌ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةٍ إِلَّا بِمَغْوِنَةِ اللَّهِ، وَلَا قُوَّةٌ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاغِيَةِ اللَّهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا

(١) قوله: لم يزدد صفة لم تكن قبل خلقهم، هي من كلام الطحاوي في عقيدته كما نقل الكثير من كلامه هنا، وفي هذه العبارة رد على من يقول بأن الله مع الخلق منذ الأزل أكمل من أن يكون بلا خلق منذ الأزل، فرد الإمام الطحاوي عليهم بهذه العبارة.

(٢) فيه رد على المعتزلة القائلين بأن العبد يخلق أفعال نفسه.

بِتَوْفِيقِ اللَّهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِائِهِ اللَّهِ وَعِلْمِهِ وَقَدْرِهِ وَقَضَائِهِ، فَعَلَيْتَ
مَشِائِهَ الْمَسِيَّاتِ كُلُّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْجِيلَ كُلُّهَا، يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ
غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا، تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ^(١)، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْئٍ،
﴿لَا يُسْتَعْلَمُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَأْلُونَ﴾ [الأنياء: ٢٣]. يَمْلِكُ كُلُّ شَيْءٍ فَلَا يُعَجِّزُهُ
شَيْءٌ، وَلَا غَنِيٌّ عَنْهُ طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنْ اسْتَغْنَى عَنِ اللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ^(٢).
وَالإِسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِدُ^(٣) بِهَا الْفِعْلُ بِالتَّوْفِيقِ^(٤) الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ
يُوَصَّفَ بِهِ الْمَخْلُوقُ، فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الإِسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ
وَالْوُسْعِ وَالْتَّمَكِينِ وَسَلَامَةِ الْآلاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، آمَنَّا بِذَلِكَ كَلِمَةً.
وَآمَنَّا بِأَنَّ مُحَمَّداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنِبِيَّهُ
الْمُجَبَّى، وَرَسُولَهُ الْمُرْتَضَى، خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمامَ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدَ
الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكُلُّ دُعَوةٍ^(٥) ثُبُوتٌ بَعْدَ ثُبُوتِهِ بَغْيٌ وَكُفْرٌ،
وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَةِ الْوَرَى بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، أَظَهَرَ اللَّهُ
لِثُبُوتِ رِسَالَتِهِ الْمُعْجَزَاتِ كَانِشَاقَ الْقَمَرِ وَمَشِيُّ الشَّجَرِ وَتَسْلِيمِ الْحَجَرِ
وَالْإِخْبَارِ بِالْمُغَيَّبَاتِ.

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنَّهُ عَلَى نِبِيِّهِ وَحْيًا،
وَصَدِيقٌ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا، وَأَيَّقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ بِالْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، لَا
يُشَبِّهُهُ قَوْلُ الْبَشَرِ، وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ.

(١) بفتح الحاء أي هلاك.

(٢) أي من ادعى الاستغناء.

(٣) أي يقع بها الفعل.

(٤) قوله: (بالتوفيق) خبر (الاستطاعة)، أي الاستطاعة التي يجب بها الفعل كائنة بالتوفيق.

(٥) أي ادعاء.

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ وَأَعْمَالَهُمْ، وَقَدَرَ أَرْزَاقَهُمْ وَآجَالَهُمْ،
وَكُلُّ يَسْتَوْفِي رِزْقَهُ حَلَالًا أَوْ حَرَامًا إِذَا لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِنْسَانٌ رِزْقَهُ أَوْ
يَأْكُلَ غَيْرَهُ رِزْقَهُ.

وَكُلُّ يَسْتَوْفِي أَجَلَهُ، وَالْمَقْتُولُ مَيْتٌ بِأَجَلِهِ^(١)، فَإِذَا اسْتَوْفَوا ذَلِكَ أَمْرَ اللَّهِ
تَعَالَى مَلَكَ الْمَوْتِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِهِمْ، فَإِذَا دُفِنُوا يُعِيدُ اللَّهُ الْحَيَاةَ فِيهِمْ
فَيَعْقِلُونَ السُّؤَالَ وَيَقْدِرُونَ عَلَى رَدِّ الْجَوَابِ، فَيَأْتِيهِمْ مَلَكًا مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ،
فَيَجِلُّ سَانِ الْمَيْتَ، فَيَقُولُونَ: «مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟»، فَيَقُولُ
الْمُؤْمِنُ: «هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، أَشَهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ
اللَّهِ»، فَيَقُولُونَ: «قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا»، ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ
ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ، ثُمَّ يُتَوَرُّ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: «نُمْ»، فَيَقُولُ: «أَرْجِعْ إِلَى
أَهْلِي فَأَخْبِرُهُمْ؟» فَيَقُولُونَ: «نَمْ كَنَوْمَ الْعَرْوَسِ الَّذِي لَا يُوقَظُ إِلَّا أَحَبُّ
أَهْلِهِ»، فَيَكُونُ بِهِ حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ، وَيَقُولُ الْمُنَافِقُ:
«سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ قَوْلًا، فَقُلْتُ مِثْلًا، لَا أَدْرِي»، فَيَقُولُونَ: «قَدْ كُنَّا
نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ»، فَيُقَالُ لِلأَرْضِ: «الشَّمِيمِي عَلَيْهِ»، فَتَلَتَّئِمُ عَلَيْهِ
فَتَخَتِّلُ أَصْلَاغُهُ، فَلَا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَضْجَعِهِ
ذَلِكَ.

وَالسُّؤَالُ لِكُلِّ مَيْتٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، يُسْأَلُ إِذَا غَابَ عَنِ الْأَدْمَيْتِينَ وَلَوْ
فِي جَوْفِ سَبْعٍ أَوْ غَرْقَ فِي بَحْرٍ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يُسَأَلُونَ، وَالسُّؤَالُ
بَعْدَ إِغَادَةِ الرُّوْحِ إِلَى الْجَسَدِ لِيُجِيبَ سُؤَالَ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ
وَنَبِيِّهِ، وَيُقَالُ لِلْمُؤْمِنِ بَعْدَ الْجَوَابِ: «انْظُرْ إِلَى مَقْعِدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَبْدَلَكَ

(١) فيه رد على المعتزلة القائلين بأن القاتل يقطع أجل الميت.

الله مَقْعِدًا مِنَ الْجَنَّةِ»، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا، وَيُقَالُ لِلْكَافِرِ وَالْمُنَافِقِ عِنْدَ قَوْلِهِ: لَا أَدْرِي: «لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ»، وَيُضَرِبُ بِمَطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرَبَةً فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا غَيْرُ الشَّقَلَيْنِ.

وَعَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌ لِلْكُفَّارِ وَلِبَعْضِ الْعُصَمَاءِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَنَعِيمُ الْقَبْرِ حَقٌ لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَحَشْرُ الْأَجْسَادِ وَإِحْياؤُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَقٌّ، وَيُعْطَى الْمُؤْمِنُ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ وَالْكَافِرُ بِشِمَالِهِ، وَيُؤْضَغُ الْمِيزَانُ بِمَا يُعْرَفُ بِهِ مَقَادِيرُ الْأَعْمَالِ مِنْ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَيُؤْضَغُ الصَّرَاطُ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ تَمُرُ عَلَيْهِ الْخَلَائِقُ، فَمِنْهُمْ كَالْبَرْقِ، وَمِنْهُمْ كَالرِّيحِ، وَمِنْهُمْ كَالْجَوَادِ الْمُسْرِعِ، وَمِنْهُمْ كَالْمَاشِيِّ، وَمِنْهُمْ كَالنَّمَلَةِ يَدْبُبُ عَلَى حَسْبِ دَرَجَاتِهِمْ، وَهَذَا بَعْدَ هَوْلِ الْمُؤْمِنِ.

وَشَفَاعَةُ الْمُصْطَفَى الشَّفَاعَةُ الْعَظِيمَ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، وَوُرُودُ حَوْضِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْطَاقُ الْجَوَارِحِ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ حَقٌّ، وَهُمَا مَوْجُودَتَانِ الْآنَ، وَلَا فَنَاءَ لَهُمَا، وَلَا لِأَهْلِهِمَا أَبَدًا^(١)، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ^(٢)، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، يُدْخِلُ أَهْلَ الْجَنَّةِ تَعَالَى^(٣) الْجَنَّةَ بِفَضْلِهِ، وَيُكَرِّمُهُمْ بِأَنْ يُرِيهِمْ [ذَاتَهُ] تَعَالَى وَتَقَدَّسَ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ بِعَدْلِهِ، وَيُخْرِجُ مِنْهَا مِنْ عُذْبٍ بِذَنبٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا لَا يُحَلِّدُ مُؤْمِنٌ فِي النَّارِ، وَيَجْعُزُ أَنْ يَعْفُوَ سُبْحَانَهُ بِكَرَمِهِ،

(١) فيه رد على من يقول بفناء الجنة والنار، وعلى من يقول بفناء النار فقط.

(٢) فيه رد على المعتزلة القائلين بأن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن، والمقصود بالخلق هنا المكلفوون من الإنس والجن.

وَبِسُفَاعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ سُفَاعَةِ بَعْضِ الْأَخْيَارِ عَمَّنِ استَحْقَقَ الْعَذَابَ بِالذَّنْبِ لَا بِالْكُفْرِ، فَإِنَّ الْعَفْوَ عَنِ الْكُفْرِ لَا يَجُوزُ.

وَلَا نَكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحْلِلْهُ^(١)، وَنَعْتَقِدُ جَوَازَ تَكْفِيرِ السَّيِّئَاتِ بِالْحَسَنَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَبْطُلَ الْحَسَنَاتُ بِشُؤُمِ الْمَعَاصِي إِلَّا بِالْكُفْرِ، قَالَ تَعَالَى:

﴿وَمَنْ يَكْفُرُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبَطَ عَمَلَهُ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [المائدة: ٥].

وَلَا نَقُولُ لَا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ^(٢)، وَنَرْجُو الْجَنَّةَ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمُحْسِنِينَ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ وَلَا نَشَهُدُ بِالْجَنَّةِ إِلَّا لِمَنْ أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِدُخُولِهَا نَصًّا، وَنَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمُسِيَّئِينَ وَنَحَافُ عَلَيْهِمْ وَلَا نُقْتِنُهُمْ، فَإِنَّ الْأَمْنَ وَالْإِيَاسَ يَنْقُلَانِ مِنَ الْمِلَّةِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا^(٣) لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الإِيمَانِ إِلَّا بِجُحْودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

وَالْمِيشَاقُ الَّذِي أَخْذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ^(٤)، وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَعَدَدُ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمِلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلَا يُنَقْضَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ، وَكُلُّ مُيَسِّرٍ لِمَا خُلِقَ، وَالْأَعْمَالُ بِالْحَوَاطِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيقُ مَنْ شَقِيقَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَأَصْلُ الْقَدَرِ سُرُّ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطْلُعْ عَلَى

(١) بخلاف الخوارج فإنهم يكفرون من فعل الكبيرة.

(٢) فيه رد على المرجنة القائلين: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الإيمان طاعة.

(٣) أي بين الأمان والإياس.

(٤) قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَخْذَ رَبِّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِ ذُرِّيَّتِهِمْ وَأَشَهَدُهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَسْتَبِرْكُمْ قَالُوا بَلْ شَهَدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

ذلِكَ مَلَكٌ مُقْرَبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالنَّظَرُ وَالتَّعْمُقُ فِي ذَلِكَ دُرْيَةٌ
الخِذْلَانِ وَشَلْمَ الْحِرْمَانِ، فَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا
وَوَسْوَسَةً، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدْرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَا هُمْ عَنْ
مَرَامِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُشَكِّلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].
فَمَنْ سَأَلَ لِمَ فَعَلَ فَقَدْ رَدَ حُكْمَ الْكِتَابِ وَكَفَرَ، هَذَا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ هُوَ
مُنَورٌ قَلْبُهُ مِنْ أُولَئِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، لِأَنَّ الْعِلْمَ
عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ
الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادْعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَصِحُّ الإِيمَانُ إِلَّا بِقَبْوِ
الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرِكُ طَلْبِ الْمَفْقُودِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلْمَ وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ رُقْمٌ، لَوْ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى
شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ
اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ أَنَّهُ كَائِنٌ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ،
جَفَّ الْقَلْمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ أَنَّهُ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ
لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ سَبَقَ عِلْمَهُ
فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَرَ ذلِكَ بِمَشِيَّتِهِ تَقْدِيرًا مُحَكَّمًا مُبَرِّمًا، لَيْسَ لَهُ
نَاقِضٌ وَلَا مُعَقِّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ وَلَا مُحَوِّلٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ
قَدْرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]. فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لِلَّهِ فِي الْقَدْرِ خَصِيمًا،
وَأَحْضَرَ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، فَكَانَ أَفَّاكًا أَثِيمًا.

وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ كَمَا بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ وَهُوَ جَلٌّ جَلَالٌ
مُسْتَغْنٌ عَنِ الْعَرْشِ وَغَيْرِهِ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإِحْاطَةِ
خَلْقَهُ، فَمَا نَصَّ عَلَيْهِ هُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذلِكَ

مُتَأْوِلِينَ بِرَأْيِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلَّمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ إِلَى عَالَمِهِ، وَلَا يَبْثُثْ قَدْمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهَرِ التَّسْلِيمِ وَالْإِسْتِسْلَامِ.

وَالْمَعْرَاجُ حَقٌّ كَالإِسْرَاءِ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، أَكْرَمَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْيَقَظَةِ بِجَسْمِهِ الشَّرِيفِ، ثُمَّ إِلَى السَّمَاوَاتِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْغَلَا، وَأَكْرَمَهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى.

فَصْلٌ فِي التَّفْضِيلِ

لَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأُولَيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَنَقُولُ نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأُولَيَاءِ^(١)، وَخَوَاصُ بَنِي آدَمَ وَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْجَمِيعِ، وَعَوَامُ بَنِي آدَمَ مِنَ الْأَنْقِيَاءِ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِ الْمَلَائِكَةِ، وَخَوَاصُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِ بَنِي آدَمَ، وَكُلُّ مُؤْمِنٍ بَعْدَ مَوْتِهِ مُؤْمِنٌ حَقِيقَةً لَا حُكْمًا كَمَا فِي حَالِ نُومِهِ وَغَفَلَتِهِ، وَكَذَا الرُّشْلُ وَالْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بَعْدَ وَفَاتِهِمْ رُسُلٌ وَأَنْبِيَاءٌ حَقِيقَةً، لِأَنَّ الْمُتَّصِفَ بِالنُّبُوَّةِ وَالْإِيمَانِ الرُّوحُ، وَهُوَ لَا يَعْيَرُ بِالْمَوْتِ.

وَكَرَامَاتُ الْأُولَيَاءِ حَقٌّ^(٢)، فَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْهَا وَصَحٌّ عَنِ التِّقَاتِ نَقُلُّهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ الْوَلِيُّ أَنَّهُ وَلِيٌّ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَعْلَمَ بِخَلَافِ النَّبِيِّ، وَيَجُوزُ إِظْهَارِ

(١) فيه رد على الشيعة القائلين بأن الأنبياء أفضل من بعض الأنبياء.

(٢) فيه رد على المعتزلة المنكرين للكرامة.

الكرامة من الولي لالمسترشد ترغيباً له عليهما وعواناً على تحمل أعباء المجاهدة في العبادات لا إعجاباً وفخراً.

ونحيط جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نفترط في أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ولا نذكرهم إلا بخير، ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه أمهات المؤمنين وذرياته فقد برئ من التقى^(١)، وعلماء السلف من الصالحين والتلائين ومن بعدهم من أهل الخير والأثر وأهل الفقه والنظر لا يذكرون إلا بالجميل، ومن يذكرهم بسوء فهو ضال عن سوء السبيل.

ونعتقد أن أبا بكر الصديق أفضل العالمين بعد النبیین ثم عمر بن الخطاب، وقد اجتمعت الصحابة على خلافتهم رضي الله عنهم، فمن أنكر خلافتهم يكفر، ثم عثمان ذا النورين رضي الله عنه، ثم الإمام علي بن أبي طالب، سيف الله المسئول، ابن عم المصطفى، زوج فاطمة الزهراء البثول، اتفقت الأمة على أهلية الإمام اتفاقاً لم يوجد في غيره رضي الله عنه، فهو لأربعة هم الخليفة الراشدون والأئمة المهديون، وشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة لعشرة، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبد الله عامر، ابن الجراح وهو أمين هذه الأمة، رضوان الله عليهم أجمعين^(٢).

(١) فيه رد على الشيعة في افتراضهم على بعض الصحابة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) في هذا النص رد على الشيعة في إنكارهم خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، وأن أبا بكر وعمر أفضل من علي رضي الله عنهم أجمعين، وأن الصحابة العشرة المذكورة أسماؤهم هم المبشرون بالجنة.

فَصْلٌ

نَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا لَازِمًا بِالانْقِيادِ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ وَطَاعَتِهِ، وَنَرَى الْعِصَيَانَ بِالْخُرُوجِ عَلَيْهِ وَمُخَالَفَتِهِ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ إِمَامِينِ فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى الْأَئِمَّةِ وَإِنْ جَاءُوا، وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍ وَفَاجِرٍ.

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ دِينَ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَاحِدٌ وَهُوَ دِينُ الإِسْلَامِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ أَكْلَمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَالتَّشْيِيهِ وَالتَّعْطيلِ، وَبَيْنَ الْجَبَرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْيَأسِ. وَالْأَعْمَالُ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْحَدِيثِ^(١)، وَالْإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُضُ، وَالزِّيَادَةُ الْوَارِدَةُ فِي الْإِيمَانِ زِيَادَةُ ثَمَرَاتِهِ فَإِشْرَاقُ نُورِهِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَضَّفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْقُدرَةِ عَلَى الظُّلْمِ وَالسُّفَهِ وَالْكَذِبِ، لِأَنَّ الْمُحَالَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقُدرَةِ، وَلَا يَجُوزُ الْخُلُفُ فِي الْوَعْدِ، وَاخْتِلَفَ فِي خُلُفِ الْوَعِيدِ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَجُوزُ الْخُلُفُ فِي الْوَعِيدِ كَمَا لِأَنَّهُ يَلِيقُ بِجَنَابِهِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْوَعِيدِ لِأَنَّهُ لُؤْمٌ، وَهُوَ مُحَالٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

(١) أي فإن أهل الحديث قالوا بأن الأعمال من الإيمان، والخلاف من بنى على تعريف الإيمان، قال الإمام النووي في شرحه على مسلم: قال المحققون من أصحابنا المتكلمين نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص، والإيمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة ثمراته وهي الأعمال ونقاصها، قالوا وفي هذا توفيق بين ظواهر النصوص التي جاءت بالزيادة وأقوال السلف وبين أصل وضعه في اللغة وما عليه المتكلمون. اهـ ج ١ ص ١٤٨.

وَفِعْلُ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى^(١)، وَتَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَنَا.

وَإِيمَانُ الْمُقْلِدِ صَحِيحٌ لِوُجُودِ التَّصْدِيقِ وَإِنْ كَانَ عَاصِيًّا بِتَرْكِ الْاسْتِدَالِ، وَمَنْ تَابَ عَنِ الْكِبَرِ صَحِحَّ تَوْبَتُهُ مَعَ إِصْرَارِهِ عَلَى الْكِبَرِ غَيْرِهَا، فَلَا يُعَاقَبُ بِالْتَّيْ تَابَ عَنْهَا، وَمَنْ تَابَ عَنِ الْكَبَائِرِ لَا يَسْتَغْنِي عَنِ تَوْبَةِ الصَّغَائِيرِ وَيَجُوزُ أَنْ يُعَاقَبَ بِهَا.

فَصْلٌ

أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى تَوْقِيقِيَّةٌ، فَلَا يُسَمِّي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَّا بِمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ وَالسَّمْعُ، وَيَجُوزُ إِطْلَاقُ اسْمِ الشَّيْءِ^(٢) وَالْمَوْجُود^(٣) بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْفَارَسِيَّةِ عَلَى الْحَقِّ سُبْحَانَهُ، وَكَذَا إِطْلَاقُ اسْمِ النَّفْسِ^(٤)، ثُمَّ إِنَّهُ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ، وَأَمَّا اسْمُ النُّورِ وَالْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالْعَيْنِ وَالْجَنْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهَا بِالْفَارَسِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ بِخَلَافِ الْأَوَّلِينَ.

وَبَعْضُ الْأَلْفَاظِ يَجُوزُ إِطْلَاقُهَا مُضَافَةً، وَلَا يَجُوزُ بِدُونِ الإِضَافَةِ كَقَوْلِهِ: رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ، وَقَاضِيُ الْحَاجَاتِ، وَهَازِمُ الْأَحَزَابِ، وَفَارِجُ الْهَمِّ،

(١) فيه رد على المعتزلة القائلين بوجوب فعل الصلاح والأصلح على الله تعالى.

(٢) قال الله تعالى: ﴿فَقُلْ أَئِ شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهِيدًا فِي اللَّهِ شَهِيدٌ بِيَنِي وَبِيَنْكُم﴾ [الأنعام: ١٩].

(٣) قال تعالى: ﴿لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَبَّا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]. والمراد كما قال المفسرون أي علموا، فالمعنى بالوجود المعلوم، وليس ما يقابل المعدوم، فإن مقابل المعدوم يحتاج إلى واجد.

(٤) قال الله تعالى: ﴿لَعَلَمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا آعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

وَشَدِيدُ العَقَابِ، لَا نَنْتَهِي فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى مَا أَنْهَانَا إِلَيْهِ الشَّرْعُ،
وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِهَا دُونَ الإِضَافَةِ.

وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَحْجُوبِ، وَبَعْضُهُمْ جَوَزَ لَفْظَةَ الْمُحْتَجِبِ
لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَغْلُوبِيَّةِ دُونَ الثَّانِي وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهَا وَ[لَا إِطْلَاقُ] ضِدِّهَا كَالسَّاكِنِ وَالْيَقَظَانِ
وَالْعَاقِلِ لِغَدَمِ وَرُؤُدِ الشَّرِيعِ بِإِطْلَاقِهَا وَ[إِطْلَاقُ] ضِدِّهَا، وَكَذَا لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ
اسْمِ الدَّاخِلِ فِي الْعَالَمِ وَالْخَارِجِ مِنْهُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ
اسْمِ الْغَائِبِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ غَيْبٌ عَنِ الْخَالقِ سُبْحَانَهُ.

فَصْلٌ

وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خُرُوجِ الدَّجَالِ وَدَابَّةِ
الْأَرْضِ وَيَاجُوحَ وَمَأْجُوحَ وَنُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَطُلُوعِ
الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا حَقٌّ.

وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَافًا وَلَا مَنْ يَدْعِي شَيْئًا بِخَلَافِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ
وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَآءُ إِلَى اللَّهِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الذِّي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَاهُ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ
يُمَسِّنَا عَلَى الْإِيمَانِ وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعِصِّمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالآرَاءِ
الرَّدِيَّةِ مِثْلِ الْمُشَبِّهَةِ وَالْمُعَطَّلَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَ الْجَمَاعَةَ
وَخَالَفَ الضَّالَّةَ، وَنَحْنُ بُرَآءُ مِنْهُمْ، وَهُمْ عِنَّدَنَا ضُلَالٌ.

وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ الْكَرِامِ الْكَاتِبِينَ وَالْحَفَظَةِ الْمُوَكَّلِينَ، وَنُفَوِّضُ عَدَدُهُمْ
لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، كَالْإِيمَانِ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ صَلَواتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ
أَجْمَعِينَ أَبَدًا سَرَمَدًا عَدَدُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَيَوْمِ الدِّينِ.

وَالْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِي لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللّهُ، نَسْأَلُ
اللّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا وَلِوَالِدِينَا وَذُرِّيَّتِنَا وَمَشَائِخِنَا وَإِخْوَانِنَا
فِي اللّهِ، وَاللّهُ أَعْلَمُ.

كتاب الطهارة

تصح الطهارة بماء المطر، والآبار، والعيون، والأنهار، والبحار، وبِمَا ذاب من ثلج وبرد ما دام طهوراً، وهو الباقِي علَى أوصاف خلقِه لِم يخالطه شيء يقتضيه ويسليه الطهورية^(١) سواء كان جاريأ^(٢) أو بحوض كبير كالعشر في العشر^(٣) وعمقته لا ينكشف بالغرف.

[باب الوضوء]

وفروع الوضوء أربعة:

غسل الوجه، وحدة طولاً من مبدأ الناصية إلى أسفل الذقن لمن ليس له لحية كثيفة^(٤)، وإلى ظاهير الكثيفة، وحدة عرضاً من شحمة الأذن إلى شحمة الأخرى، ولو ملتحيماً.

والفرض الثاني: غسل اليدين مع المرفقين.

والثالث: مسح ربع رأسه.

(١) الطهورية مفهوم مركب من كون الماء ظاهراً في نفسه ومطهراً لغيره، فتسليط الطهورية بأمور منها تنجز الماء واستعماله وغير ذلك.

(٢) أي وإن كان قليلاً، أما الراكد القليل فيضر وقوع نجس فيه وإن لم تغير أوصافه.

(٣) أي عشرة أذرع في عشرة أذرع، أي ما يعادل خمسة أمتار في خمسة أمتار تقريباً، وعمقه أن يكون بحال لا تكشف أرضه بالغرف، وإنما فهو قليل.

(٤) وهي التي لا ترى بشرتها.

وَالرَّابِعُ: غَسْلُ الرِّجَلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ.

وَمِنْ سُنْنَتِهِ:

النِّيَّةُ، وَالسِّوَاكُ، وَالْتَّسْمِيَّةُ، وَغَسْلُ يَدِيهِ إِلَى رُسْغَيْهِ فِي ابْتِدَائِهِ، وَالتَّرْتِيبُ كَمَا نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَالْمُوَالَةُ، وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ، وَالْمَضْمَضَةُ، وَالْاسْتِنشَاقُ، وَتَخْلِيلُ الْلِّحَيَّةِ وَالْأَصَابِعِ، وَاسْتِيَاعُ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ، وَالدَّلْكُ، وَالبِّدَاءَةُ بِالْمَيَامِينِ وَرُؤُوسِ الْأَصَابِعِ وَمُقَدَّمِ الرَّأْسِ، وَمَسْحُ الرَّءَقَبَةِ دُونَ الْحُلْقُومِ.

وَمِنْ آدَابِهِ:

اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَالثَّحَرُّزُ عَنِ الْعُسَالَةِ^(١)، وَالدُّعَاءُ بِالْمَأْثُورِ^(٢)، وَالْتَّسْمِيَّةُ عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ عُضُوٍّ، وَمُبَاشَرَتُهُ بِنَفْسِهِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَا عُذْرَ بِهِ^(٣)، وَالشَّهَادَاتِنِ وَالشُّرُبِ مِنْهُ بَعْدَهُ.

(١) أي ما يغسل به العضو.

(٢) قال ابن عابدين رحمه الله في حاشيته: فيقول بعد التسمية عند المضمضة: «اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك» وعند الاستنشاق: «اللهم أرحني رائحة الجنة ولا ترحي رائحة النار» وعند غسل الوجه: «اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه» وعند غسل يده اليمنى: «اللهم أعطني كتابي بيميني وحاسبني حساباً يسيراً» وعند غسل اليسرى: «اللهم لا تعطني كتابي بشمالي ولا من وراء ظهري» وعند مسح رأسه: «اللهم أظلني تحت عرشك يوم لا ظل إلا ظل عرشك» وعند مسح أذنيه: «اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه» وعند مسح عنقه: «اللهم أعتق رقبتي من النار» وعند غسل رجله اليمنى: «اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام» وعند غسل رجله اليسرى: «اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعبي مشكوراً، وتجاري لن تبور». اهـ ج ١ ص ١٢٧

(٣) أي كان كان صاحب سلس أو كانت المرأة مستحاضة.

وَمِنْ مَكْرُوهَاتِهِ: الإِسْرَافُ^(١) وَالتَّقْتِيرُ فِيهِ^(٢)، وَضَرْبُ الْوَجْهِ بِهِ، وَالْتَّكَلْمُ
بِغَيْرِ الدُّعَاءِ، وَالاستِعَانَةُ بِغَيْرِ عُذْرٍ.

وَسَبَبُ الْوُضُوءِ: إِرَادَةُ مَا لَا يَحْلُ إِلَّا بِهِ كَالصَّلَاةِ وَمَسِّ الْمُصَحَّفِ، أَوْ
تَوْجُهُ الْخِطَابِ بِضِيقِ وَقْتِ الصَّلَاةِ عَنْهَا.

وَشُرُوطُ التَّكْلِيفِ بِهِ: الْإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَالْبَلُوغُ، وَانْقِطَاعُ الْحَيْضِ
وَالنِّفَاسِ وَالْحَدَثِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْمَاءِ الطَّهُورِ الْكَافِي^(٣)، وَالْقُدْرَةُ عَلَى
أَدَاءِ الصَّلَاةِ، وَتَوْجُهُ الْخِطَابِ بِضِيقِ وَقْتِهَا.

وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْوُضُوءِ: عُمُومُ الْبَشَرَةِ بِالْمَاءِ الطَّهُورِ، وَزَوْالُ مَا يَمْنَعُ
وَصُولَةً إِلَى الْجَسَدِ كَشْمِعٍ، وَانْقِطَاعُ مَا يَنْافِيهِ حَالَةُ الْغَسْلِ كَظُهُورِ رَشْحِ
بِرَأسِ السَّبِيلِ.

وَخَكْمَةُ حِلٍّ مَا كَانَ مُمْتَنِعًا قَبْلَهُ كَالصَّلَاةِ وَمَسِّ الْمُصَحَّفِ.
وَرُكْنُهُ: فَرْضَهُ.

وَأَقْسَامُ الْوُضُوءِ ثَلَاثَةُ:

فَرْضٌ وَوَاجِبٌ وَنَفْلٌ:

الْأَوَّلُ: لِلصَّلَاةِ مُطَلَّقًا مَعَ الْحَدَثِ، وَلِسَجْدَةِ التِّلَاقِ، وَمَسِّ آيَةِ.
الثَّانِي: لِلطَّوَافِ بِالْكَعْبَةِ، وَمَسِّ تَفْسِيرِ.

(١) كراهة تحريمية.

(٢) قال الطھطاوی: [التقیر] هو عدم بلوغ الحد المستون، فلو اقتصر على ما دون
الثلاث قيل يأثم وقيل لا وقيل يأثم بالاعتیاد. انظر الطھطاوی على مراقي الفلاح
ص ٨١.

(٣) فإن عدم الماء ولو حکما بأن لا يقدر على استعماله لعذر فلا وضوء عليه، والماء غير
الكافی كالعدم. انظر مراقي الفلاح ص ٢٩.

والثالث: لم ينحو كثيرون من الفقهاء، وتجديده لصلوة أخرى، وللخروج من خلاف العلماء كمساواة امرأة، وللنوم، والاستيقاظ منه، وبعده كل خطيبة وقهقة خارج الصلاة.

وينقض الوضوء: كل شيء خرج من السبيلين، ونجاسة سائلة من غيرهما كدم، وقيء يملأ القم، ونوم غير متمكن بتحري اضطجاج وتورك، وإغماء، وجفون، وسكتة، وقهقة مصل بالغ^(١)، وممس فرج بذكر متصب.

[باب الغسل]

وفروض الغسل ثلاثة: المضمضة، والاستنشاق، وغسل ما أمكن من سائر الجسد بلا عسر ومشقة.

ومن سنته: النية، والتسمية، وغسل يديه إلى رسميه وفرجه ونجاسة بيده، وتقديم الوضوء ثم يفيض الماء على بيده بادئا برأسيه.

والغسل أقسامه ثلاثة: فرض وواجب ونفل:

الأول: بخروج مني منفصل عن مقره^(٢) بشهوة^(٣) بتحري احتلام ونظر، وتواري حشمة في قبلي أو ذبي لآدمي حتي مشتهي^(٤)، وحيض، ونفاس.

(١) أي في صلاة ذات ركوع وسجود. انظر نور الإيضاح ص ٢٦.

(٢) والمقر هو الصلب للرجل والترايب للمرأة.

(٣) الشهوة قيد للانفصال دون الخروج، فإن انفصل عن مقره بلا شهوة وخرج فلا غسل عليه، كما إذا حمل ثقيرا أو ضرب على صلبه، وإذا انفصل عن مقره بشهوة ثم خرج بلا شهوة فعليه غسل عند أبي حنيفة ومحمد وهو المعتمد، عند أبي يوسف ليس عليه غسل، فإنه يشترط أن تكون الشهوة عند الانفصال وعن الخروج. انظر تبيين الحقائق للزيلعي ج ١ ص ١٥.

(٤) أي وإن لم يتزل.

الثاني: لِمَنْ أَسْلَمَ جُنْبًا، وَالْأَصْحُ افْتِرَاضُهُ عَلَيْهِ.
 والثالث: لِلْجَمْعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، وَالإِحْرَامِ، وَعَرْفَةَ، وَدُخُولِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ
 الْمُنَوَّرَةِ، وَزِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
 وَلَا غُسْلَ بِمَذْدِي، وَوَدْدِي، وَاحْتِلَامٍ بِلَا بَلَىٰ وَلَوْ لِامْرَأَةِ، وَإِدْخَالٍ إِصْبَعٍ
 وَنَحْوِهِ فِي فَرْجٍ، وَوَطْءٍ بِهِيمَةٍ بِدُونِ إِنْزَالٍ.

بابُ التَّيْمُم

يَجُوزُ لِعَذْرٍ كَبُعْدٍ عَنِ الْمَاءِ قَدْرَ مِيلٍ، وَبَرْدٍ، وَمَرْضٍ، وَجِرَاحَةٍ يَاكْثِرُ
 بَدِينَهُ أَوْ مُسَاوِيَةً^(١)، وَخَوْفٍ عَطَشٍ وَعَدُوٍّ وَسَبْعٍ، وَقُدْمٍ آلَهُ، وَخَوْفٍ فَوْتٍ
 صَلَاةً جِنَازَةً أَوْ عِيدًّا وَلَوْ بِنَاءً^(٢)، لَا جُمُعَةٌ وَوَقْتٌ، وَلَمْ يُعْذَدْ مَا صَلَّى بِهِ،
 وَنَسْئَيِ الْمَاءِ فِي رَحْلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَيَمَّمُ بِكُلِّ طَاهِرٍ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ كَثْرَابٍ، وَرَمْلٍ، وَكُحْلٍ، وَنُورَةٍ،
 وَحَجَرٍ، وَغَبَارٍ، وَبَنْحُو ثَوْبٍ^(٣).

فَإِذَا تَوَى مُسْلِمٌ رَفَعَ الْحَدَثَ وَضَرَبَ وَاحِدَةً فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ، وَثَانِيَةً
 وَمَسَحَ بِهَا يَدِيهِ مُسْتَوْعِبًا^(٤) وَلَوْ جُنْبًا صَارَ مُتَطَهِّرًا، فَيَصْلِي بِهِ مَا شَاءَ مِنَ
 الْفَرَائِضِ وَالْتَّوَافِلِ، حَتَّىٰ يَسْتَقْضَ بِنَاقِضٍ لِلْوُضُوءِ أَوْ زَوَالِ الْعَذْرِ الَّذِي
 أَبَاحَهُ، وَإِذَا كَانَتِ الْجِرَاحَةُ دُونَ الصَّحِيحَةِ غَسَلَ الصَّحِيحَ وَمَسَحَ الْجَرِيجَ

(١) أي أو كان نصفه جريحاً.

(٢) قال الشربلي: بأن سبقه حدث في صلاة الجنائزه أو العيد يتيم ويتم صلاته لعجزه عنه بالماء برفع الجنائزه وطرؤه المفسد للزحام في العيد. اه مرافق الفلاح ص ٥٢.

(٣) أي غبار على الثوب، ومثل الغبار على الثوب الغبار على ظهر حيوان.

(٤) أي مستوعباً الوجه واليدين.

إِنْ لَمْ يَضُرُّهُ، وَإِنْ ضَرَّهُ مَسْحُهُ تَرَكَهُ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْغَسْلِ وَالثَّيْمِ^(١).

بَابُ

الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْجَبِيرَةِ

يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ لِلرِّجَالِ وَالْمَسَاوِءِ، فِي الْحَاضِرِ وَالسَّفَرِ، وَالْخُفَيْنِ مَا سَتَرَ الْكَعْبَيْنِ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ جُنُونٍ، وَيُشَرِّطُ أَنْ يَتِمَ الْوُضُوءُ قَبْلَ خُرُوجِ حَدَثٍ، وَلَا يُشَرِّطُ إِكْمَالُ الْوُضُوءِ قَبْلَ لُبْسِ الْخُفَيْنِ، حَتَّى لَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَلَبِسَ الْخُفَيْنِ ثُمَّ أَتَمَ الْوُضُوءَ صَحًّا لَهُ الْمَسْحُ بَعْدَهُ، فَإِنْ كَانَ مُقِيمًا يَمْسَحُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا يَمْسَحُ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ بِلِتَائِلِيهَا، وَابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ مِنْ وَقْتِ الْحَادِثِ الْحَاقِصِ بَعْدَ لُبْسِ الْخُفَيْنِ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَالمَفْرُوضُ [مَسْحُهُ] مِقْدَارُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعِ مِنَ الْيَدِ عَلَى ظَاهِرِ الْخُفَيْنِ السَّالِمِ مِنْ خُرُقٍ يَبْلُغُ ثَلَاثَةَ أَصَابِعَ مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ^(٢)، فَإِنْ كَانَ الْخُرُقُ دُونَهُ صَحٌّ وَلَوْ فِي كُلِّ قَدْمٍ، وَلَا يَجْمَعُ فِيهِمَا^(٣)، وَالسُّنْنَةُ الْبِدَاءَةُ مِنْ أَصَابِعِ الرِّجْلِ مُفَرِّجًا أَصَابِعَهُ مَارًا بِهَا إِلَى سَاقِهِ، وَيَنْقُضُهُ نَاقِضُ الْوُضُوءِ، وَنَزْعُ خُفِّ، وَمُضِيُّ

(١) إذ لا نظير له في الشيع للجمع بين البدل والبدل. اهـ مراقي الفلاح للشنبلالي ص ٥٥.

(٢) هكذا في النسخ، والمعتمد التقدير بأصابع القدم، ولعلها سبق قلم منه رحمه الله، أو أنه اعتمد القول بالتقدير بأصابع اليد، قال ابن عابدين رحمه الله تعالى في الحاشية: وروي عن الإمام اعتبار أصابع اليد. اهـ حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٢٧٣.

(٣) أي فيجمع كل خف على حدته ولا يجمع خروق الخفين. انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٢٤٧.

المُلْدَةِ إِن لَمْ يَخْفِ ذَهَابَ رِجْلِهِ مِنَ الْبَرِّ، وَخُرُوجُ أَكْثَرِ الْقَدْمِ، وَلَا يَصْحُ
الْمَسْحُ عَلَى عِمَامَةٍ، وَقُلْنَشَوَةٍ، وَبُرْقُعٍ، وَقُفَّازَيْنِ.

وَإِذَا كُسِرَ عَضْوُهُ أَوْ جُرِحَ يُمْسَحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ أَوِ الْعِصَابَةِ مَا دَامَ عُذْرَةً
بِاقِيَا وَلَوْ شَدَّهَا جُبِّيَا أَوْ مُحْدِثَا، وَلَا يُشَتَّرِطُ الْاسْتِعَابُ، وَقِيلَ يُشَتَّرِطُ، وَلَا
يَلْزَمُهُ غَسْلُ الْفُرْجَةِ^(١) فِيمَا يَبْيَنُ عِصَابَةُ الْفَصِيدِ، وَلَا يَطْلُ مَسْحُهَا وَلَا الصَّلَاةُ
بِسُقُوطِهَا عَنْ غَيْرِ بُرْزَءٍ فِيهَا، وَلَا تَلْزَمُهُ إِعَادَةُ الْمَسْحِ عَلَى الَّتِي جَدَّهَا
وَيُنَدِّبُ، وَلَا يُفَتَّقَرُ فِيهَا إِلَى التَّيَّةِ كَالْحُفْ.

بَابُ

الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ وَالْإِسْتِحَاضَةُ

الْحَيْضُ هُوَ الدَّمُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ رَجْمِ امْرَأَةٍ سَلِيمَةٍ عَنْ دَاءٍ وَحَبَلٍ وَقَدْ
رَاهَقَتْ، وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ عَشَرَةً، وَأَوْسَطُهُ مَا بَيْنَهُمَا^(٢)، فَإِنْ نَقَصَ
عَنِ الْثَّلَاثَةِ أَوْ زَادَ عَلَى الْعَشَرَةِ فَلَيَسْ بِحِيْضٍ، وَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ، وَمَا تَرَاهُ فِي
مُدْتَهِ مِنْ سَائِرِ الْأَلْوَانِ وَتَخْلُلِ اِنْقِطَاعِهِ فِي الْمُلْدَةِ حَيْضٌ يَمْنَعُ صَلَاةً
وَصَوْمًا، وَتَقْضِيهِ دُونَهَا^(٣)، وَيُحَرِّمُ وَطْءًا وَطَوَافًا وَدُخُولَ مَسْجِدٍ وَمَسَّ مَا
تَحْتَ الإِزارِ، وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَمَسَّهُ إِلَّا بِغَلَافٍ.

وَإِذَا تَمَّتْ مُدْتَهَا^(٤) لِدُونِ عَشَرَةِ أَيَّامٍ لَا يَجِدُ وَطْؤُهَا إِلَّا بِأَحَدِ أُمُورِ

(١) في المخطوط (القرحة)، ولعل الصواب ما أثبتناه من عدة كتب والله أعلم.

(٢) أي خمسة، وعبارة نور الإيضاح: وأقل الحيض ثلاثة أيام وأوسطه خمسة وأكثره عشرة. اهـ نور الإيضاح ص ٣٨.

(٣) أي وتقضي الصوم دون الصلاة.

(٤) أي عادتها.

ثلاثة: إما الغسل، أو التيمم^(١) والصلوة به ولو نفلاً^(٢)، وإنما ثبُوت فرضِ
في ذمتها بأن تجده من وقتِه ما يسع الغسل والتحريةة فما فوقيها ويخرج
الوقت، فيحول وطؤها في الوقت الثاني، وإذا لم يبق منه بعد انقطاع ذمتها
ل تمام عادتها إلا قدر يسير لا يسع الغسل والتحريةة فلا عبرة بخروجه،
وإذا تمت مذمتها لعشرة حل وطؤها بمجرد التمام للشيقن بأن الزائد
استحاشة^(٣)، وأقل الطهير خمسة عشر يوماً، ولا حد لأكثره إلا عند نصب
العادة في زمان الاستمرار^(٤).

والنفاس دم يعقب الولادة أو أكثره، ولو كان سقطاً استبان بعض خلقه،
وأقل النفاس لا حد له، وأكثره أربعون يوماً، وهو من أول التوأمين،
وحكمة كالحيض، فما تراه الحامل ولو حال الطلاق قبل خروج أكثر الوليد
وما تراه زائدا على الأربعين أو مشجاوراً عادتها وزاد على أكثر الحيض
والنفاس وما تراه من لم تراه فهو استحاشة.

ودم الاستحاشة كراغاف دائم لا يمنع صوماً وصلوة ووطاء وطواباً،
وتتوصلأ لوقت كل صلوة إذا استوعبت نزوله وقتاً كاملاً كسلس بول،

(١) أي لعدم بيع التيمم.

(٢) أي فإن الصلاة شرط بعد التيمم ولو نفلاً، قال ابن عابدين رحمه الله تعالى: ولعل وجه شرطهم الصلاة به -أي بالتيمم- هو أن من شروط التيمم عدم الحيض، فإذا صلت به وحكم الشغ بصحبة صلاتها يكون حكماً بصحة تيممها وبأنها تخرج به من الحيض.

اه حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٢٩٤.

(٣) والأفضل أن يكون الوطاء بعد الغسل.

(٤) أي إن استمر بها الدم بأن كانت مستحاشة فتحتاج حينئذ إلى نصب عادة في حقها ليقدر طهرها. انظر تبيين الحقائق ج ١ ص ٦٢.

وَاسْتِطْلَاقٍ بَطْنٍ، وَانْفَلَاتٍ رِيحٍ، وَسَيْلَانٍ دَمً، فَإِنَّ أَصْحَابَ الْعُذْرِ لَهُمْ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: شَرْطٌ لِثَبَوتِ الْعُذْرِ، وَشَرْطٌ لِدِلْوَاهِهِ، وَشَرْطٌ لِانْقِطَاعِهِ: أَمَّا شَرْطُ ثَبَوتِهِ فَقَدْ عَلِمْتَهُ بِأَنَّهُ لَا يُبَدِّلُ مِنْ اسْتِيَاعِ الْعُذْرِ وَقْتًا كَامِلًا بِحَيْثُ لَا يَتَمَكَّنُ فِيهِ مِنَ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ بِدُونِهِ^(١)، وَبَعْدَهُ يَصِيرُ صَاحِبُ عُذْرٍ، فَيُصَلِّي مَعَ مُلَابَسَةِ ذَلِكَ الْعُذْرِ بَعْدَ وُضُوءِ مَعَهُ^(٢) مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ، وَيَبْطِلُ بِخُروِجهِ فَقَطْ^(٣)، وَأَمَّا شَرْطُ دَوَاهِهِ فَيُوجُودُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ^(٤) وَلَوْ مَرَّةً بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَمَّا شَرْطُ انْقِطَاعِهِ فَبِخُلُوقِ وَقْتٍ كَامِلٍ عَنْهُ.

بَابُ الأنجاسِ وَالطَّهَارَةِ عَنْهَا

النَّجَاسَةُ إِمَّا مُغَلَّظَةٌ وَإِمَّا مُحَفَّفَةٌ، فَالْمُغَلَّظَةُ كَاللَّدُمُ [الْمَسْفُوحُ] وَالْبَوْلُ^(٥) وَالْغَائِطُ وَالْخَمْرُ وَالْمَبْنَى، وَالْمُحَفَّفَةُ كَبَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمَهُ وَبَوْلُ الْفَرَسِ وَخُرُءُ طَيْرٍ لَا يُؤْكَلُ، وَيَطْهُرُ مَحْلُ النَّجَاسَةِ بِرَوَالٍ عَيْنَهَا^(٦) إِنْ كَانَتْ مَرْعِيَّةً إِلَّا

(١) أي بدون العذر.

(٢) أي مع العذر.

(٣) أي يبطل الوضوء بخروج الوقت، فيتوضاً مرة أخرى ويصلبي ما شاء من الفرائض والنواقل أيضاً، قوله: (فقط) احتزز به عن دخول الوقت الذي يليه فإنه لا يشرط، فهو خرج وقت الفجر وأراد أن يصلبي الضحى فإنه يحتاج إلى وضوء جديد، ولو توضاً لضحى فإن وضوءه لا يبطل إلا بخروج وقت الظهر.

(٤) أي في جزء من كل وقت، فإن طرأ العذر من سلس وغيره فهو معذور، أما إذا انقطع حقيقة وقتاً كاملاً فهو لم يعد معذوراً.

(٥) أي بول ما لا يؤكل لحمه.

(٦) ولا يشرط إزالتها بالماء.

ما يُشُّقُّ، وَغَيْرُ الْمَرِئَةِ بِالْغَسْلِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَالْعَصْرِ كُلَّ مَرَّةٍ، وَبِانْقِطَاعِ تَقَاطُرٍ مَا لَا يَنْعَصِرُ ثَلَاثًا^(١).

وَعُفِيَّ قَدْرُ الدِّرْهَمِ مِنَ الْمُعَلَّظَةِ وَعُفِيَّ مَا دُونَ رُبْعِ الشُّوْبِ مِنَ الْمُخْفَفَةِ، وَعُفِيَّ رَشَاشُ بَوْلِ كَرْؤُوسِ الإِبْرِ، وَرُطُوبَةُ ظَهَرَتْ فِي ثَوْبِ طَاهِرٍ جَافِي بِلَفْفِهِ فِي نَجِسٍ لَا يَسِيلُ بِعَصْرِهِ، وَوَضْعُ قَدْمٍ مُبْتَلٍ وَلَمْ يَظْهُرْ بِهِ أَثْرُ النَّجَاسَةِ، وَكَذَا وَضْعُ ثَوْبٍ رَطْبٍ عَلَى أَرْضِ نَجَسَةٍ، وَنَوْمٌ فِي ثَوْبِ نَجِسٍ، أَوْ عَلَى تُرَابِ نَجِسٍ فَابْتَلَ بِالْعَرَقِ^(٢).

وَتَطَهُّرُ النَّجَاسَةِ بِالْمَاءِ وَلَوْ مُسْتَعْمَلاً، وَبِكُلِّ مَائِعٍ مُزِيلٍ كَمَاءَ الْوَرَدِ وَالْحَلَّ، وَالاستِحَالَةُ مُطَهِّرَةٌ كَانْقِلَابِ الْعَذْرَةِ رَمَادًا أَوْ مِلْحًا، وَيَطَهُّرُ نَحْوُ الْحَقِّ بِالدَّلْلِكِ عَنْ نَجِسٍ ذِي جِرْمٍ إِلَّا يُغَسِّلُ، وَنَحْوُ السَّيْفِ بِالْمَسْحِ، وَالْأَرْضُ بِالْيَبْسِ وَدَهَابِ الْأَثْرِ لِلصَّلَاةِ لَا لِلتَّيْمُومِ^(٣)، وَيَطَهُّرُ الشُّوْبُ وَالْبَدْنُ بِفَرْكِ مَنِيٍّ جَافِي.

وَيَطَهُّرُ جِلْدُ الْمَيَتَةِ بِالْدِبَاغَةِ الْحَقِيقِيَّةِ كَالْقَرَظِ وَقُشُورِ الرُّمَانِ، وَبِالْحُكْمِيَّةِ كَالشَّرِيبِ وَالشَّمِيسِ وَالإِلْقَاءِ فِي الْهَوَاءِ، فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَالْوُضُوءُ مِنْهُ، إِلَّا جِلْدُ الْخِنْزِيرِ وَالْأَدْمِيِّ^(٤)، وَبِالذَّكَاءِ الشَّرِيعَيَّةِ يَطَهُّرُ جِلْدُ غَيْرِ الْمَأْكُولِ دُونَ لَحْمِهِ.

وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَسِيرِي فِيهِ الدَّمُ لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ كَالشَّعْرِ وَالرِّيشِ

(١) قوله: (ثلاثًا) راجع لانقطاع التقاطر وليس للعصر، أي إنه يثلث التجفيف.

(٢) هذه المسألة وما قبلها مقيدة بقوله: (لم يظهر به أثر النجاسة) والله أعلم.

(٣) أي تطهر الأرض في حق الصلاة، أما التيمم فلا يجوز منها.

(٤) هو استثناء من قوله: ويظهر جلد الميتة بالدبة.

المُجْزُوذُ وَالقَرْنِ وَالْحَافِرِ وَالْعَظِيمِ مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ وَدَلْهُ^(١)، وَنَافِجَةُ الْمِسْكِ^(٢)
طَاهِرَةُ كَالْمِسْكِ، وَيَجُوزُ أَكْلُهُ^(٣) كَالْزَبَادِ^(٤).

فصلٌ

الِّئَرُ الصَّغِيرَةُ إِذَا وَقَعَ فِيهَا نَجَاسَةٌ كَبُولٍ وَدِمٍ وَخُرُءَ دَجَاجٍ تَنَجَّسَتْ وَلَوْ
قَلَّتْ وَلَمْ يَظْهُرْ أَثْرُهَا، وَكَذَا بِالكَّثِيرِ مِنَ الْبَغْرِ وَالرَّوْثِ وَالْخُشْبِ^(٥)، لَا
الْقَلِيلِ وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ كَثِيرًا عِنْدَ نَاظِرِهِ، وَلَا بِخُرُءَ حَمَامٍ وَعَصْفُورٍ، وَلَا
بِمَوْتِ حَيَّوْانٍ لَا دَمَ لَهُ كَبِقٌ وَذَبَابٌ وَزُبُورٌ وَعَقْرَبٌ، وَلَا بِسَمَكٍ وَحَيَّوْانِ
الْمَاءِ، وَلَا بِوُقُوعِ آدَمِيٍّ، وَإِلِيلٍ، وَبَقَرٍ، وَحِمَارٍ، وَسَبَاعٍ طَيْرٍ، وَوَحْشٍ إِذَا
خَرَجَ حَيَّا^(٦) وَلَيْسَ بِهِ نَجَاسَةٌ مُتَحَقَّقةٌ.

وَإِذَا مَاتَ الْحَيَّوْانُ فِيهَا فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: صَغِيرٌ وَوَسْطٌ وَكَبِيرٌ.
فَالصَّغِيرُ كَالْفَأْرَةِ يَجِبُ نَرْجُ عِشْرِينَ دُلْوَاء، وَبِالْوَسْطِ كَالْحَمَامَةِ يَجِبُ أَرْبَعينَ،
وَبِالْكَبِيرِ كُلُّهَا، وَكَذَا بِإِنْتِفَاحِ الصَّغِيرِ أَوْ تَفْسِخِهِ، وَمَا تَنَاهَ لَوْ لَمْ يُمْكِنْ نَرْجُهَا، وَإِذَا
وَصَلَ لِعَابُ الْوَاقِعِ إِلَى الْمَاءِ نُرْجِ بِالنَّجِسِ وَالْمَشْكُوكِ، وَاسْتُحْبَطُ فِي الْمَكْرُوهِ.

(١) أي دسم، قال الشربلاي رحمه الله في مراقي الفلاح: لأن نجس من الميتة فإذا زال عن العظم زال عنه النجس. اهـ مراقي الفلاح ص ٧٠.

(٢) وهي وعاء المسك، وهو معرّب كما قال في القاموس المحيط باب ن ف ج.

(٣) قال في مراقي الفلاح: ونُصّ على حل أكله لأنّه لا يلزم من طهارة الشيء حل أكله كالتراب طاهر لا يحل أكله. اهـ مراقي الفلاح ص ٧٠.

(٤) قال الطحطاوي في حاشيته على المراقي: والزيادة كصحاب كما في القاموس، وهو وسخ يجتمع تحت ذنب السنور على المخرج فتمسك الدابة وتمتنع الاختراق ويسلت الوسخ المجتمع هنالك بليطة أو بخرقة. اهـ ص ١٧٠.

(٥) قال في مختار الصحاح: خشى البقر من باب رمي، ألقى ذات بطنه. اهـ باب خ ث ي.

(٦) قوله: (إذا خرج حيّا) عائد على كل ما ذكر.

فصلٌ

الأَسْأَرُ أَرْبَعَةُ:

الْأَوَّلُ: طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ بِلَا كَرَاهَةٍ، وَهُوَ سُورُ الْأَدَمِيِّ طَاهِرٌ لِلْفَمِ وَلَوْ جُنِبَأُو كَافِرًا، وَسُورُ الْفَرَسِ، وَمَا يُؤْكَلُ لَخْمَهُ.

الثَّانِي: سُورٌ نَجِشٌ، لَا يَصْحُ بِهِ الطَّهَارَةُ بِحَالٍ، وَلَا يَشْرَبُهُ إِلَّا مُضْطَرٌ كَأَكْلِهِ مَيْتَةٌ، وَهُوَ سُورُ الْكَلْبِ، وَالْخِزَرِ، وَالسَّبِيعِ، وَالذِئْبِ، وَالضَّيْعِ، وَالقرد، وَنَحْوِهَا.

الثَّالِثُ: مَكْرُوْهٌ مَعَ وُجُودِ عَيْرِهِ، وَهُوَ سُورُ الْهَرَّةِ الْأَهْلِيَّةِ، وَالدَّجَاجَةِ الْمُخَلَّةِ^(١)، وَسَبَاعِ الطَّيْرِ كَالصَّفْرِ وَالشَّاهِينِ، وَسَوَاكِنِ الْبَيْوَتِ كَالْفَأْرَةِ وَالْحَيَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَيْرَهُ فَلَا كَرَاهَةٌ فِي الطَّهَارَةِ بِهِ.

الرَّابِعُ: سُورٌ مَشْكُوكٌ^(٢) فِي حُكْمِ طَهُورِيَّتِهِ^(٣)، وَهُوَ سُورُ الْبَغْلِ

(١) أي التي تجول في القاذورات ولم يعلم طهارة مقارها من نجاسته فكره سورها للشك فإن لم يكن كذلك فلا كراهة فيه لأن حبسه فلا يصل مقارها لقدر. اه مراقي الفلاح ص ١٨.

(٢) قال ابن عابدين رحمه الله تعالى: هذا هو الأصح، وهو قول الجمهور، ثم قيل سبيه تعارض الأخبار في لحمه، وقيل اختلاف الصحابة في سوره، والأصح ما قاله شيخ الإسلام: إن الحمار أشبه الهرة لوجوده في الدور والأفيق، لكن الضرورة بغيره دون الضرورة فيها للدخولها مضائق البيت فأشبه الكلب والسباع، فلما ثبتت الضرورة من وجه دون وجه واستوى ما يوجب الطهارة والنجاسة تساقطاً للتعارض، فصير إلى الأصل، وهو هنا شيئاً: الطهارة في الماء، والنجاسة في اللعب، وليس أحدهما بأولى من الآخر، فبقي الأمر مشكلاً نجساً من وجه طاهراً من آخر. اه حاشية ابن عابدين ح ١ ص ٢٢٦.

(٣) لا في حكم طهارته، حتى إذا وقع في ماء قليل فيعتبر السور كالماء المستعمل في القلة والكثرة والمساواة.

وَالْحِمَارِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ تَوْضَأْ بِهِ وَتَيَمَّمَ ثُمَّ صَلَى^(١).

فصل

في الاستنجاء

يُلزِمُ الرَّجُلُ الْاسْتِبَرَاءُ حَتَّى يَطْمَئِنَ بِرَوَالِ أَثْرِ الْبَلَلِ الَّذِي يَظْهُرُ بِرَأْسِ السَّبِيلِ لِأَنَّ ظُهُورَهُ يَمْنَعُ صَحَّةَ الْوُضُوءِ، وَإِذَا لَمْ يَتَجَاوزِ النَّجْسُ مَخْرَجَهُ يُسْنَنُ مِنْهُ الْاسْتِنْجَاءُ بِتَحْوِي حَجَرٍ مُنْقِ يُقْبَلُ وَيُدْبَرُ حَتَّى يُقْيِي الْمَحَلَّ بِالْمَسْحِ، وَالْأَفْضَلُ الْغَسْلُ بَعْدَهُ حَتَّى يَطْمَئِنَ بِرَوَالِ التَّجَاسَةِ وَيُبَالِغُ فِي إِزَالَةِ الرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ، وَلَا يَجُوزُ كَشْفُ الْعَوْرَةِ لَهُ^(٢)، وَإِذَا تَجَاوزَتِ التَّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا فَإِنْ كَانَ الْمُتَجَاوزُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْمَعْفُوِّ عَنْهُ^(٣) صَحَّتْ مَعْهُ الصَّلَاةُ، فَإِنْ زَادَ افْتِرَاضُ إِزَالَتِهَا كَمَا يُفْتَرَضُ مُطْلَقاً عِنْدِ الْاِغْتِسَالِ مِنْ نَحْوِ جَنَابَةِ، وَيُكَرَّهُ الْاسْتِنْجَاءُ بِعَظِيمٍ وَرَوْثٍ وَطَعَامٍ وَيَمِينٍ وَشَيْءٍ مُحْتَرِمٍ كَدِيبَاجٍ وَقُطْنٍ، وَيَدْخُلُ الْخَلَاءَ بِيَسَارِهِ، وَيَسْتَعِيدُ قَبْلَ دُخُولِهِ، وَيَجْلِسُ عَيْرَ مُسْتَقْبِلٍ قِبَلَهُ وَشَمْسًا وَقَمَرًا، وَغَيْرَ مُسْتَدِيرٍ، وَلَا يَتَكَلَّمُ بِلَا ضَرُورَةٍ، وَيَخْرُجُ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِي الْأَذَى وَعَافَانِي، وَإِذَا تَطَهَّرَ ثُمَّاً وَبَدَنَا وَمَكَانًا وَأَقْبَلَ عَلَى الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مَعَ الطَّهَارَةِ النَّافِعَةِ مِنْ نَحْوِ

(١) والجمع بين التيمم والوضوء من سور الحمار لأن الفرض يتآدي بأحدهما لا بهما فجمعتنا بينهما للشك. اهـ حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٢٥٨.

(٢) أي للاستنجاء.

(٣) أي قدر درهم.

الغِلِّ وَالْحِقْدِ وَعَمَّا سُوِيَ اللَّهُ قَاصِدًا امْتَشَأَ أَمْرِهِ شَبَانَةُ، مُلَاحِظًا عَظَمَةَ
جَلَالِهِ وَكِبْرِيَائِهِ، رَاجِيًّا قَبْوَلَ مَا كَلَفَهُ بِهِ يُرجَى لَهُ السَّعَادَةُ بِقَبْوَلِ الْعِبَادَةِ^(١).

(١) قال في مراقي الفلاح: تنبية عظيم: لا تنفع الطهارة الظاهرة إلا مع الطهارة الباطنة بالإخلاص لله والتزاهة عن الغل والغش والحدق والحسد وتطهير القلب بما سوى الله من الكونين، فيعبده لذاته لا لعلة مفترزا إليه، وهو يتفضل بالمن بقضاء حوائجه المضطر بها عطفا عليه، فيكون عبدا فردا للملك الأوحد الفرد الذي لا يسترقك شيء من الأشياء سواه، ولا يستملك هواك عن خدمتك إياه، قال الحسن البصري رحمه الله تعالى:

رب مستور سبته شهوته... قد عري عن ستره وانتهكا
صاحب الشهوة عبد فإذا... ملك الشهوة أضحى ملكا
فإذا أخلص الله وبما كلفه به وارتضاه قام فأداء حفته العناية حيثما توجه وتيتم وعلمه
ما لم يكن يعلم. اهـ ص ٤٩.

كتاب الصلاة

الأوقات خمسة:

وقت الصبح من الفجر الصادق إلى طلوع الشمس.

والظهر من الزوال إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، أو مثله سوى ظل الاستواء، واختار الثاني الطحاوی، وهو قول الصاحبین.

وقت العصر منه^(۱) إلى الغروب.

والمغرب منه^(۲) إلى غروب الشفق الأحمر على المفتى به.

والعشاء والوتر منه إلى الصبح.

ولَا يقدم الوتر على العشاء للترتيب، ويستحب الإسفار^(۳) بالفجر، والإبراد^(۴) يظهر الصيف، وتأخير العصر ما لم تغير الشمس، وتعجيل ظهر الشتاء والمغرب، وتعجيل العصر والعشاء في غيره، ويؤخر غيرهما فيه^(۵).

(۱) أي من وقت صار ظل كل شيء مثليه على قول الإمام أبي حنيفة، وعلى قول الصاحبین من وقت أن يصير ظل كل شيء مثله.

(۲) أي من غروب الشمس.

(۳) الإسفار هو التأخير للإضاءة، يقال أسفـر الصـبح إـسـفـارـاً أي أـضـاءـ، وأـسـفـرـ الرـجـلـ بالـصـلاـةـ أي صـلاـهاـ فـيـ الإـسـفارـ. انـظـرـ المصـبـاحـ المنـبـرـ. بـابـ سـ فـ رـ.

(۴) الإبراد بالظهر هو تأخيرها إلى سكون شدة الحر. انظر المصباح المنير باب ب رد.

(۵) قال في تبيين الحقائق: وهي الفجر والظهر والمغرب؛ لأن الفجر والظهر لا كراهيـةـ فـيـ وقتـهـماـ فـلـاـ يـضـرـ التـأـخـيرـ،ـ والمـغـربـ يـخـافـ قـوـعـهـ قـبـلـ الغـرـوبـ لـشـدـةـ الـالـتـبـاسـ.ـ اـهـ

تبيـنـ الحـقـائقـ جـ ۱ـ صـ ۸۵ـ.

فصلٌ

ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ لَا يَصِحُّ فِيهَا مَا لَزِمَ قَبْلَهَا: عِنْدَ الظُّلُوعِ وَالإِسْتِواءِ وَالغُرْبِ إِلَّا عَصَرَ يَوْمَهُ، وَتُكَرَّهُ فِيهَا التَّوَافُلُ كَوْقَتِ الْخُطْبَةِ، وَقَبْلَ الفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ سُتُّتِهِ، وَبَعْدَهُ مُطلَقاً^(١)، وَبَعْدَ العَصْرِ وَقَبْلَ الْمَغْرِبِ^(٢)، وَلَا يَجْمِعُ بَيْنَ فَرَضِينَ فِي وَقْتٍ إِلَّا فِي عَرَفَةَ وَمُزْدَلَفَةَ، فَلِلْحاجِ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهُرِ وَالْعَصْرِ، وَعَلَيْهِ تَأْخِيرُ الْمَغْرِبِ لِلْعِشَاءِ بِمُزْدَلَفَةَ.

فصلٌ

الْأَذَانُ وَالإِقَامَةُ سَنَةٌ لِلأَوْقَاتِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ دُونَ مَا سِوَاهَا، وَإِذَا سَمِعَ الْمَسْنُونُ مِنْهُ أَجَابَ الْمُؤْذِنَ^(٣)، ثُمَّ دَعَا بِالْوَسِيلَةِ^(٤) لِلنَّبِيِّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُكَبِّرُ أَرْبَعَا فِي أَوَّلِهِ وَيُثْنِي بَاقِي الْفَاظِهِ، وَالإِقَامَةُ مِثْلُهُ، فَيَقُولُ:

اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ

(١) قوله: (وقبل الفجر) أي وقبل فرض الفجر بأكثر من ستة، وقوله: (وبعده مطلقاً) أي بعد فرض الفجر سواء سنته وغيرها.

(٢) أي بعد فرض العصر، وقبل فرض المغرب.

(٣) الأذان المسنون هو ما لا لحن فيه ولا تلحين، فإذا سمع الأذان على هذه الصفة يمسك حتى عن تلاوة القرآن ويجب المؤذن. انظر مراقي الفلاح ص ٨٠.

(٤) والدعاء بالوسيلة أن يقول: «اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاحة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته».

حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ،
الله أَكْبَرُ، الله أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وَيَزِيدُ فِي الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، مَرَّتَيْنِ بَعْدَ الْفَلَاحِ، وَفِي
الإِقَامَةِ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، مَرَّتَيْنِ^(١)، وَيَسِّرْ سُلْ فِيهِ وَيَتَمَهَّلُ، وَ[يُسَرِّعُ]^(٢)
فِي الإِقَامَةِ، وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ، وَكُرْكُرَةً أَذَانُ الْجُنُبِ وَإِقَامَةُهُ،
وَإِقَامَةُ الْمُحَدِّثِ، وَلَا يُجْزِئُ بِغَيْرِ الْلِسَانِ الْعَرَبِيِّ فَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ أَذَانٌ فِي
الْأَصْحَاحِ.

وَيُسْتَحْبِطُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ صَالِحًا، عَالِمًا بِالسُّنْنَةِ وَأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، عَلَى
طَهِيرٍ، مُسْتَقِبِلِ الْقِبْلَةِ، وَاضِعًا إِصْبَاعَيْهِ فِي أَذْنَيْهِ، وَيُحَوِّلُ وَجْهَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا
بِالصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ.

بَابُ

شُرُوطُ الصَّلَاةِ وَأَرْكَانُهَا

لَا يَصِحُّ الشُّرُوعُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِوُجُودِ شَرَائِطِهَا، وَهِيَ:
[[الأُولُّ]: الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ.
وَ[[الثَّانِي]: الطَّهَارَةُ مِنَ الْخَبِيثِ الَّذِي لَا يُعْفَى عَنْهُ فِي التُّوبَ وَالْمَكَانِ
وَالْجَسَدِ.]

(١) أي بعد الفلاح أيضاً.

(٢) أي فإن التمهل يكون في الأذان والإسراع يكون في الإقامة، ولفظة (يسرع) مثبتة من مراقي الفلاح.

و[الثالث]: ستر العورة، وهي ما تحت سريرة الرجل إلى [ما] تحت ركبتيه، وجميع جسد الحرّة إلا وجهها وكفيها وقدميها، والأمة كالرجل، وثريد الأمة البطن والظهر^(١).

والرابع: استقبال عين القبلة للمكى^(٢)، وجهتها لغيره.

والخامس: الوقت.

والسادس: التية، ومحللها القلب.

والسابع: التحريمة، ومحللها اللسان، فلا بد من النطق بحيث يسمع نطقها بها، ولا بد من اتصالها بالنية بلا فاصل مضر كلام وأكل وعمل مناف، وجميع ما في الصلاة^(٣) يتعلق بالنطق^(٤) إلا التية^(٥)، فليتبّه له.

ويسقط بعض الشروط لعدم كعدم ما يزيل النجس الكبير، وعدم ساتر، وخوف عدو يمنع استقبال القبلة، فيصلّي إلى جهة أمنه، ومن عجز عن الاستقبال نحو مرضي يصلّي لجهة قدرته، ومن اشتبهت عليه القبلة

(١) أي وجنبها عورة أيضاً تبعاً لظهورها وبطئها، أما الصدر فليس بعورة، والظهر الذي هو عورة هو ما قابل البطن، أما الذي قابل الصدر فليس بعورة. انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٤٠٥.

(٢) والمراد بالمكى المكى الذي يعاين الكعبة، إلا فإن كان بينه وبينها حائل فهو كغير المكى، قال في نور الإيضاح: فللمكى المشاهد فرض إصابة عينها، ولغير المشاهد [إصابة] جهتها ولو بمكة على الصحيح. اهـ ص ٥٠.

(٣) أي من الشروط والفرائض والواجبات والسنن والأداب القولية.

(٤) فلا يجزئ مجرد إمرار ألفاظها على القلب، ولا تحرير اللسان والشفتين بدون صوت.

(٥) لأن محلها القلب، واستثناؤها مما ذكر باعتبار ندب التلفظ بها.

تَحْرَى، أَوِ اشْتَبَّهَ عَلَيْهِ الطَّهُورُ فِي الْأَوَانِي وَهُوَ غَالِبُهَا^(١)، أَوْ أَحَدُ الشَّيَّابِ الطَّاهِرَةِ يَتَحَرَّى^(٢).

وَأَرْكَانُ الصَّلَاةِ:

الْأَوَّلُ: التَّحْرِيمَةُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَهُمَا شَرْطٌ.

وَالثَّانِي: الْقِيَامُ^(٣) فِي غَيْرِ النَّفْلِ لِلْقَادِرِ.

وَالثَّالِثُ: الْقِرَاءَةُ وَلَوْ آيَةً فِي رَكْعَتِي الْفَرَضِ^(٤)، وَكُلِّ النَّفْلِ وَالْوِتْرِ^(٥)، إِذَا لَمْ يَكُنْ مُقْتَدِيَاً لِإِلَهٍ لَا قِرَاءَةَ عَلَيْهِ.

وَالرَّابِعُ: الرُّكُوعُ.

وَالْخَامِسُ: السُّجُودُ بِجَهَتِهِ وَيَدِيهِ وَرُكْبَتِهِ وَبَاطِنِ أَطْرَافِ قَدَمَيهِ^(٦).

وَالسَّادِسُ: الْقَعْدَةُ الْأُخِيرَةُ مِقْدَارَ التَّشَهِيدِ^(٧).

(١) أي غالبهما ظاهر، فإنه يجوز التحري، أما إذا كان أكثرها نجسًا فإنه لا يتحرى إلا للشرب.

(٢) سواء كان أكثر الشياب ظاهرة أم نجسة.

(٣) قال في مراقي الفلاح: وحد القیام أن يكون بحيث إذا مد يديه لا ينال ركبتيه. اهـ ص .٨٥

(٤) أي القراءة في أي ركعتين كانتا، فلا يشترط القراءة في الأولتين.

(٥) أي القراءة في كل ركعات النفل والوتر ركن.

(٦) ليعلم أن الشرنبلالي رحمه الله أتى في هذه العبارة بأكثر مما يفترض في السجود، قال في المراقي: ويفترض السجود لقوله تعالى: «وَاسْجُدُوا» وبالسنة وبالإجماع، والمسجدة إنما تتحقق بوضع الجهة، لا الأنف وحده، مع وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف أصابع إحدى القدمين على ظاهر من الأرض، وإن فلا وجود لها. اهـ ص .٨٦. فليتبه له.

(٧) أي إن الركن هو فقط الجلوس دون التشهد، ولكن في وقت يسع التشهد وإن لم يأت به، أما الإتيان به فهو من الواجبات وليس من الأركان.

وَيُفْتَرِضُ الْخُرُوجُ بِصُنْعِ الْمُصَلِّي^(١)، وَيَجِدُ أَنْ يَكُونَ الْخُرُوجُ مِنْهَا بِلَفْظِ السَّلَامِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ كَمَا سَنَدَ ذَكْرُهُ.

فصلٌ

مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ:

- تَعْيِينُ التَّكْبِيرِ لِإِفْتَاحِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ، وَضَمُّ سُورَةِ أَوْ ثَلَاثِ آيَاتٍ فِي رَكْعَتَيِ الْفَرَضِ، وَكُلِّ النَّفْلِ وَالوِتْرِ، وَتَعْيِينُ الْقِرَاءَةِ فِي أَوَّلِيَّ^(٢) الْفَرَضِ، وَضَمُّ الْأَنْفِ لِلْجَبَّةِ فِي السُّجُودِ^(٣)، وَالْإِتِيَانُ بِالسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْاِنْتِقَالِ لِغَيْرِهَا، وَتَعْدِيلُ الْأَرْكَانِ^(٤)، وَالْقُعُودُ الْأُولُ، وَقِرَاءَةُ التَّشَهِيدِ فِي الْجُلُوسِينِ، وَلَفْظُ السَّلَامِ، وَقُنُوتُ الْوِتْرِ^(٥)، وَتَكْبِيرَاتُ الزَّوَائِدِ فِي الْعِيَدَيْنِ، وَالْجَهْرُ فِيمَا يَجْهِرُ الْإِمَامُ، وَالْإِسْرَارُ فِيمَا يُخَافِثُ وَلَوْ مُنْفَرِداً^(٦).

(١) أي بفعله الاختياري بأي وجه كان من قول أو فعل ينافي الصلاة بعد تمامها لأن يصحك قهقهة، أو يحدث عمدًا، أو يتكلم، أو يذهب، أو يسلم. انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٤٤٩.

(٢) في المخطوط والمطبوع (في أول) وتم تصحيحها من نور الإيضاح.

(٣) والواجب في السجود هو وضع اليدين والركبتين والقدمين والجبهة والأنف. انظر مراقي الفلاح ص ٨٦.

(٤) قال في المراقي: يجب الاطمئنان وهو التعديل في الأركان بتسكن الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله في الصحيح. اهـ ص ٩٤.

(٥) ويحصل القنوت بأي دعاء، وسيأتي المسنون منه، ويجب أيضًا تكبيرة القنوت.

(٦) أي يجب الإسرار في الظهر والعصر ونحوها من الصلوات السريّة ولو منفرداً، وأما الصلوات الجهرية فإن الجهر واجب على الإمام، أما المنفرد فهو مخير بين الإسرار والجهر.

فصلٌ

من سُنَّةِ الصَّلَاةِ:

رَفْعُ الْيَدَيْنِ لِلتَّهْرِيمَةِ حِذَاءَ الْأَذْنَيْنِ لِغَيْرِ الْحُرَّةِ، وَهِيَ لِمَنْكِبِهَا، وَنَشْرُ
الْأَصْبَاعِ، وَوَضْعُ الرَّجُلِ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى تَحْتَ شَرْرَتِهِ^(١)، وَالْمَرْأَةُ
عَلَى صَدْرِهَا^(٢)، وَالثَّنَاءُ، وَالتَّعْوُذُ لِلقراءَةِ، وَالتَّسْمِيَّةُ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ
رَكْعَةٍ، وَالْتَّأْمِينُ، وَالْتَّحْمِيدُ سِرًّا، وَجَهْرُ الْإِمَامِ بِالْتَّكْبِيرِ، وَتَكْبِيرُ الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ، وَالرَّفْعُ مِنْهُ، وَتَسْبِيحُهُ ثَلَاثًا^(٣)، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُخْرَيْنِ
وَثَالِثَةِ الْمَغْرِبِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجُلُوسِ
الْأَخِيرِ، وَالدُّعَاءُ بِمَا لَا يُشْبِهُ كَلَامَ النَّاسِ^(٤)، وَالاِلْتِفَافُ بِالْتَّسْلِيمَيْنِ، وَيَتَّهِيَّ
الْقَوْمُ وَالْحَفَظَةُ وَالْإِمَامُ بِالسَّلَامِ^(٥).

(١) قال الشربلي في مراقي الفلاح: وصفة الوضع أن يجعل باطن كف اليمني على ظاهر كف اليسرى محلقا بالخنصر والإبهام على الرسخ، لأنه لما ورد أنه يضع الكف على الكف وورد الأخذ فاستحسن كثير من المشايخ تلك الصفة عملا بالحديثين، وقيل إنه مخالف للسنة والمذاهب، فينبغي أن يفعل بصفة أحد الحديثين مرة وبالآخر أخرى ف يأتي بالحقيقة فيها. اهـ ص ٩٧.

(٢) لأنه أستر لها، ولا تحلق بالخنصر والإبهام على الرسخ كالرجل.

(٣) أي التسبيح في الركوع والسجود ثلاثة.

(٤) بأن يكون الدعاء بما يشبه ألفاظ الكتاب والسنة كقوله تعالى: «ربنا لا تزع قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب»، أو قول النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً كبيراً، ولا يغفر الذنب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم».

(٥) أي أن ينوي في سلامه من الصلاة السلام على من على يمينه ويساره من الناس والملائكة والإمام.

وَمِنْ آدَابِهَا:

إِخْرَاجُ الرَّجُلِ كَفَيْهِ مِنْ كُمَيْهِ لِلتَّحْرِيمَةِ، وَنَظَرُ الْمُصْلِي إِلَى مَحْلِ سُجُودِهِ قَائِمًا، وَإِلَى ظَاهِرِ قَدْمَيْهِ رَاكِعًا، وَإِلَى أَرْبَةِ أَنْفِهِ سَاجِدًا، وَإِلَى جِبْرِهِ جَالِسًا، وَإِلَى الْمَنْكِبَيْنِ مُسْلِمًا، وَدَفْعُ الشَّعَالِ مَا اسْتَطَاعَ، وَكَظْمُ فَمِهِ عِنْدَ التَّشَاؤِبِ.

فصلٌ

التَّشَهُّدُ هُوَ:

الْتَّحِيَاتُ لِللهِ وَالصَّلَواتُ وَالطَّبِيباتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

وَفِي الْجُلُوسِ الْأَخِيرِ يَزِيدُ عَلَيْهِ:

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمَيْنِ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَحِيدٌ.

وَالدُّعَاءُ: رَبَّنَا آتَنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَالْقُنُوتُ فِي الْوِتْرِ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَتَوَبُ إِلَيْكَ، وَنَؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ، وَنُنْبِيَّ عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ، نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنَخْلُعُ وَنَتَرْكُ مَنْ يَفْجُرُكَ، اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ، فِي إِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجَدُّ

بِالْكُفَّارِ مُلْحِقٌ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمَّيِّ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

وَالْمُؤْتَمِ يَقْرَأُ الْقُنُوتَ كَالْتَّشَهِيدِ مَعَ الْإِمَامِ^(١)، وَمَنْ لَا يُحِسِّنُ هَذَا يَقُولُ: يَا رَبِّ ثَلَاثًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَدُعَاءُ الْاسْتِفَاتِاحِ:

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

بَابُ

مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ

يُفْسِدُهَا الْكَلِمَةُ وَلَوْ سَهَّوا^(٢)، وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ^(٣)، وَالْأَكْلُ وَلَوْ قَلِيلًا^(٤)، وَكَذَا الشُّرُبُ وَالتَّنَخْنُخُ بِلَا عُذْرٍ^(٥)، وَالبُكَاءُ بِصَوْتٍ، وَالْأَنْيُشُ لِوَجْعٍ أَوْ

(١) أي يقرؤه سرًا سواء المأموم والإمام والمنفرد، قضاء أو أداء، في رمضان أو غيره. انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٧.

(٢) وهو النطق بحرفين، أو بحرف مفهم كـ قـ من الوقاية.

(٣) قال الشرنبلاني في المرافي: والفاصل بينهما - أي القليل والكثير - أن الكثير هو الذي لا يشك الناظر لفاعله أنه ليس في الصلاة، وإن اشتبه فهو قليل على الأصح، وقيل في تفسيره غير هذا كالحركات الثلاث المتواتلات كثير دونها قليل. اهـ ص ١٢٠.

(٤) هذا إن دخل الأكل فمه بعد دخوله في الصلاة فتفسد بالأكل ولو سمسمة، أما لو كان الأكل بين أسنانه ودخل الصلاة فإن كان الأكل كثيراً وهو قدر الحمصة فأكبر فسدت صلاته، وإن كان أقل لم تفسد.

(٥) ومن العذر التحنخ لإصلاح الصوت وتحسينه. انظر حاشية الطحطاوي على المرافي ص ٣٢٤.

مُصِبَّيْهِ، لَا لِذِكْرِ جَنَّةٍ أَوْ نَارٍ، وَالسَّلَامُ بِنَيَّةِ التَّحْمِيَّةِ^(١)، وَالْمُصَافَّحةُ، وَرَدَّهُ^(٢)، وَالْجَوَابُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَنَحْوُهُ، وَتَحْوِيلُ الصَّدِرِ عَنِ الْقِبْلَةِ^(٣)، وَالدُّعَاءُ بِمَا يُشَبِّهُ كَلَامَنَا قَبْلَ الْجُلوِسِ الْأَخِيرِ قَدْرَ الشَّهَدِ، وَمَدُّ الْهَمَزَةِ فِي تَكْبِيرٍ، وَكَشْفُ الْعُورَةِ قَدْرَ أَدَاءِ رُكْنٍ، كَحْمَلِ نَجَاسَةً مَانِعَةً^(٤)، وَمُسَابَقَةُ الْإِمَامِ بِرُكْنٍ لَمْ يُدْرِكْهُ فِيهِ، وَأَدَاؤُهُ رُكْنًا نَائِمًا وَلَمْ يُعْدُهُ.

فصلٌ

يُكْرَهُ تَرْكُ وَاجِبٍ أَوْ سُنَّةٍ عَمَدًا، وَعَبَثٌ بِثُوْبِهِ وَبِدَنِهِ قَلِيلًا، وَقَلْبُ الْحَصَى إِلَّا مَرْأَةً لِلسُّجُودِ، وَفَرَقَعَةُ الْأَصَابِعِ، وَالتَّخَضُّرُ، وَالاِلْتِفَاتُ بِرَقْبَتِهِ، وَالْإِقْعَاءُ^(٥)، وَافتِراشُ ذَرَاعِيهِ، وَتَشْمِيرُ كُمَّهِ، وَصَلَاتُهُ بِإِزَارٍ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى

(١) ولو سهوا، أما لو كان بنية الخروج من الصلاة فإن كان عمداً ففسد، وإن كان سهوا لم تفسد. انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٦١٥.

(٢) أي رد السلام بنية التحيه.

(٣) قال الطحطاوي في حاشيته على المraqi: الظاهر أن حكم الصدر في الاستقبال الحكم السابق فيعد مستقبلاً باستقبال جزء منه ولا تفسد إلا بالتحويل إلى المغارب أو إلى المشارق. اهـ ص ٣٢٣.

(٤) أي قدر أداء ركن.

(٥) فسر الإقعاء بتفسيرين:

الأول: بأن يقع على أليته وينصب فخذيه ويضم ركبتيه إلى صدره واضعاً يديه على الأرض.

الثاني: بأن ينصب قدميه ويقع على عقيمه ويضع يديه على الأرض.
والأصح الذي عليه العامة هو التفسير الأول أي كون الأول هو المراد بالحديث الوارد بالنهي في الإقعاء، لا أن التفسير الثاني غير م Kroh، وينبغي أن تكون الكراهة تحريمية

سَاتِرِ الْجَسَدِ كُلِّهِ، وَكَفُّ ثَوِيهِ وَسَدِلُهُ^(١)، وَتَغْمِيْضُ عَيْنَيْهِ، وَالثَّشَاؤِبُ، وَالثَّمَطِّي، وَتَغْطِيَّةُ الْأَنْفِ وَالْفَمِ، وَالسُّجُودُ عَلَى نَحْوِ عِصَابَةِ بَجْهَتِهِ، وَعَلَى صُورَةِ، وَالصَّلَاةِ فِي طَرِيقِ وَحْمَامِ وَمَقَبَرَةِ وَقُرْبِ نَجَاسَةِ، وَفِي أَرْضِ مَغْصُوبَةِ، وَثَوِيبِ مَغْصُوبِ، وَبِمَاءِ مَغْصُوبِ، وَمُدَافَعَةُ الْأَحْبَشِينِ وَالرِّيحِ، وَثِيَابِ الْمَهْنَةِ، وَثَوِيبِ فِيهِ صُورَةُ، وَكَشْفُ الرَّأْسِ لَا لِلتَّذَلِّ، وَحَضْرَةُ طَعَامِ، وَصُورَةُ^(٢)، وَمَا تَمِيلُ إِلَيْهِ النُّفُوسُ، وَيُكَرَّهُ الْقِيَامُ مُنْفَرِداً خَلْفَ صَفِّ، وَعِنْدَ تَنُورٍ أَوْ جَمِيرٍ، وَعِنْدَ قَوْمٍ نِيَامٍ، وَمَسْخُ الْجَبَهَةِ مِنْ تَرَابٍ لَا يَضُرُّهُ^(٣) خِلَالِ الصَّلَاةِ.

فَصْلٌ

يُسْتَحْبِبُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ سُتْرَةً، وَيُرْخَصُ دَفْعُ الْمَارِ بِتَسْبِيحٍ أَوْ إِشَارَةً^(٤)، وَتَدَفَعُهُ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ صَوْتٍ^(٥)، وَلَا يُكَرَّهُ شَدُّ الْوَسْطِ، وَتَقْلُدُ بِنَحْوِ سَيِّفٍ لَمْ

على الأول تزييهية على الثاني، وإنما كانت تزييهية على الثاني بناءً على أن الفعل ليس بإيقاع، وإنما الكراهة بترك الجلسة المسنونة. انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٦٤٣.
(١) والسدل هو أن يجعل الثوب على رأسه وكتفيه أو كتفيه فقط ويرسل جوانبه من غير أن يضمها. انظر مراقي الفلاح ص ١٢٨.

(٢) قال في نور الإيضاح: ويكره لبس ثوب فيه تصاوير، وأن يكون فوق رأسه أو خلفه أو بين يديه أو بحذائه صورة إلا أن تكون صغيرة أو مقطوعة الرأس أو لغير ذي روح. اهـ ص ٧٣.

(٣) قوله: (لا يضره) راجع إلى التراب، أما لو ضرره فيمسح بلا كراهة.

(٤) والمستحب ترك دفع المار، ولا يقاتل المار، وما ورد مؤول بأنه كان والعمل في الصلاة مباح وقد نسخ. انظر نور الإيضاح ص ٧٤.

(٥) أي بالإشارة أو بالتصفيق بظاهر أصابع يدها اليمنى على صفحة كف اليسرى. انظر المراقي ص ١٣٥.

يَشْغُلُهُ حَرْكَتُهُ، وَالْتَّوْجُهُ لِمُصْحَّفٍ، وَسَيْفٍ، وَظَاهِرٌ قَاعِدٌ يَتَحَدَّثُ، وَشَمِعُ، وَسِرَاجٌ، وَقَاتِلٌ حَيَّةٌ وَعَقَربٌ خَافَ أَذَاهُمَا بِضَرَبَاتٍ وَانْحرَافٍ^(١) عَنِ الْقِبْلَةِ، وَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ عَلَى الْأَرْضِ وَمَا ثَبَّتَهُ، وَلَا بَأْسٌ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْفُرْشِ وَالْبُشْطِ.

فَصْلٌ

يَجُوزُ قَطْعُ الصَّلَاةِ بِسَرِقةٍ مَا يُسَاوِي دِرْهَمًا وَلَوْ لِغَيْرِهِ، وَخَوْفِ ذِئْبٍ عَلَى غَنَمٍ، وَيَجِبُ بِاسْتِغَاثَةٍ مَلْهُوفٍ، وَخَوْفِ وُقُوعٍ أَغْمَى فِي بِئْرٍ وَنَحْوِهِ، وَتُؤَخَّرُ الْقَابِلَةُ الصَّلَاةُ عَنْ وَقْتِهَا لِخَشْيَتِهَا عَلَى الْوَلَدِ وَأُمِّهِ بِالْطَّلْقِ^(٢)، وَكَذَا الْمُسَافِرُ لِخَشْيَةِ الْأَصْوَصِ.

فَصْلٌ

تَارِكُ الصَّلَاةِ عَمَدًا كَسَلًا يُضْرِبُ حَتَّى يَسِيلَ مِنْهُ الدَّمُ، وَيُحْبَسُ حَتَّى يُصْلَى، وَكَذَا تَارِكُ صَومَ رَمَضَانَ، وَلَا يُقْتَلُ إِلَّا إِذَا جَحَدَ أَوْ اسْتَحْفَفَ بِالْفَرَضِينَ.

فَصْلٌ

لَا تَصِحُّ الْفَرَائِضُ وَالوَاجِبَاتُ عَلَى الدَّائِبِ، وَلَا سَجْدَةٌ تُلِيهَا قَبْلَ الرُّكُوبِ إِلَّا لِضَرْوَرَةٍ كَطَيْنٍ وَخَوْفِ لِصِّنْ، وَعَجْزٍ عَنِ الرُّكُوبِ لَوْ

(١) معطوف على بضربات، والانحراف مقيد بإذا خاف أذاهما وإلا لا يصح.

(٢) الواو في وأمه بمعنى أو، فإن خافت على أحدهما تؤخر الصلاة.

نَرَلْ، وَلَوْ جَعَلَ لِلْمَحْمِلِ قَرَارًا بِتَحْوِي خَشْبَةً عَلَى الْأَرْضِ صَلَّى فِيهِ قَائِمًا، وَيَسْتَنْفُلُ خَارِجَ الْمَضْرِ عَلَى الدَّائِبِ بِالْإِيمَاءِ وَلَوْ بِالرَّوَاتِبِ^(١)، وَيَعْفَى عَنِ النَّجَاسَةِ بِالسَّرْجِ وَالرِّكَابِ، وَلَا يَصْحُ أَنْ يُصَلِّي مَا شِئْتَ عِنْدَنَا، وَيَسْتَنْفُلُ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ابْتِدَاءً وَبِنَاءً^(٢)، وَلَوْ صَلَّى فِي سَفِينَةٍ قَاعِدًا بِلَا عَذْرٍ صَحَّ^(٣)، وَيَسْتَدِيرُ إِلَى الْقِبْلَةِ كُلُّمَا تَحَوَّلْتَ عَنْهَا.

فصلٌ

في صلاة المسافر

أَقْلُ مُدَّةِ السَّفَرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَإِذَا تَجَاوَرَ مَقَامَهُ قَاصِدًا مَحَلًا يَصِلُّ إِلَيْهِ بِسَيْرٍ وَسَطِ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَفْطَرَ وَقَصَرَ الْفَرْضُ الرُّبَاعِيُّ، وَلَا يَجُوزُ إِتْمَامُهُ، فَإِنْ جَلَسَ فِيهِ الْجُلوسُ الْأَوَّلُ صَحُّ وَأَسَاءَ، وَإِلَّا فَلَا يَصْحُ، وَلَا قَصَرَ فِي غَيْرِ الْفَرْضِ الرُّبَاعِيِّ، فَإِنْ كَانَ فِي حَالٍ نُزُولٍ وَاطِّمَثَانٍ يُصَلِّي السُّنَّةَ وَإِلَّا يَتَرُكُهَا، وَإِذَا نَوَى الْإِقَامَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فِي مِصْرٍ أَوْ قَرِيَةٍ أَتَمَّ وَصَامَ وَإِلَّا فَلَا، وَيَتَنْهَى السَّفَرُ بِدُخُولِهِ وَطَنَّهُ، وَإِذَا افْتَدَى بِمُقِيمٍ فِي الْوَقْتِ صَحُّ وَأَتَمَّ، وَبَعْدَهُ لَا، وَبِعَكْسِهِ صَحُّ فِيهِمَا بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُتَمَّ الْمُقِيمُ رُبَاعِيَّةً مَعَ إِمَامِهِ الْمُسَافِرِ، فَإِنْ أَتَمَّهَا مَعَهُ فَسَدَ فَرْضُهُ، وَفَائِتَةُ السَّفَرِ تُقْضَى رَكْعَتَيْنِ،

(١) أي غير سنة الفجر.

(٢) أي جاز إتمامه قاعداً بعد افتتاحه قائماً، وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله، أما عندهما فلا يجوز.

(٣) المراد صلاة الفرض، لا التفل فإنه يتفل بها قاعداً بلا عذر سواء في سفينة وغيرها.

والحضر أربعاً، والعتبرة بآخر الوقت، والعاصي والطائع سواء في القصر والفطر للسفر.

فصلٌ

في صلاة المريض

إذا تعسر عليه القيام أو تعذر يصلى الفرائض قاعدا بالركوع والسجود، وإن تعذرا^(١) فبالإيماء، وجعل إيماءة للسجود أخفض منه للركوع، وإن تعسر القعود أوماً مستلقيا أو على جنبه، وإن لم يستطع الإيماء وزاد عجزه على يوم وليلة سقطت عنه الصلاة المفروضة في قبول أكثر المشايخ، وقال غيرهم: يقضيها إذا صحي، ومن أغمى عليه أو جن خمس صلوات قضى، ولو أكثر لا.

فصلٌ

في إسقاط الصلاة والصوم

إذا مات المريض الذي عجز عن الإيماء بالفرائض وعن الصوم المفروضين، أو مات المسافر على سفره قبل إدراكه عددة من أيام آخر فلما يلزمهما الإصابة بفدية، وإذا قدرا على شيء ولم يقضيا لزمهما الوصية للكل فرض حتى الوتر ولكل صوم يوم بنصف صاع من بير، أو صاع^(٢)

(١) ليس تعذرهما شرعاً بل تعذر السجود كاف. انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٩٧.

(٢) والصاع يساوي (٣٦٤٠ غ). انظر تحقیقات أ.د. سائد بکداش على اللباب شرح الكتاب

شَعِيرٌ، أَوْ قِيمَتِهِ، فَيُخْرُجُ مِنْ ثُلُثٍ مَا تَرَكَهُ، وَإِنْ تَبَرَّعَ عَنْهُ وَلِيَةً أَوْ غَيْرَهُ جَازَ بِمَا عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْمِقْدَارُ لَا يَكْفِي لِذَلِكَ يَدْفَعُ لِفَقِيرٍ بِتِئَةِ الْكَفَّارَةِ وَالْفِدِيَةِ ثُمَّ يُقْبِضُهُ فَيَسْقُطُ عَنِ الْمَيِّتِ بِقَدْرِهِ، ثُمَّ يَهْبِطُ الْفَقِيرُ لِلْمُمْتَطَّعِ أَوْ لِلْوَارِثِ وَيُقْبِضُهُ، ثُمَّ يُعْطِيهِ لِلْفَقِيرِ فِدِيَةً، وَهَكَذَا حَتَّى يَسْتَوِي الْكَثِيرُ بِذَلِكَ الْقَلِيلِ بِالدَّفَعَاتِ عَنِ الْمَيِّتِ، فَيَسْقُطُ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صِيَامٍ، وَيَجُوزُ إِعْطَاءُ فِدِيَةٍ جُمْلَةً مِنَ الصَّلَوَاتِ لِفَقِيرٍ وَاحِدٍ، بِخَلَافِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَنَحْوِهَا، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَسْقُطُ لَهُ فِي صَلَاتِهِ فِي الْفِدِيَةِ، وَإِنَّمَا تُعْطَى هَذِهِ الْفِدِيَةُ لِلْفُقَرَاءِ، وَاللَّهُ يَتَبَعَّجُ عَنْ عَبْدِهِ الْمَيِّتِ بِكَرَمِهِ.

بابُ الْوَتْرِ

الْوَتْرُ وَاجِبٌ وَهُوَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ^(١)، وَيَقْنُثُ فِي الثَّالِثَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ صِفَةُ الْقُنُوتِ^(٢)، وَيَقْرَأُ الْمُؤْتَمِ الْقُنُوتَ تَبَعًا لِلْإِمَامِ، وَيُوَتَّرُ بِجَمَاعَةٍ فِي رَمَضَانَ فَقَطْ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ أَدَائِهِ مُنْفَرِدًا آخِرَ اللَّيْلِ، وَلَوْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي ثَالِثَتِهِ لَا يَقْنُثُ فِيمَا يَقْضِيهِ.

(١) قال في نور الإيضاح: ويقرأ في كل ركعة منه - أي الوتر - الفاتحة والسور، ويجلس على رأس الأوليين منه، ويقتصر على التشهد ولا يستفتح عند القيام لثالثة. اهـ ص ٧٧.

(٢) الذي تقدم هو صيغة القنوت، أما صفة القنوت فقد قال في نور الإيضاح: وإذا فرغ من قراءة السورة فيها رفع يديه حداء أذنيه [سنة] ثم كبر [وجوباً] وفنت قائمًا قبل الركوع. ص ٧٧.

فَصْلٌ في السُّنْنِ

الْمُؤَكَّدَاتُ النُّثَائِيَّةُ: رَكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَيَعْدُ الظَّهَرُ، وَالْمَغْرِبُ، وَالْعِشَاءُ.
وَالرُّبَاعِيَّةُ: قَبْلَ الظَّهَرِ، وَقَبْلَ الْجُمُعَةِ، وَبَعْدَهَا أَرْبَعٌ تَسْلِيمَةٌ، فَإِنْ فَصَلَهَا
 لَمْ يَأْتِ بِالسُّنْنَةِ، وَكَانَتْ نَفْلًا مُطْلَقًا.
وَالْمُسْتَحَبَّاتُ: أَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَالْعِشَاءِ، وَبَعْدُهُ^(١)، وَسِتٌّ بَعْدَ
 الْمَغْرِبِ.

وَسُنْنَ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الْجُلوسِ تَحِيَّةً لِلْمَسْجِدِ^(٢) فِي وَقْتٍ غَيْرِ مَكْرُوهٍ،
 وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ قَبْلَ جَمَافِهِ، وَأَرْبَعٌ فَصَاعِدًا فِي الْضَّحَى إِلَى ثَنَتِي
 عَشْرَةَ رَكْعَةً^(٣)، وَصَلَاةُ اللَّيْلِ وَالاسْتِخَارَةُ وَالحَاجَةُ، وَإِحْيَاةُ [لَيَالِي]
 الْعِيدَيْنِ، وَ[لَيَالِي] الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَ[لَيَالِي] عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ،
 وَلَيَلَةُ الْيَضْفِيفِ مِنْ شَعبَانَ.

فَصْلٌ

الثَّرَاوِيْخُ سُنَّةُ لِلرِّجَالِ وَالِّيَسَاءِ، وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً بِعَشْرِ تَسْلِيمَاتٍ،
وَتَصِحُّ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْوِتْرِ عَلَيْهَا، وَيُسْتَحْبِطُ الْجُلوسُ بَعْدَ كُلِّ

(١) قال الشيخ أبو بكر الأحسائي في كتابه منهاج الراغب: تنبية: اختلف هل السنة المؤكدة محسوبة من المستحب في الأربع بعد الظهر وبعد العشاء وفي الست بعد المغرب أم لا. اهـ ص ١٧٦.

(٢) وينوب عنها أداء الفرض وأداء كل صلاة أدتها عند الدخول بلا نية التحيية. انظر نور الإيضاح ص ٨٠.

(٣) قال في المراقي: وابتداوه من ارتفاع الشمس إلى قبل زوالها. اهـ ص ١٤٩.

أربع بقدرهَا، والختم، والجماعَةِ فِيهَا شَنَّةُ كِفَائِيَةٍ لِلرِّجَالِ، وَإِذَا ثَقَلَ عَلَى الْقَوْمِ طُولُ الْقِرَاءَةِ يُخَفِّفُهَا فَيَقُرُّ أُفْعَلُهُوَاللَّهُ أَحَدٌ^٤ إِلَى تَمَامِهَا.

بَابُ

الصَّلَاةُ فِي الْكَعْبَةِ

يَصِحُّ فَرْضُ وَنَفْلُ فِيهَا وَفَوْقَهَا، وَمَنْ جَعَلَ ظَهِيرَةً إِلَى غَيْرِ وَجْهِ إِمامِهِ فِيهَا أَوْ فَوْقَهَا^(١) صَحٌّ^(٢)، وَصَحٌّ الْاقْتِداءُ خَارِجَهَا بِإِمَامٍ فِيهَا، وَإِنْ تَحَلَّقُوا حَوْلَهَا صَحٌّ لِمَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهَا وَلَيْسَ فِي جِهَةِ الْإِمَامِ^(٣).

بَابُ

قَضَاءِ الْفَوَائِتِ

الثَّرِيبُ بَيْنَ الْفَائِتَةِ وَالْوَقِيَّةِ، وَبَيْنَ الْفَوَائِتِ مُسْتَحِقٌ، وَيَسْقُطُ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

ضيق الوقت المستحب، والنسيان، وإذا صارت الفوائت سنتا غير الوتر فيفسد ما أذاه مع تذكر فائتة ولو وترًا فسادًا موقوفًا، ولا يحتاج لتعيين

(١) أي مع الكراهة.

(٢) بأن كان وجهه إلى ظهر إمامه، وإلى جنب إمامه، أو ظهره إلى جنب إمامه، أو ظهره إلى ظهر إمامه، أو جنبه إلى وجه إمامه، أو جنبه إلى جنب إمامه متوجهًا إلى غير جهةه، أو وجهه إلى وجه إمامه، أما إن جعل ظهره إلى وجه إمامه فلا يصح الاقتداء.

انظر مراقي الفلاح ص ١٥٩.

(٣) أي أقرب إلى الكعبة من الإمام، ولكن بأن يكون في غير جهة الإمام، أما إن كان في جهة الإمام وهو أقرب إليها منه فلا تصح الصلاة.

الصلوة، بل يكفي نية ظهر أو عشاءً مما عليه^(١)، وكذا الصوم، ويعذر من لم يهاجر إلى دار الإسلام بعد إسلامه بجهله الشرائع.

بابُ

إدراك الفريضة بالجماعة

صلوة الجماعة تفوق المنفرد بخمس وعشرين درجة، فإذا شرع في الفرض منفردًا فأقيمت الجماعة قطع بتسليم قائمًا ثم اقتدى إن لم يسجد له، أو سجداً في غير رباعية^(٢)، وفيها^(٣) يضم ثانية ويسلم لتصير له نافلة، ثم اقتدى مفترضاً، وإن صلى ثالثاً أتمها ثم اقتدى متىًلاً إلا في العصر، ويقطع في سنة الجمعة والظهر على رأس ركعتين^(٤)، ومن وجد الإمام في الفرض لا يصلّي سنة إلا الصبح إن أمن فوته، ويقضى ما قبل الظهر في وقته قبل شفعه، ويدرك فضل الجماعة بإدراك الشهيد مع الجماعة وإن لم يكن مصليناً بجماعة، ويقطع قبل الفرض إن أمن فوت أدائه، وإذا صلى منفردًا فأقيمت الجماعة لا يكره أن يخرج إلا في الظهر والعشاء،

(١) إلا إن صارت الفوائد ستًا فأكثر فإنه يحتاج لتعيين الصلاة. انظر نور الإيضاح ص ٩٢.

(٢) قال في مراقي الفلاح: بأن كان في الفجر أو المغرب فيقطع بعد السجود بتسليم ل أنه لو أضاف في الثانية ركعة أخرى تم الفرض، وتفوته الجمعة في الفجر، ولا يتضمن بعدها مطلقاً، وفي المغرب للأكثر حكم الكل فتفوته الجمعة، ولا يتضمن مع الإمام فيها لمنع التضليل بالتبيراء، ومخالفة الإمام باضافة رابعة. اهد ص ١٧٤.

(٣) أي أما إن سجد في الرابعة فيضم ثانية ويسلم لتصير له نافلة.

(٤) أي إن كان في سنة الجمعة فخرج الخطيب أو في سنة الظهر فأقيمت سلم على رأس ركعتين. انظر نور الإيضاح ص ٩٣.

فَيَسْتَنْفَلُ بِأَرْبَعِ مُقْتَدِيَاً، وَكُرْهَ خُرُوجُهُ مِنْ مَسْجِدٍ أَذْنَ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يُصْلِي إِلَّا لِغَدِيرٍ، وَلَا يُصْلِي بَعْدَ صَلَاةً مِثْلَهَا^(١)، وَمَنْ أَدْرَكَ إِمَامَةً رَاكِعاً فَأَحْرَمَ وَوَقَفَ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ لَمْ يُدْرِكِ الرَّكْعَةَ، وَلَوْ رَكَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ بَعْدَ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ الْمَفْرُوضَ وَأَدْرَكَهُ الْإِمَامُ فِيهِ صَحَّ، وَإِلَّا لَا^(٢).

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

يَجِبُ سَجْدَتَانِ بِشَهْدٍ وَتَسْلِيمٍ لِتَرْكِ وَاجِبِ سَهْوًا وَإِنْ تَكَرَّرَ، وَيُسْتُنْ الإِتِيَانُ بِسُجُودِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ كُرْهَ تَنْزِيهِهَا، وَيَسْقُطُ سُجُودُ السَّهْوِ بِعُرُوضِ كَرَاهَةٍ وَمُبْطِلِ كَطْلُوعِ وَتَغْيِيرِ شَمْسٍ، وَإِذَا ظَنَّ إِتَمَامَ رُبَاعِيَّةٍ فَقَامَ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ الْجُلُوشُ الْأَوَّلُ أَتَمَّهَا وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ، وَإِنْ نَهَضَ إِلَى الثَّالِثَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ الْقَعْدَ عَادَ إِلَيْهِ^(٣)، وَكَذَا الْأَخِيرُ مَا لَمْ يَسْجُدْ، فَإِنْ سَجَدَ لِلزَّائِدَةِ بَطَلَ فَرْضُهُ وَضَمَّ أُخْرَى لِيَكُونَ الزَّائِدَتَانِ لَهُ

(١) قال في تبيين الحقائق: لقوله - عليه الصلاة والسلام - «لا يصلى بعد صلاة مثلاها» واختلفوا في تفسيره، فقيل معناه لا يصلى ركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة، روي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود فيكون بياناً لفرض القراءة في ركعات النفل كلها، وقيل كانوا يصلون الفريضة، ثم يصلون بعدها مثلها يطلبون بذلك زيادة الأجر فنهوا عن ذلك، وقيل هو نهي عن إعادة المكتوبة بمجرد توهם الفساد من غير تحقيق لما فيه من تسليط الوسوسة على القلب. اهـ ج ١ ص ١٧٥.

(٢) أي بأن ركع المقتدي ورفع رأسه ولم يركع الإمام بعد فلا تصح صلاته.

(٣) أي إن كان إلى القعود أقرب. انظر مراقي الفلاح ص ١٨٠.

نافلةً وسجد للشهو، ولو اقتدى بمن سلم وعليه سهو ثم سجد^(١) صَحَّ الاقتداء، وإنما فلأ، وإذا لم يكن الشك كثيراً تبطل به صلاتة، وإن كثر تحرئ، وإنما أخذ بال أقل وقعد على كل ركعة ظنها الأخيرة.

بابُ

سجود التلاوة

هو واجب على التراخي إن لم تكن صلاته^(٢)، وكروة تأخيرها تنزيها، وسببية التلاوة، والسماع شرط، ولو بالفارسية إن فهمها^(٣)، بأربع عشرة آية، منها أولى الحجج^(٤)، و(ص)، وتوذى برکوع أو سجود في الصلاة ليس منها، ويجزى رکوعها عنها إن نواها به، وسجودها وإن لم ينوهها وكان فور التلاوة^(٥)، وإدراك إمامه في ركعتها كإدراكه إياه فيها، وإنما فعليه سجودها بسماعها منه، ويكتفي سجدة لـتلاوة آية مكررًا في مكان^(٦)، وتحجز الصلاة عمما قبلها لا عكسه، وتدبر إخفاوها عن غير متبيها لها، وتدبر القيام ثم السجود لها، وشرط لصحتها شرط الصلاة إلا

(١) أي سجد الإمام الساهي بعد أن سلم.

(٢) أي إن لم تشمل الآية داخل الصلاة.

(٣) أما تالي الآية بالفارسية فإنه يسجد سواء فهمها أم لم يفهمها لكونها قرآنًا من وجهه. انظر مراقي الفلاح ص ١٨٤.

(٤) أما الثانية فهي ليست سجدة تلاوة عند السادة الحنفية.

(٥) هذا قيد لصورة الرکوع والسجود وليس فقط لصورة السجود، أي يجزئ الرکوع إن نواها فيه وكان على الفور، ويجزئ السجود وإن لم ينوهها فيه إن كان على الفور. انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ١١١.

(٦) أي في مجلس واحد، أما في مجالسين فلا تكفي سجدة واحدة بل تتكرر.

التحرِيمَةَ، وَكَيْفِيَّتِهَا أَن يَسْجُدَ سَجْدَةً وَاحِدَةً بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ هُمَا سَنَةٌ بِلَا رَفعٍ
يَدٍ وَتَشَهُّدٍ وَتَسْلِيمٍ.

فصلٌ

سَجْدَةُ الشُّكْرِ اخْتِلَافٌ فِي كَرَاهِتِهَا وَمَشْرُوعِيَّتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ الشُّكْرَ يُصْلِي
رَكْعَتَيْنِ شُكْرًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(١).

فائدة مُهمة:

لِدَفْعِ كُلِّ ضَرٍّ وَمَكْرُوهٍ أَهْمَمُهُ قَالَ الْإِمَامُ النَّسَفِيُّ وَغَيْرُهُ: مَنْ قَرَأَ آيَ
السَّجْدَةِ كُلُّهَا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَسَجَدَ لِكُلِّ مِنْهَا كَفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا أَهْمَمُهُ.

بابُ الجمعة

صَلَاتُهَا فَرِضٌ عَيْنٌ بِشَرَائِطِهَا وَهِيَ: الذُّكُورَةُ، وَالْحُرْيَةُ، وَالإِقَامَةُ بِمُضِرٍّ
أَوْ فِي مَكَانٍ دَاخِلٍ [فِي حَدٍ] الإِقَامَةُ فِي الْأَصْحَاحِ، وَالصِّحَّةُ، وَالآمِنُ مِنْ
ظَالِمٍ، وَسَلَامَةُ الْعَيْنَيْنِ^(٢) وَالرِّجْلَيْنِ.

وَشُرُوطُ صِحَّتِهَا: الْمِصْرُ أَوْ فَنَاؤُهُ، وَالسُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ، وَوقْتُ الظُّهُرِ،
وَالْحُطْبَةُ قَبْلَهَا بِقَضِيَّهَا فِي وَقْتِهَا، وَخُضُورُ أَحَدٍ لِسَمَاعِهَا مِمَّنْ تَعَقَّدُ بِهِمْ
الْجُمُعَةُ وَلَوْ وَاحِدًا، وَالإِذْنُ الْعَامُ، وَالْجَمَاعَةُ وَهُمْ ثَلَاثَةٌ رِجَالٌ غَيْرُ الْإِمَامِ،

(١) قال في نور الإيضاح: سجدة الشكر مكرودة عند أبي حنيفة رحمه الله، وقالا: هي قربة
يثاب عليها، وهيئتها مثل سجدة التلاوة. اهـ ص ١٠١.

(٢) المقصود بالعينين البصر، فلو كان يضر فتجب عليه، قال الطحطاوي في الحاشية على
المرافي: وتجب على الأعور لعدم الحرج. اهـ ص ٥٥٥.

وَلَوْ كَانُوا عَبِيدًا أَوْ مُسَافِرِينَ، وَالشَّرْطُ بِقَائِمِهِمْ مُحرِّمٌ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ يَسْجُدَ، فَإِنْ نَفَرُوا بَعْدَ سُجُودِهِ أَتَّمَهَا جُمُعَةً، وَإِلَّا بَطَلَتْ، وَالْمِصْرُ كُلُّ مَوْضِعٍ لَهُ أَمِيرٌ وَقَاضٍ يَنْقِذُ الْأَحْكَامَ وَيَقِيمُ الْحُدُودَ^(١).

وَفَرَضَ الْخُطْبَةُ نَحْوُ تَسِيحةٍ أَوْ تَهْلِيلَةٍ^(٢)، وَالسُّنْنَةُ خُطْبَةٌ بِجَلْسَةٍ يَنْهَا بِطَهَارَةٍ قَائِمًا، وَيَجِبُ السَّعْيُ لِلْجُمُعَةِ بِالْأَذَانِ الْأُولَى، وَتَرَكُ كُلُّ شَاغِلٍ عَنْهَا، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ^(٣)، وَكُرْهَةُ^(٤) الْأَكْلُ، وَالشُّرْبُ، وَالْعَبْثُ، وَالْإِلْتِفَاثُ، وَ[كُرْهَةُ] الْخُرُوجُ مِنَ الْمِصْرِ بَعْدَ الْأَذَانِ^(٥)، وَتُجْزَئُ عَنْ فَرِضِ الظُّهُرِ لِمَعْدُورٍ، وَمَنْ أَدْرَكَهَا فِي التَّشْهِيدِ أَوْ سُجُودِ السَّهْوِ أَتَّمَهَا جُمُعَةً.

باب العيدين

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ وَاجِبَةٌ عَلَىٰ مَنْ تَلَرَّمَهُ الْجُمُعَةُ بِشَرَائِطِهَا سِوَى الْخُطْبَةِ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ فِيهَا سُنْنَةٌ^(٦)، وَيُسْتَحْبِطُ فِي الْفَطْرِ أَكْلُ الثَّمَرِ وَتِرَاءُ أَوْ

(١) قال في نور الإيضاح: والمصر كل موضع له مفتٍ وأميرٌ وقاضٌ ينفذ الأحكام ويقيم الحدود ويبلغت أبنيته أبنية مني في ظاهر الرواية، وإذا كان القاضي أو الأمير مفتياً أغنى عن التعداد. اهـ ص ١٠٣.

(٢) والاقتصر عليهما مكرهه تنزيهاً لترك السنة. انظر حاشية الطحطاوي على المرادي ص ٥١٣.

(٣) أي يكره تحريراً.

(٤) أي لحاضر الخطبة.

(٥) أي الأول.

(٦) قال في مرادي الفلاح: فتصح صلاة العيدين بدونها أي الخطبة لكن مع الإساءة لترك السنة، كما يكون مسيئاً لو قدمت الخطبة على الصلاة لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ ص ٢٠٠.

غِيرِهِ^(١)، وَالْغُسْلُ، وَالْتَّطْبِيبُ، وَالْاسْتِيَاكُ، وَلْبُسُ أَحْسَنِ الثِّيَابِ^(٢)، وَأَدَاءُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ^(٣)، وَكُثْرَةُ الصَّدَقَةِ بِحَسْبِ قُدرَتِهِ قَبْلَ الْخُرُوجِ لِلْمُصَلَّى، ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا مَاشِيًّا مُكَبِّرًا سِرًّا، وَيَقْطُعُهُ بِافْتِتاحِ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَيَرْجِعُ مِنْ طَرِيقِ آخَرَ، وَيُكَرِّهُ التَّنَفُّلُ فِي الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا، وَفِي الْبَيْتِ قَبْلَهَا، وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدْرَ رُمْحٍ إِلَى زَوَالِهَا، فَإِنْ حَصَلَ عُذْرٌ تُؤَخَّرُ إِلَى الغَدِيرِ. وَكَيْفِيَّةُ صَلَاةِهَا أَنْ يَنْوِي صَلَاةَ الْعِيدِ، وَالْمُقْتَدِي يَنْوِي الْمُتَابَعَةَ أَيْضًا، ثُمَّ يَقْرَأُ الْإِمَامُ وَالْقَوْمُ الشَّنَاءَ، ثُمَّ يُكَبِّرُونَ تَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ ثَلَاثًا يَرْفَعُ يَدِيهِ فِي كُلِّ مِنْهَا^(٤)، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ الْإِمَامُ، ثُمَّ يُسَمِّي سِرًّا، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحةَ وَسُورَةَ وَنْدِبَ أَنْ تَكُونَ **﴿سَبِّحْ أَسْمَرَ زَرِيكَ الْأَعْلَى﴾** [الأعلى: ١]. ثُمَّ يَرْكَعُ، فَإِذَا قَامَ إِلَى الْثَّانِيَةِ ابْتَدَأَ بِالْتَّسْمِيَّةِ، ثُمَّ بِالْفَاتِحةِ، ثُمَّ بِسُورَةِ الْغَاشِيَّةِ^(٥)، ثُمَّ بِتَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ فِي الرَّكْعَةِ الْثَّانِيَةِ ثَلَاثًا يَرْفَعُ يَدِيهِ فِي كُلِّ مِنْهَا، وَهَذَا أُولَى مِنْ تَقْدِيمِ تَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ فِي الرَّكْعَةِ الْثَّانِيَةِ عَلَى الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يُعَلِّمُ فِيهَا أَحْكَامَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ.

(١) أي إن لم يجد تمراً فيستحب أكل غيره.

(٢) أي أجملها ولو غير أبيض.

(٣) قال في مraqي الفلاح: ويؤدي صدقة الفطر إن وجبت عليه لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأدائها قبل خروج الناس إلى الصلاة. اهـ ص ٢٠٠.

(٤) قال الشيخ علاء الدين عابدين رحمه الله تعالى في الهدية العلائية: ثم يكبر وجوباً تكبيرات الزوائد ثلاثة، يرفع يديه في كل منها، ويرسلهما ساكتاً بقدر تكبيرة القوم. اهـ قال الشيخ سعيد البرهاني رحمه الله تعالى معلقاً على قوله: (ويرسلهما ساكتاً) ولا بأس بأن يقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وهو أولى من السكوت كما في مraqي الفلاح. اهـ الهدية العلائية ص ١٤٢.

(٥) أي ندب أن يقرأ سورة الغاشية، وإن قرأ غيره فيصح.

وَاحْكَامُ الْأَصْحَى كَالْفَطْرِ، لَكِنَّهُ يُؤَخِّرُ الْأَكْلَ عَنِ الصَّلَاةِ، وَيُكَبِّرُ فِي الطَّرِيقِ جَهْرًا، وَيُعْلِمُ الْأَصْحِيَّةَ وَتَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ فِي الْخُطْبَةِ، وَتُؤَخِّرُ بَعْدَرِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَتَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ وَاجِبٌ مِنْ فَجْرِ عَرَفةَ إِلَى عَصْرِ النَّحرِ عِنْدَ الْإِمَامِ بَعْدَ كُلِّ صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ أَدِيتَ^(١) بِجَمَاعَةٍ مُسْتَحْبَةٍ عَلَى إِمَامٍ مُقِيمٍ بِمِصْرِ^(٢) وَعَلَى مَنِ اقْتَدَى بِهِ، وَقَالَا: يَحِبُّ وَلَوْ كَانَ مُنْفَرِدًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ قَرِيبًا إِلَى عَصْرِ الْخَامِسِ مِنْ يَوْمِ عَرَفةَ، وَبِهِ يَعْمَلُ.

وَلَا بَأْسَ بِالْتَّكْبِيرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَلَّهِ الْحَمْدُ.

وَيُسْتَحْبِطُ أَنْ يَزِيدَ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، صَدَقَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَأَعَزَّ جُنْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى أَزْوَاجِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى ذُرِّيَّةِ مُحَمَّدٍ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.
وَالشَّبَثُ بِالْوَاقِفِينَ بِعَرَفَاتٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

بَابُ

الْكُسُوفُ وَالخُسُوفُ

يُسْنُ رَكْعَتَانِ كَهْيَةِ النَّافِلَةِ لِلْكُسُوفِ بِإِمَامِ الْجُمُعَةِ بِلَا أَذْانٍ وَلَا إِقَامَةٍ^(٣)

(١) أَدِيت أي صليت ولو كانت قضاءً. انظر مراقي الفلاح ص ٢٠٤.

(٢) خرج بجماعة المنفرد، ويستحبة جماعة النساء، ويامام مقيم بمصر الإمام المسافر والمقيم بقرية.

(٣) بل ينادي الصلاة جامعة.

وَلَا جَهْرٍ وَلَا خُطْبَةٍ، وَيُسَنْ تَطْوِيلُ رُكُوعِهِمَا وَسُجُودِهِمَا، ثُمَّ يَدْعُوا إِلَمَامُ جَالِسًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ إِنْ شَاءَ، أَوْ قَائِمًا مَسْتَقْبِلَ النَّاسِ وَهُوَ أَحْسَنُ، وَيُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ حَتَّى يَكُمِلَ انجِلاءُ الشَّمْسِ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَمَامٌ صَلَّوْا فُرَادَى، كَالْخُسُوفِ لِلْقَمَرِ^(١)، وَالظُّلْمَةِ الْمُعَايَنَةِ نَهَارًا، وَالرِّيحِ السَّدِيدَةِ، وَالْفَرَزِ.

باب الاستسقاء

يُسْتَحْبِطُ الْخُرُوجُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مُشَاهَةً فِي ثِيَابٍ خَلَقَةٍ مُتَوَاضِعَيْنَ خَاصِيعَيْنَ لِلَّهِ، وَيُنَقِّدُمُونَ الصَّدَقَةَ كُلَّ يَوْمٍ قَبْلَ الْخُرُوجِ، وَيُسْتَحْبِطُ إِخْرَاجُ الدَّوَافِعِ وَالشُّيُوخِ الْكِبَارِ وَالْأَطْفَالِ، فَيَصْبِلُ كُلُّ مَا شَاءَ مُنْفَرِدًا، ثُمَّ يَدْعُونَ وَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ تَعَالَى، وَيَقُولُونَ إِلَمَامٌ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدِيهِ وَالنَّاسُ قُعُودٌ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ بِالْوَارِدِ فِي السَّنَةِ الْشَّرِيفَةِ:

اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيْثًا هَيْثًا مَرِيثًا غَدَقًا^(٢) عَاجِلًا غَيْرَ رَائِثٍ^(٣) مُجَلِّلًا^(٤)

(١) كصلاة الخسوف وما بعدها في أدائها فرادى، فلا تسن الجمعة في خسوف القمر لأن القمر خسف مراراً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل إلينا أنه صلى الله عليه وسلم جمع الناس. انظر مراقي الفلاح ص ٢٠٦.

(٢) المطر الكبار القطر. انظر النهاية لابن الأثير باب غ دق.

(٣) أي غير بطيء متاخر. انظر النهاية لابن الأثير باب ر ي ث.

(٤) أي يجعل الأرض بمائه أو بناته، ويروى بفتح اللام على المفعول. انظر النهاية لابن الأثير باب ج ل ل.

سَحَّا^(١) طَبَقاً^(٢) دَائِمًا. وَلَيْسَ فِيهِ قَلْبٌ رِّدَاءٌ وَلَا يَحْضُرُهُ كَافِرٌ.

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

إِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ مِنْ عَدُوٍّ تَقْفُ طَائِفَةً لِيُدْفِعَ الْعَدُوَّ، وَطَائِفَةً يُصْلِي بِهِمْ شَطَرَ^(٣) الصَّلَوَاتِ وَرَكْعَتَيْنِ فِي الْمَغْرِبِ، فَإِذَا قَامَ ذَهَبَتْ هَذِهِ إِلَى الْعَدُوِّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ، فَيُصْلِي بِهِمْ مَا بَقِيَ، وَيُسَلِّمُ الْإِمَامُ وَحْدَهُ، ثُمَّ تَذَهَّبُ إِلَى الْعَدُوِّ، وَتَأْتِي الْأُولَى، وَأَتَمُوا صَلَاتَهُمْ بِلَا قِرَاءَةٍ، وَسَلَّمُوا وَذَهَبُوا إِلَى الْعَدُوِّ، وَجَاءَتِ الْآخِرَى وَقَضَوَا بِقِرَاءَةٍ، وَإِنْ اشْتَدَ الْخَوْفُ صَلَّوَا فُرَادَى بِالْإِيمَاءِ رُكْبَانًا إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرُوا، وَيُسْتَحْثَبُ حَمْلُ السِّلَاحِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ.

بَابُ الْجَنَائِزِ

يُسَنُ تَوْجِيهُ الْمُحْتَضَرِ لِلْقِبْلَةِ عَلَى يَمِينِهِ وَمُسْتَلْقِيَا^(٤)، وَيُرْفَعُ رَأْسُهُ بِشَيْءٍ، وَيُذْكَرُ عِنْدُهُ الشَّهَادَةُ لِيُنْطَقَ بِهَا، وَهَذَا هُوَ التَّلْقِينُ، وَبَعْدَ دَفْنِهِ يُلْقَنُ أَيْضًا^(٥)، فَإِذَا مَاتَ شُدَّ لَحِيَاهُ وَغُمْضَ عَيْنَاهُ، وَيَقُولُ مُغَمْضُهُ: بِسْمِ اللَّهِ

(١) أي دائم الصب. انظر النهاية لابن الأثير باب س ح ح.

(٢) أي مالئا للأرض مغطيًا لها. انظر النهاية لابن الأثير باب ط ب ق.

(٣) أي نصف، فيصلي ركعتين من الرباعية وركعة من الفجر.

(٤) قال في نور الإيضاح: وجاز الاستلقاء. اهـ ص ١١٣ . فهو لا يسن بل جائز

(٥) ولفظ التلقين عند القبر: يا فلان بن فلان، اذكر دينك الذي كنت عليه من شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وأن الجنة حق، والنار حق، وأن البعث حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأنك رضيت بالله ربنا،

وَعَلَى مِلْهُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اللَّهُمَّ يَسِّرْ عَلَيْهِ أَمْرَهُ، وَسَهِّلْ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، وَأَسْعِدْهُ بِلِقَائِكَ، وَاجْعَلْ مَا خَرَجَ إِلَيْهِ خَيْرًا مِمَّا خَرَجَ عَنْهُ، ثُمَّ يُسْتَرْ عَوْرَتُهُ، فَيُجَرِّدُ وَيُؤْضَأُ بِلَا مَضْمَضَةٍ وَلَا اسْتِشَاقٍ، وَيُغَسِّلُ بِالْمَاءِ وَالسِّدِيرِ وَنَحْوِهِ إِنْ تَيْسِرَ، وَيُغَسِّلُ لِحِيَتُهُ وَشَعْرُهُ بِالْخَطْمِيِّ وَالصَّابُونِ يَمِينًا ثُمَّ يَسَارًا، ثُمَّ يُجْلِسُ وَيُمْسِحُ بَطْنَهُ رَفِيقًا ثُمَّ يُصْبِّ عَلَيْهِ يَمِينًا ثُمَّ يَسَارًا بِالْمَاءِ الْحَالِصِ، ثُمَّ يُنْسَفُ بِثَوْبٍ، وَلَا يُسَرِّحُ شَعْرَهُ، وَلَا يَقْصُظُ ظُفُرُهُ، وَتُجَمِّرُ الْأَكْفَانُ وَتَرَا وَتُبَسِّطُ، وَيُجَعِّلُ الْحَثُوطُ عَلَى رَأْسِهِ وَلِحِيَتِهِ، وَالْكَافُورُ عَلَى مَسَاجِدِهِ.

وَكَفَنُ السُّنْنَةِ لِلرَّجُلِ قَمِيصٌ وَإِزارٌ وَلُفَافَةٌ مِمَّا كَانَ يَلْبِسُهُ فِي حَيَاتِهِ، وَالْأَفْضَلُ الْقُطْنُ الْأَبْيَضُ، وَكُلُّ مِنَ الْإِزَارِ وَاللُّفَافَةِ مِنَ الْقَرْنِ إِلَى الْقَدْمِ، وَلَا يُجَعِّلُ لِقَمِيصِهِ كُمْ، وَلَا دِخْرِيشْ، وَلَا جَيْبٌ، وَلَا تُكْفُ أَطْرَافُهُ، وَتُتَكَرِّهُ الْعِمَامَةُ، وَلُفَّ مِنْ يَسَارِهِ ثُمَّ يَمِينِهِ، ثُمَّ يُعَقِّدُ إِنْ خِيفَ اتِّشَارُهُ، وَكَفَنُ الْكِفَايَةِ إِزارٌ وَلُفَافَةٌ.

وَتُنَزَّادُ الْمَرْأَةُ فِي كَفَنِ السُّنْنَةِ خِمَارًا لِوَجْهِهَا وَخِرْقَةً لِرِبْطِ ثَدَيْهَا، وَفِي كَفَنِ الْكِفَايَةِ خِمَارًا، وَيُجَعِّلُ شَعْرَهَا ضَفِيرَتَيْنِ عَلَى صَدْرِهَا فَوْقَ الْقَمِيصِ ثُمَّ الْخِمَارُ فَوْقَهُ تَحْتَ اللُّفَافَةِ ثُمَّ الْخِرْقَةُ فَوْقَهَا. وَكَفَنُ الْضَّرُورَةِ بِحَسْبِ مَا يُوجَدُ.

فصلٌ

الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَرْضٌ كَفَائِيَّةٌ، وَكَيْفِيَّتُهَا أَنْ يَقُولَ نَوَيْثُ الصَّلَاةَ لِلَّهِ تَعَالَى
وَالدُّعَاءُ لِهَذَا الْمَيِّتِ، وَيَنْوِي الْمُقْتَدِيُّ الْمُتَابَعَةَ أَيْضًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ فَيَقْرَأُ الشَّنَاءَ،
وَجَازَتِ الْفَاتِحَةُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ ثَانِيًّا، فَيُصْلِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
ثُمَّ يُكَبِّرُ ثَالِثَةً، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ
نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالبَرَدِ، وَنَقِهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا
يُنَقِّي الشَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا
مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعْذِنْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ
وَعَذَابِ النَّارِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ رَابِعَةً، وَيُسْلِمُ، وَلَا يَسْتَغْفِرُ لِصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ، وَيَقُولُ:
اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرْطًا، وَاجْعَلْهُ لَنَا أَجْرًا وَذُخْرًا، وَاجْعَلْهُ لَنَا شَافِعًا
مُشَفِّعًا.

فَإِنْ دُفِنَ بِلَا صَلَاةً صُلِّيَ عَلَى قَبْرِهِ مَا لَمْ يَنْفَسِّخْ^(١)، وَيُصْلِي عَلَى
السُّقْطَةِ إِنْ خَرَجَ أَكْثَرُهُ حَيًّا فَمَا تَ، وَلَا عُسِّلَ وَأُدْرَجَ فِي خَرْقَةٍ وَدُفِنَ بِلَا
صَلَاةٍ.

وَالْأَحَقُّ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ، ثُمَّ نَائِيَّهُ، ثُمَّ الْقَاضِيُّ، ثُمَّ إِمَامُ الْحَيِّ،
ثُمَّ الْوَلِيُّ،
وَلَا يُصْلِي عَلَى الْبَعَادِ وَقُطَّاعِ الطَّرِيقِ، وَيَجُوزُ تَغْسِيلُ الْقَرِيبِ الْكَافِرِ مِنْ
غَيْرِ مُرَاعَةِ السُّنَّةِ، وَدَفْنُهُ كَذَلِكَ، أَوْ يُدْفَعُ لِأَهْلِ مِلْئِيَّهُ، وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى
جَمَاعَةِ جُمْلَةٍ، وَالْإِفْرَادِ أَوْلَى، وَيُسْتَحْبِطُ فِي حَمْلِهَا أَنْ يَضْعَفْ يَمِينَهَا الْمُقْدَدَمْ

(١) قال في مراقي الفلاح: وإن لم يغسل "لسقوط شرط طهارة نبشه". اهـ ص ٢٢٠.

عَلَى الْيَمِينِ، ثُمَّ الْمُؤَخَّرِ عَلَيْهِ، ثُمَّ الْيَسَارَ [الْمُقَدَّمَ] عَلَى الْيَسَارِ ثُمَّ الْمُؤَخَّرِ عَلَيْهِ.

وَيُسْتَحْبِطُ الإِسْرَاعُ بِهِ بِلَا اضْطِرَابِ الْمَيِّتِ، وَالْمَشَيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ مِنْ أَمَامِهَا، وَيُنْكَرُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ وَغَيْرِهِ، وَالْجُلوْسُ قَبْلَ وَضْعِهِ، وَيُحَفَّرُ الْقَبْرُ نِصْفَ قَامَةً أَوْ أَكْثَرَ، وَيُلْحَدُ وَلَا يُشَقُّ إِلَّا فِي الْأَرْضِ الرِّخْوَةِ، وَيُقْتَلُ وَاضْطِعْهُ: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلْلَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُوَجَّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، وَتُحَلَّ الْعُقْدَةُ وَيُسَوَّى عَلَيْهِ لَحْدُهُ، وَيُسَجِّي قَبْرُهَا قَبْلَ إِدْخَالِهَا فِيهِ، لَا قَبْرَهُ، وَيَهَأُ التُّرَابُ وَيُسَتَّمُ، وَيَحْرُمُ الْبَنَاءُ عَلَيْهِ لِلْزِيَّنَةِ، وَلَا بَأْسٌ بِدَفْنِ أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ فِي قَبْرٍ لِلضَّرُورَةِ، وَيُحَجِّرُ بَيْنَ كِلَّ بِالْتُّرَابِ وَالرَّمْلِ، وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ بَعْدَ الدَّفْنِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ مَغْصُوبَةً.

وَيُسْتَحْبِطُ زِيَارَةُ الْمَوْتَى، وَقِرَاءَةُ {يس} وَلَوْ جَالَسَا لَهَا لِمَا وَرَدَ أَنَّهُ مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ شُورَةَ {يس} خَفَفَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَكَانَ لَهُ بِعَدَدِ مَا فِيهَا مِنَ الْأَمْوَاتِ حَسَنَاتٌ، وَيُنْكَرُ الْقُعُودُ عَلَى الْقَبْرِ لِغَيْرِ قِرَاءَةِ، وَالْمَشَيُ عَلَيْهِ، وَقَلْعُ الْحَشِيشِ الرَّطِيبِ مِنَ الْمَقَبْرَةِ.

بَابُ الشَّهِيدِ

هُوَ مَنْ قَتَلَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ وَالْبَغْيِ أَوْ قُطَّاعُ الطَّرِيقِ، أَوْ الْلُّصُوصُ فِي مَنْزِلِهِ لَيَلَّا وَلَوْ بِمُنْقَلِّ، أَوْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ ظُلْمًا بِمُحَدَّدٍ، فَيُكَفَّنُ بِدَمِهِ وَثَيَّابِهِ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ بِلَا غُسْلٍ، وَتُنْزَعُ عَنْهُ السِّلَاحُ وَالدِّرْعُ وَالْفَرْوُ وَالْحَشُوُّ،

وَغُسِّلَ إِنْ قُتِلَ جُنُبًا، أَوْ صَيْئًا، أَوْ ارْتَثَ^(١) بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ بِأَنْ أَكَلَ، أَوْ شَرِبَ، أَوْ نَامَ، أَوْ شَدَّاوى، أَوْ مَضَى وَقْتٌ صَلَةٌ وَهُوَ يَعْقِلُ، أَوْ نُقِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ حَيًّا لَا بِخَشْيَةٍ وَطُءِ الدُّوَابِ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى الْبَغَاءِ وَقُطَّاعُ الطَّرِيقِ، وَمَنْ قُتِلَ بِحَدِّ أَوْ قِصَاصٍ عُسِّلَ.

(١) قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: ارثث على المجهول: حمل من المعركة رثثا أي جريحا وبه رقم. اه باب رثث.

كتاب الصوم

هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالجَمَاعِ نَهَارًا بِنِيَّةً مِنْ أَهْلِهِ^(١).
وَأَقْسَامُهُ سِتَّةٌ: فَرَضٌ وَوَاجِبٌ وَمَسْنُونٌ وَمَنْدُوبٌ وَنَفْلٌ وَمَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا
وَتَنْزِيهًا.

فَالْفَرْضُ^(٢): رَمَضَانُ أَدَاءً وَقَضَاءً، وَالْكَفَّارَاتُ، وَالْمَنْدُورُ فِي الْأَظْهَرِ^(٣).
وَالْوَاجِبُ: قَضَاءُ مَا أَفْسَدَهُ مِنَ النَّفْلِ.

وَالْمَسْنُونُ: صَوْمُ عَاشُورَاءِ الْمُبَارَكِ مَعَ التَّاسِعِ^(٤).
وَالْمَنْدُوبُ: صَوْمُ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالْإِثْنَيْنِ وَالْخَمْسِ، وَسِتٌّ مِنْ
شَوَّالٍ مُفْرَقَةً^(٥).

وَالنَّفْلُ: مَا لَمْ تَبْثُتْ كَرَاهَتُهُ.
وَالْمَكْرُوهُ تَحْرِيمًا: صَوْمُ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ.
وَالْمَكْرُوهُ تَنْزِيهًا: كِإِفَرَادِ يَوْمِ السَّبْتِ وَالنَّيْرُوزِ^(٦) وَالْمَهْرَجَانِ^(٧) إِنْ لَمْ
يُؤَفِّقْ عَادَةً، وَصَوْمُ الْوِصَالِ، وَكُرْهَةُ صَوْمِ الدَّهْرِ.

(١) المقصود بلفظ الأهل من يصح منه الصوم: كل مسلم عاقل طاهر عن حيض ونفاس.

(٢) ويكون مفروضًا على اجتمعت فيه أربعة أشياء: الإسلام والعقل والبلوغ والعلم بالوجوب. انظر مراقي الفلاح ص ٢٣٣.

(٣) المعتمد أنه واجب. انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٣٧٤.

(٤) أي أو الحادي عشر.

(٥) ليست التفرقة قيدها في ندب صيام السبت.

(٦) قال في المراقي: هو يوم في طرف الربيع. اهـ ص ٢٣٧

(٧) قال في المراقي: هو يوم في طرف الخريف. اهـ ص ٢٣٧

فصلٌ

يُشترط تثبيت الشهادة وتعيينها في قضاء رمضان وقضاء ما أفسد من نقل، وصوم الكفارات والمنذور المطلقاً، ولا يُشترط التثبيت ولا التعين في أداء رمضان والمنذور المعين زمانه والتقليل، فَيَصْحُّ بِشَهَادَةِ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى الضَّحْوَةِ الْكُبْرَى.

فصلٌ

يُثبت رمضان ببرؤية هلاله، أو بعد شعبان ثلاثة^(١)، ولا يُصام يوم الشك إلا تطوعاً^(٢)، وإذا كان بالسماء علة قبل لرؤيه [هلال] رمضان خبر عدل ولو قيناً أو امرأة، وشهادة الفطر بشهادة حرين أو حر وحرتين، وإذا لم يكن بالسماء علة فلا بد من جماع عظيم لهما^(٣)، والأصحى كالفطر وسائر الأهلة^(٤).

فصلٌ

في المفسدات^(٥)

أفعال الصائم ثلاثة: منها ما يوجب الكفاره والقضاء، ومنها ما يوجب القضاء بذون الكفاره، ومنها ما لا يوجب شيئاً، ومنها ما لا يوجب

(١) أي إن غم الهلال.

(٢) ولو صامه لواجب كره تنزيهاً، ولو جزم أن يكون عن رمضان كره تحريمها. انظر حاشية

ابن عابدين ج ٢ ص ٣٨١.

(٣) أي لهلال رمضان ولهلال الفطر.

(٤) فإن سائر الأهلة ثبتت كما ثبتت هلال الفطر بشهادة رجلين عدلين حرين أو حر وامرأتين.

(٥) قال الطحطاوي في حاشيته على المرافي: الفساد والبطلان في العبادة سيان. اهـ ص

الكراهة^(١)، فإن أكل أو شرب غذاء أو دواء أو جامع في أحد السبيلين عمداً قضى وكفر، فيحرر رقبة، فإن لم يجده فصيام شهرين متابعين، فإن لم يستطع يطعم سنتين مسكيناً لكتل نصف صاع من بز^(٢)، وإن فعل ذلك ناسياً بأن أكل أو شرب أو جامع ناسياً لا شيء عليه.

وإن ذاق شيئاً أو مرضعة بلا عذر أو قبل ولم يأمن كرها، وإن أمن الجماع والإنزال

بالقبلة فلا يكره، والحجامة والفضض إن لم تضيقه لا يكره، ولا يكره السيوال^(٣) ولو آخر النهار، والمضمضة والاستنشاق^(٤)، ووضع ثوب مبتل على جسده للحر.

وإن احتقن، أو استطع، أو وصل إلى جوفه ما لا يؤكل كثراً، أو سبق ماء المضمضة حلقه خطأ، أو أكره على الإفطار، أو لم يبيت النيمة فأكل بعد ما نوى نهاراً، أو أنزل بمسن أو قبلة، أو أدخل في ذبره ماء^(٥)، أو أدخل أحد في جوفه ماء وهو نائم، أو استقاء فعلى القضاء بدون الكفارة.

(١) المذكور هنا أربعة أشياء، ولعل عدتها ثلاثة باعتبار اندراج ما يوجب الكراهة تحت ما لا يوجب شيئاً، والله أعلم.

(٢) قال في نور الإيضاح: وكفت كفارة واحدة عن جماع وأكل متعدد في أيام لم يتخلله تكfir ولو من رمضان على الصحيح فإن تخلل التكfir لا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية. اهـ ص ١٣٥.

(٣) ولو كان رطبًا أو مبلولاً بالماء. انظر نور الإيضاح ص ١٤٠.

(٤) أي لغير ضوء.

(٥) قال في مراقي الفلاح: والحد الفاصل الذي يتعلق بالوصول إليه الفساد قدر المحقق، وقلما يكون ذلك. اهـ ص ٢٥٤

وَيُسْتَحْبِطُ السُّحُورُ وَتَأْخِيرُهُ وَتَعْجِيلُ الْفِطْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ غَيْرُهُ، وَإِذَا فَسَدَ صَوْمَهُ، أَوْ قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ بَعْدَ فِطْرِهِ، أَوْ طَهَرَتِ الْحَائِضُ أَوِ النُّفَسَاءُ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ لَزِمَّ إِمْسَاكَ بِقِيَّةِ الْيَوْمِ، وَعَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ إِلَّا الْأَخْيَرَيْنِ^(١).

فصلٌ

يَجُوزُ الْفِطْرُ لِلْمَرِيضِ، وَلِمَنْ خَافَ زِيَادَةَ الْمَرِضِ، وَالْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ إِذَا خَافَتَا عَلَى الْوَلَدِ أَوِ النَّفْسِ^(٢)، وَلِمَنْ حَصَلَ لَهُ عَطَشٌ شَدِيدٌ أَوْ جُوعٌ شَدِيدٌ يَخَافُ مِنْهُ الْهَلَاكَ، وَلِلْمُسَافِرِ، وَصَوْمَهُ أَحَبُّ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ، وَإِذَا لَمْ يُدْرِكْ مَنْ أَفْطَرَ لِغُدْرٍ عِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الإِيْضَاعَ بِمَا أَفْطَرَهُ، وَلَا يُشَرِّطُ التَّتَائِعُ فِي الْقَضَاءِ^(٣)، وَلِمَنْ صَارَ فَانِيَا^(٤) الْفِطْرُ وَالْفَدِيَّةُ لِكُلِّ يَوْمٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بَرِّ^(٥).

وَلِلْمُمْتَطَّوِّعِ الْفِطْرُ بِلَا عُذْرٍ فِي رِوَايَةِ، وَالضَّيَافَةُ عُذْرٌ لِلضَّيْفِ وَالْمُضِيفِ^(٦)، وَيَقْضِي بِالشُّرُوعِ إِلَّا فِي الْأَيَّامِ الْمَنِيَّيِّ عَنْهَا، وَهِيَ يَوْمُ الْعِيدِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

(١) أي الكافر والصبي لعدم الخطاب عند طلوع الفجر عليهمما.

(٢) أي ولا كفارة عليهما سواء خافتا على نفسيهما أو على ولديهما أو على نفسيهما ولديهما.

(٣) قال في نور الإيضاح: فإن جاء رمضان آخر قدم على القضاء ولا فدية بالتأخير إليه. اهـ ص ١٤١.

(٤) أي شيخاً فانياً أو عجوزاً فانية، سمي فانياً لأنه قرب إلى الفناء أو فنيت قوته وعجز عن الأداء. انظر مراتقي الفلاح ص ٢٥٩.

(٥) أي أو قيمتها.

(٦) ويعذر إذا أفتر قبل نصف النهار، أما بعده فلا إلا لأحد أبويه إلى العصر. انظر الهدية العلائية ص ١٧٤.

وَإِذَا نَذَرَ مُطْلَقاً أَوْ مُعَلَّقاً بِشَرْطٍ وَوْجَدَ وَفَىٰ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الاعتكاف

هُوَ عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: وَاجِبٌ فِي الْمَنْذُورِ، وَسُنَّةُ كِفَائِيَةٍ مُؤَكَّدَةٍ فِي
الْعَشِيرِ الْأَخِيرِ مِنَ رَمَضَانَ، وَمُسْتَحْبٌ فِي مَا سِواهُ، وَالصَّوْمُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ
الْمَنْذُورِ، وَأَقْلَلُهُ نَفْلًا لِحَظَّةٍ بَيْنَهُ فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا
لِحَاجَةٍ شَرِيعَةٍ كَالْجُمُعَةِ، أَوْ طَبِيعَةٍ كَالْبَوْلِ، أَوْ ضَرُورَيَّةٍ كَالْإِخْرَاجِ مُكَرَّهًا،
فَيَدْخُلُ عَيْرَهُ فَوْرًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ بَطَلَ بِخُرُوجِهِ^(١)، وَالمرأة تعتكف
فِي مَحَلٍ عَيْنَتَهُ لِلصَّلَاةِ مِنْ بَيْنَهَا، وَأَكْلُهُ وَشُرْبُهُ وَنَوْمُهُ وَبَيْعُهُ فِي الْمَسْجِدِ^(٢)
بِلَا إِحْضَارِ السِّلْعَةِ، وَكُرْهَةِ إِحْضَارِهَا وَالصَّمْتُ وَالتَّكَلُّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَخَرْمَ
الْوَطْءُ وَدَوَاعِيهِ، وَبَطَلَ بِوَطَئِهِ^(٣) وَبِالْإِنْزَالِ بِدَوَاعِيهِ^(٤)، وَلِزْمَاتُهُ الْلَّيَالِيِّ بِنَذْرِ
اعتكاف الأَيَّامِ، وَالْأَيَّامُ بِنَذْرِ الْلَّيَالِيِّ، مُتَتَابِعَةٌ وَإِنْ لَمْ يَشْرِطِ التَّتَابَعُ،
وَاللَّيْلَاتُ بِنَذْرِ يَوْمَيْنِ.

(١) أي فسد الاعتكاف الواجب، أما غير الواجب وهو النفل فيتهي بالخروج إذ ليس له حد. انظر مراقي الفلاح ص ٢٦٦.

(٢) أي وأكله وشربه ونومه وبيعه لا يكون إلا في المسجد، فلا يخرج لهذه الأشياء وإلا فسد اعتكافه، فقوله: (في المسجد) خبر لقوله: (وأكله وشربه ونومه وبيعه). انظر مراقي الفلاح ص ٢٦٦.

(٣) ولو بلا إنزال.

(٤) أي إذا أُنزل بسبب قبلة أو نظر أو غير ذلك.

كتاب الزكاة

هي تمليلٌ جزءٌ من مالٍ عينه الشارع لشخصٍ مخصوصٍ بيتها، وهي فرضٌ على حرِّ مسلمٍ مكلَّفٍ مالِكٍ نصابٍ حوليٍ فارغٍ عن الدين وعن حاجته الأصلية، أو ما قيمته نصابٍ من عروضٍ تجارةً^(١).
ونصاب الذهب عشرون مثقالاً^(٢)، وفيه نصف مثقالٍ، ونصاب الفضة مائتا درهماً^(٣)، وفيه خمسة دراهم، وما زاد ويبلغ خمساً زكاه بحسابه لا ما دونه^(٤)، وتضم قيمة العروض إلى الثمين، ويُضم الذهب إلى الفضة بالقيمة، وزكاه السائمة من الإبل والبقر والغنم بحسب نصيبها موضحة في محلها.

باب

من يجوز صرف الزكاة إليه

هو الفقير، وهو من يملك دون النصاب عيناً أو مقوماً، ولو كان صحيحاً

(١) هذه الجملة معطوفة على قوله: (مالك نصاب).

(٢) قال الشيخ سعيد البرهاني في تعليقاته على الهدية العلائية: أي ما يعادل وزنه مئة غرام من الذهب. اهـ ص ٢٠٤.

(٣) قال الشيخ سعيد البرهاني في تعليقاته على الهدية العلائية: أي ما يعادل وزنه سبعين غرام من الفضة. اهـ ص ٢٠٤.

(٤) قال الحصكفي رحمه الله في الدر المختار: وفي كل خمس - بضم الخاء - بحسابه ففي كل أربعين درهماً درهماً، وفي كل أربعة مثاقيل قيراطان، وما بين الخمس إلى الخامس عفو، و قالا: ما زاد بحسابه، وهي مسألة الكسور. اهـ حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٢٩٩.

مُكتَسِبًا، وَالْمِسْكِينُ وَهُوَ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ، وَالْمُكَاتَبُ، وَالْمَدْيُونُ، وَمُنْقَطَعُ
الْغُرَاءَأَوِالْحَاجَ، وَابْنُ السَّيْلِ، وَهُوَ مَنْ لَهُ فِي وَطَنِهِ مَالٌ وَلَا شَيْءَ بِيْدِهِ،
وَالْعَامِلُ [عَلَيْهَا]، فَيَدْفَعُ الْمُزَكَّى إِلَيْهِمْ، وَيَجُوزُ لِبعضِهِمْ مَعَ ظُبُودِ غَيْرِهِ
مِنْهُمْ^(١)، وَلَا يَصْحُ دَفْعُهَا لِكَافِرٍ وَغَنِيًّا يَمْلِكُ مَا يُسَاوِي نِصَابًا مِنْ أَيِّ مَالٍ
كَانَ، وَيَنْبَيِ هَاشِمٌ^(٢) وَمَوَالِيهِمْ، وَاخْتَارَ الطَّحاوِيُّ جَوَازَهَا لَهُمْ، وَأَصْلِ
الْمُزَكَّى قَوْنَى عَلَا، وَفَرِعَهُ وَإِنْ سَفَلَ، وَزَوْجَتِهِ، وَزَوْجِهَا، وَعَبْدِهِ، وَمُكَاتَبِهِ،
وَمُعْتَقِ الْبَعْضِ، وَكَفْنَ مَيِّتٍ^(٣)، وَقَضَاءِ دِينِهِ^(٤)، وَثَمَنِ قِنْ يَعْتَقُ، وَلَوْ دَفَعَ بِتَحْرِيرٍ
فَظَهَرَ بِخِلَافِهِ أَجْرَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدَهُ أَوْ مُكَاتَبَهُ، وَكُرْهَةِ الْإِغْنَاءِ^(٥)، وَنِدْبَ عَنِ
السُّؤَالِ^(٦)، وَكُرْهَةِ نَقْلِهِ فِيهَا بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ لِبَلْدِ آخَرِ لِغَيْرِ قَرِيبٍ، وَأَحْوَاجَ
وَأَوْرَعَ، وَأَنْفَعَ لِلْمُسْلِمِينَ بِتَعْلِيمِ^(٧)، وَالْأَفْضَلُ صَرْفُهَا لِلأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ
مِنْ دَوِيِ أَرْحَامِهِ، ثُمَّ لِجِنَانِهِ، ثُمَّ لِأَهْلِ مَحَلِّهِ، ثُمَّ لِأَهْلِ حِرْفَتِهِ، ثُمَّ لِأَهْلِ
بَلْدِهِ.

(١) أي يجوز أن يعطي بعض الأصناف المذكورة دون بعض، ولا يجب أن يعم جميع الأصناف.

(٢) قال القدوسي في الكتاب: ولا تدفع إلىبني هاشم وهم: آل علي، وآل عباس، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل الحارث بن عبدالمطلب. اهـ ص: ٨.

(٣) لأن الميت لا يملك.

(٤) أي قضاء دين الميت.

(٥) أي كره إعطاء الفقير نصاباً فأكثر.

(٦) أي ندب إغناوه عن السؤال.

(٧) قال الطحطاوي في حاشيته على المرافي: قال في المعراج: التصدق على العالم الفقير أفضل. اهـ ص: ٧٢٢.

بَابُ صِدْقَةِ الْفِطْرِ

يَجْبُ عَلَى حُرِّ مُسْلِمٍ مُكَلِّفٍ مَا لِكَ لِنِصَابٍ فَارِغٍ عَنِ الدِّينِ وَحَاجَتِهِ
الْأَصْلِيَّةِ، عَنْ نَفْسِهِ وَطِفْلِهِ الْفَقِيرِ^(١) وَعَيْدِهِ لِلْخَدْمَةِ وَمُدَبِّرِهِ وَأُمِّهِ وَلِدِهِ وَلَوْ
كُفَّارًا، لَا عَنْ مُكَاتِبِهِ، وَوَلِدِهِ الْكَبِيرِ، وَزَوْجِهِ، وَعَبْدِ مُشْتَرِكِ، وَآبِقِ
وَمَغْضُوبِ وَمَأْسُورِ إِلَّا بَعْدَ عَوْدَهِ^(٢).

وَهِيَ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرِّ أوْ دَقِيقَةٍ أوْ سَوِيقَةٍ، أَوْ صَاعٌ تَمِّرٌ أَوْ زَبِيبٌ أَوْ
شَعِيرٌ، وَهِيَ ثَمَانِيَّةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ^(٣)، وَيَجُوزُ دَفْعُ القيمةِ، وَهِيَ أَفْضَلُ
عِنْدَ وِجْدَانِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا أَسْرَعُ لِقَضَاءِ حَاجَةِ الْفَقِيرِ، وَإِنْ كَانَ زَمْنَ
شِدَّةً فَالْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَكُلُّ مَا يُؤْكِلُ أَفْضَلُ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

وَوَقْتُ الْوُجُوبِ عِنْدَ طُلُوعِ فَجْرِ الْفِطْرِ، فَمَنْ مَاتَ أَوْ افْتَقَرَ قَبْلَهُ، أَوْ
أَسْلَمَ أَوْ اغْتَتَى أَوْ وُلِدَ بَعْدَهُ لَا تَلَزِّمُهُ، وَيُسْتَحْبِطُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى
الْمُصَلَّى، وَصَحُّ لَوْ قَدَّمَ أَوْ أَخْرَى، وَالتَّأْخِيرُ مَكْرُوْهٌ.

وَيَدْفَعُ كُلُّ شَخْصٍ فِطْرَتَهُ لِفَقِيرٍ وَاحِدٍ وَلَوْ ذَمِّيَا، وَلَا يَجُوزُ تَفْرِيْقُهَا
بَيْنَ اثْتَيْنِ عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ، وَيَجُوزُ دَفْعُ مَا عَلَى جَمَاعَةٍ لِوَاحِدٍ فِي
الصَّحِّيحِ.

(١) إِنْ كَانَ غَيْثًا يَخْرُجُهَا مِنْ مَالِهِ.

(٢) قُولَهُ: (إِلَّا بَعْدَ عَوْدَهِ) راجِعٌ إِلَى الْآبَقِ وَالْمَغْضُوبِ وَالْمَأْسُورِ.

(٣) قَالَ أَدْ. سَائِدُ بَكْدَاشُ فِي تَحْقِيقَاتِهِ عَلَى الْلِبَابِ شَرْحُ الْكِتَابِ: الرَّطْلُ الْعَرَاقِيُّ يَسَاوِي

(٤٥٥) غ، كَمَا حَرَرَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ عَيْنُ السُّودِ رَحْمَهُ اللَّهُ أَهْجَ ٢ ص ٣٦٨.

كتاب الحج

هُوَ زِيَارَةُ مَكَانٍ مَخْصُوصٍ بِإِحْرَامٍ فِي أَشْهُرِهِ، شَوَّالٍ وَذِي القَعْدَةِ وَعَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، فَرَضَ مَرَّةً عَلَى الْفَوْرِ فِي الْأَصَحِّ عَلَى حُرٍّ، مُسْلِمٌ، عَاقِلٌ، مُكْلِفٌ، قَادِرٌ عَلَى الرِّزْادِ وَالرَّاحِلَةِ، وَنَفَقَةُ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ، وَعِيَالِهِ، وَعَنْ مَا لَا بُدُّ مِنْهُ، فِي وَقْتٍ خُرُوجٍ أَهْلَ بَلْدَتِهِ لِلْحَجَّ. وَفَرَضُ أَذَائِهِ صِحَّةُ الْبَدْنِ، وَزَوَالُ مَانِعِ حِسْبِيِّ عِنْدَ الدُّهَابِ، وَأَمْنُ الطَّرِيقِ غَالِبًا، وَزَوْجٌ أَوْ مَحْرَمٌ مَأْمُونٌ لِغَيْرِ مُعْتَدِّ فِي سَفَرِهِ.

فصل

في كيفية تركيب أفعال الحج

إِذَا أَرَدْتَ إِلِّيْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ كَرَابِعٍ اغْتَسِلْ أَوْ تَوَضَّأُ^(۱)، وَقُصِّ
وَاحْلِقُ^(۲)، وَتَطَبِّبُ، وَالْبَسْ إِزَارًا وَرِداءً جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ، وَالْجَدِيدُ
الْأَبْيَضُ أَفْضَلُ، وَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ، وَقُلْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي
وَتَقْبِلْهُ مِنِّي» وَلَبِّ عَقْبَ صَلَاتِكَ نَاوِيَا الْحَجَّ فَقَطْ إِنْ أَرَدْتَ الإِفْرَادَ بِهِ،
وَإِنْ أَرَدْتَ الْقِرَآنَ تَجْمَعَ بَيْنَ نِيَّةِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةِ فَتَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ

(۱) والغسل أفضل، وهو تنظيف وليس للتعبد فتغسل الحائض والنفساء. انظر مراقي الفلاح ص ۲۷۶.

(۲) أي الأظفار والشارب والعانة والرأس إن اعتاده. انظر حاشية ابن عابدين ج ۲

العمرَةُ والْحَجَّ فَيُسِرُّهُمَا لِي وَتَقْبِلُهُمَا مِنِّي» وَإِنْ أَرَدْتَ التَّمْثُعَ ثُحْرُمُ بِالْعُمَرَةِ فَقَطْ فَتَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمَرَةَ فَيُسِرُّهَا لِي وَتَقْبِلُهَا مِنِّي» ثُمَّ تَبَيَّبِي فَتَصِيرُ مُحْرِمًا، وَالتَّلِيلَةُ: «لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ^(١)، لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ» وَلَا تَنْفَضُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ شَيْئًا، وَزِدْ فِيهَا: «لَبَيْكَ وَسَعَدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ يَدِيْكَ» فَإِذَا لَبَيَّتَ نَاوِيًّا مَا أَرَدْتَهُ مِنْ حَجَّ أَوْ عُمَرَةَ فَقَطْ، أَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا صَرَّتْ مُحْرِمًا لَهُ^(٢).

وَالإِحْرَامُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْأَفْعَالِ، فَاجْتَنِبِ الرَّفَثَ وَهُوَ الْجَمَاعُ، أَوْ ذِكْرَهُ بِحُضْرَةِ النِّسَاءِ، وَالْكَلَامُ الْفَاحِشُ، وَالْجِدَالُ، وَالْمَعَاصِي، وَقَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ، وَالإِشَارَةِ إِلَيْهِ، وَالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَلْبَسُ الْمَخِيطِ، وَسَرْتُ الرَّأْسَ وَالْوَجْهِ، وَمَسَّ الطَّيْبِ، وَخَلَقَ الشَّعْرِ، وَإِنْ جَنَى لَرِمَةُ الْجَبَرِ، وَأَكْثَرُ التَّلِيلَةِ فِي سَائِرِ أَحْوَالِكَ، وَبِالْأَسْحَارِ، رَافِعًا صَوْتَكَ، وَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى مَكَّةَ يُسْتَحْبِثُ الْغُسْلُ وَالدُّخُولُ نَهَارًا مِنْ بَابِ الْمَعْلَى مُلْبِيًّا حَتَّى تَأْتِي بَابَ السَّلَامِ، فَتَدْخُلَ الْمَسْجِدَ مُتَوَاضِعًا مُلْبِيًّا مُكْبِرًا مُهَلِّلًا مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالدُّعَاءُ مُسْتَجَابٌ عِنْدَ رُؤْيَاةِ الْبَيْتِ الْمُكَرَّمِ، ثُمَّ اسْتَقِبْلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدَ مُكْبِرًا مُهَلِّلًا، وَتَرْفَعُ يَدِيْكَ كَمَا فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ تَضَعُهُمَا عَلَى الْحَجَرِ وَتَقْبِلُهُ بِلَا إِيْذَاءٍ، ثُمَّ طُفْ بِالْبَيْتِ آخِذًا عَنْ يَمِينِكَ^(٣)

(١) قال ابن عابدين في حاشيته: أي أقمت ببابك إقامة بعد أخرى وأجبت نداءك إجابة بعد أخرى. اهـ ج ٢ ص ٤٨٣.

(٢) أي لما نويت من حج أو عمرة أو هما معا.

(٣) قال الطحطاوي رحمه الله في الحاشية على مراقي الفلاح: قوله: (آخذًا عن يمينك) فتكون الكعبة عن يسارك وجوبًا. اهـ ص ٧٣٤.

مُضطِبِعًا^(١) بِاِكِيَا نَاوِيَا طَوَافَ الْقُدُومِ إِذَا كُنْتَ مُفْرِدًا بِالْحَجَّ، وَطُفْ وَرَاءَ الْحَاطِيمِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ تَرْمُلُ فِي الْثَّلَاثَةِ الْأُولِ فَقَطْ، وَهِيَ الْمَشِيُّ بِسُرْعَةٍ مَعَ هَرِّ الْكَتَفَيْنِ كَالشُّجَاعِ يَسْبَخُتُ بَيْنَ الصَّفَيْنِ، وَاسْتَلِمُ الْحَاجَرَ كُلُّمَا مَرَرَتِ بِهِ، وَاخْتِمْ بِهِ الطَّوَافَ، ثُمَّ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ تَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا، فَتَقُومُ مُسْتَقِبَلَ الْقِبْلَةِ مُكَبِّرًا مُهَلِّلًا مُلْبِسًا دَاعِيًّا رَافِعًا يَدِيهِ نَحْوَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اهْبِطْ نَحْوَ الْمَرْوَةِ عَلَى هَيْنِتِكَ، فَإِذَا وَصَلَتْ بَطْنَ الْوَادِي بَيْنَ الْمَيْلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ فَتَسْعَى بِقُوَّةِ حَتَّى تُجَاوِزَ بَطْنَ الْوَادِي، فَتَمْشِي عَلَى هَيْنِتِكَ إِلَى الْمَرْوَةِ، فَتَصْعُدُ عَلَيْهَا، وَتَفْعُلُ كَمَا فَعَلْتَ عَلَى الصَّفَا، وَهَذَا شَوْطٌ وَهَذَا شَوْطٌ، ثُمَّ تَرْجُعُ قَاصِدًا الصَّفَا، وَتَفْعُلُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا شَوْطٌ آخَرُ، حَتَّى تَتِمَّ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ بِدَاءُتُهَا بِالصَّفَا وَخِتَامُهَا بِالْمَرْوَةِ، وَهَذَا سَنَةً لِلْأَفَاقِيِّ^(٢)، ثُمَّ تُقْيِمُ بِمَكَّةَ مُحرِّمًا، وَتَغْتَسِلُ كَشْرَةَ الطَّوَافِ.

وَأَمَّا الْقَارِنُ فَيَقْدِمُ الْعُمَرَةَ وَالسَّعْيَ لَهَا ثُمَّ يَطُوفُ طَوَافَ الْقُدُومِ وَيَسْعَى لَهُ، وَيُقْيِمُ بِمَكَّةَ مُحرِّمًا حَتَّى يَتِمَّ أَفْعَالُ الْحَجَّ كَمَا سَنَدَكُرُهَا، وَأَمَّا الْمُتَمَمُعُ وَهُوَ الَّذِي أَحْرَمَ بِالْعُمَرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ فَقَطْ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ يَطُوفُ لِلْعُمَرَةِ وَيَسْعَى وَيَحْلِقُ وَقَدْ صَارَ حَلَالًا.

ثُمَّ يُحِرِّمُ بِالْحَجَّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ الثَّانِيَنَ، وَإِذَا صَلَّى الْفَجْرَ بِمَكَّةَ يَتَأَهَّبُ لِلْخُرُوجِ إِلَى مَنِيَّ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَيُسْتَحْبِثُ النُّزُولَ بِقُرْبِ مَسْجِدِ جَبَلِ

(١) قال في مراقي الفلاح: وهو أن تجعل الرداء تحت الإبط الأيمن وتلقي طرفيه على الأيسر. اهـ ص ٢٧٧.

(٢) لعل قوله: (وهذا سنة للأفافق) راجع لطواف القدوم كما هي في الكتب بأنه يسن طواف القدوم للأفافق فقط. انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٤٩٤، ومراقي الفلاح ص ٢٧٧.

الخيف بمنى، فيمكث إلى طلوع الشمس يوم التاسع، فيذهب إلى عرفات وينتفي مسجد نمرة، فيصل إلى معاشر الإمام الأعظم أو نائيه الظهر ثم العصر جمع تقديم بعده الخطبة^(١) بأذان واحد وإقامتين، ولا يفصل بنافلة بين الفرضين، فإذا فات الإمام يصل إلى العصر في وقتها المعتاد عند أبي حنيفة لأن الإمام والإحرام شرط عنده لصحة تقديم العصر وجمعه مع الظهر، وقال أبو يوسف ومحمد: يجمع بينهما المحرم منفرداً، وهو الظهر، ثم يتوجه إلى الموقف بقرب جبل الرحمة، فيقف به مستقبلاً الكعبة حاماً مكيراً مهلاً ملبياً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم رافعاً يديه مجتهداً في الدعاء إلى عروب الشمس، ثم يغيب منها على هيته إلى مزدلفة، فيصل إلى المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان وإقامة، ولم تجز المغرب في الطريق، ثم يصلى الفجر بقلنس، ويقف بالمشعر الحرام حاماً مكيراً مهلاً ملبياً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم داعياً بما أحب، فإذا قرب طلوع الشمس تنفس منها إلى منى، فازم جمرة العقبة من بطن الوادي بسبعين حصيات تكبر مع كل حصاة، واقطع التلبية بأول الرمي ثم احلى أو قصر، والحلق أحب للرجل، وحل لك غير النساء، ثم يذبح المفرد بالحج إن شاء، وأمام القارن والمتمتع فيجب عليهم ذبح الهدى قبل الحلقة، وإذا كان القارن والمتمتع لا يوجد هدى يصوم ثلاثة أيام من شهر الحج قبل مجيء يوم النحر، وبسبعين إذا فرغ ولو بمكة، فإن لم يضم إلى يوم النحر تعين الدم، ثم ينزل إلى مكانة لطوااف الزيارة، وهو الركن الثاني من ركبي الحج، والأفضل فعله في يوم العيد، فإن آخرة عن أيام النحر لزمه دم، وحل لك النساء، ويصبح الطواف مع الجنابة

(١) والخطبة هي خطبتان كخطبتان الجمعة.

والحيض والنفاس والحدث، لكن مع الجنابة^(١) يجب بذلة ومع الحدث شامة، ثم يرجع إلى منى، فإذا رألت الشمس من اليوم الحادي عشر يرمي الجamar الثلاث باديا بما يلي المسجد^(٢)، ثم بما يليها، ثم يختتم بحمرة العقبة ثم في الثاني عشر كذلك، وإذا أراد أن يتبعجل نفر إلى مكة قبل غروب الشمس، وإن أقام إلى الغروب كره أن ينزل لمكة قبل أن يرمي وليس عليه شيء، وإن أقام يمئي حتى طلع الفجر لزمه الرمي، وصح قبل الرؤال، وكل رمي يرميه ماشيما ليدعوه بعده وإلا راكبا، فيذهب عقبة بلا دعاء، ثم إذا وصل إلى مكة يستحب له التزول بالمحض ساعة، ويطوف بالبيت طواف الوداع، وهو واجب إلا على من أقام بمكة، ويصللي ركعتي الطواف، ثم يأتي زمزم فيشرب من مائها، ويستحب استقبال القبلة، ويتصلى منه، ويتنفس فيه مرارا، ثم يرفع بصرها كل مرأة لينظر إلى البيت، ويصب على جسده منه، أو يمسح به سائر جسده^(٣)، ويستخرج الماء من زمزم بنفسه إن قدر، وينوي بشربه ما شاء، ثم يأتي بباب الكعبة فيقبل العتبة، ثم يلتزم ما بين الحجر الأسود والباب، فيضع صدره ووجهه عليه، ويضرع إلى الله تعالى ساعة بالدعاء بما أحب من أمور الدارين، ويقول: «اللهم إن هذا بيتك الذي جعلته مباركاً وهدى للعالمين، اللهم كما هديتني له فتقبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك، وارزقني العود إليه حتى ترضى عنّي برحمتك يا أرحم الرّاحمين»

(١) أي الحيض والنفاس.

(٢) أي مسجد الحيف.

(٣) قال في المراقي: ويصب على جسده إن تيسر ولا يمسح به وجهه ورأسه. اهـ ص ٢٧٩.

وإِذَا أَرَادَ العَوْدَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَبَعِي أَنْ يَنْصُرِفَ بَعْدَ طَوَافِهِ لِلْمَوَاعِدِ وَهُوَ يَمْشِي إِلَى وَرَائِهِ وَوَجْهِهِ إِلَى الْبَيْتِ بَاكِيًّا مُتَحَسِّرًا عَلَى فِرَاقِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَيَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ، وَالْمَرْأَةُ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةِ كَالرَّجُلِ غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَكْشِفُ رَأْسَهَا، وَتَسْدُلُ عَلَى وَجْهِهَا شَيْئًا ثُجَّافِيَّ عَنْهُ الْغِطَاءِ، وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالْتَّلِيلِيَّةِ، وَلَا تَرْمَلُ، وَلَا تُهْرُولُ فِي السَّعِيِّ، وَلَا تَحْلُقُ، وَتُقَصِّرُ، وَتَلْبُسُ الْمَخْيِطَ، وَلَا تُزَاحِمُ الرِّجَالَ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ، وَهَذَا تَمَامُ أَفْعَالِ الْحَجَّ، فَيَقْصِدُ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ لِزِيَارَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدةٌ قَبْلَ الْحَجَّ وَبَعْدَهُ، وَمَكَّةُ أَفْضَلُ إِلَّا الْضَّرِيحَ الْمُكَرَّمَ لِشَرَفِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَصْلٌ

وَالْعُمْرَةُ سَنَةٌ، وَتَصِحُّ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ، وَتُكَرَّهُ فِي خَمْسَةِ أَيَّامٍ: يَوْمِ عَرْفَةَ وَالنَّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

وَكَيْفَيَّتُهَا أَنْ يُحرِمَ لَهَا مِنَ الْحِلِّ^(١)، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ، ثُمَّ يَسْعَى سَبْعَةً بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحْلُقُ أَوْ يَقَصِّرُ، وَقَدْ حَلَّ مِنْهَا.

تَنْبِيهٌ مُهِمٌ:

أَفْضَلُ الْأَيَّامِ يَوْمُ عَرْفَةَ إِذَا وَافَقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ حِجَّةً فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ كَمَا صَحَّ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) سواه المكي والآفاقي في العمرة فإنه يحرم من الحل، أما في الحج فالمكي يحرم من مكة. انظر مراقي الفلاح ص ٢٨٠.

فصلٌ

تَجِبُ شَأْةٌ إِنْ طَيَّبَ مُحْرِمٌ^(١) عُضُواً، أَوْ ادْهَنَ بِزَيْتٍ، أَوْ لَيْسَ مَخِيطًا
يَوْمًا^(٢)، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ يَوْمًا أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ أَوْ رُبْعَهُ، أَوْ إِبْطَىءَهُ أَوْ أَخْدَهُمَا، أَوْ
عَانَتْهُ، أَوْ قَصَّ جَمِيعَ أَظْفَارِهِ بِمَجْلِسٍ وَاحِدٍ^(٣)، أَوْ رَجَلًا أَوْ يَدًا، أَوْ تَرَكَ وَاجْبًا
كَطَوَافِ الْوَدَاعِ، أَوْ طَافَ لَهُ أَوْ لِلْقُدُومِ جُبْنًا^(٤)، أَوْ تَرَكَ أَقْلَى طَوَافِ الإِفَاضَةِ، أَوْ
تَرَكَ السَّعْيِ أَوْ الرَّمَيِ كُلَّهُ، أَوْ رَمَى يَوْمًا، أَوْ أَخْرَى طَوَافَ
الرُّثْكَنِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ، أَوْ تَرَكَ الْوُقُوفَ بِالْمُزَدَّلَفَةِ، أَوْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ قَبْلَ
الغُرُوبِ، أَوْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ نَهَارًا فَوَقَفَ لَيْلًا. وَإِنْ تَطَيَّبَ أَوْ لَيْسَ أَوْ حَلَقَ بِعُذْرٍ
تَحْيَرَ بَيْنَ ذَبْحِ هَدَىٰ أَوْ تَصْدِيقِ بِثَلَاثَةِ أَصْنُوْعٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينٍ أَوْ صَوْمِ ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ.

وَتَجِبُ الصَّدَقَةُ بِنِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍ^(٥) إِنْ طَيَّبَ الْمُحْرِمُ دُونَ عُضُوٍّ، أَوْ
غَطَّى رَأْسَهُ أَوْ لَيْسَ مَخِيطًا دُونَ يَوْمٍ، أَوْ حَلَقَ أَقْلَى مِنْ رُبْعِ رَأْسِهِ، أَوْ حَلَقَ
رَأْسَ غَيْرِهِ، أَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ أَوْ لِلصَّدِيرِ مُحَدِّثًا، وَتَجِبُ الصَّدَقَةُ بِكُلِّ شَوَّطٍ
مِنْ أَقْلَى طَوَافِ الصَّدِيرِ، وَبِكُلِّ ظُفْرٍ مِنْ خَمْسَةِ مُتَفَرِّقَةٍ، وَبِكُلِّ حَصَاءٍ مِنْ
أَقْلَى رَمَيِّ يَوْمٍ إِلَّا أَنْ يَلْعَغَ ذَلِكَ دَمًا فَيَنْقُضُ مَا شَاءَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ولو ناسياً أو مكرهاً، وشرط الوجوب أن يكون المحرم بالغاً، فلا شيء على الصبي.

انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥٤٤.

(٢) أي يوماً كاملاً.

(٣) فإن تعدد المجلس بأن قص في مجلس أظفار يده، ثم في مجلس آخر أظفار رجله فإن الدم يتعدد. انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥٤٩.

(٤) أو حائضاً، أو طاف طواف الفرض محدثاً فعليه دم.

(٥) أو قيمته.

فصلٌ

إِنْ قُتِلَ مُحَرِّمٌ صَيْدًا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ أَوْ قَطَعَ قَوَائِمَهُ فَمَنْعَ الامْتِنَاعَ^(١)، أَوْ
 نَفَقَ رِيشَةً فَمَنْعَهُ عَنِ الطَّيْرِ إِنْ لَزَمَهُ الْجَزَاءُ، وَهُوَ قِيمَةُ الصَّيْدِ بِتَقْوِيمِ عَدَلَيْنِ
 فِي مَقْتَلِهِ أَوْ أَفْرَبِ مَوْضِعِهِ، وَيَشْتَرِي بِهِ هَدَيَا أَوْ طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ لِكُلِّ
 فَقِيرٍ نِصْفَ صَاعَ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَامَ عَنْ طَعَامٍ كُلَّ مِسْكِينٍ يَوْمًا، وَإِنْ فَضَلَ
 أَقْلُ مِنْهُ^(٢) [تَصَدَّقُ بِهِ] أَوْ صَامَ يَوْمًا، وَتَجِبُ قِيمَةُ مَا نَقَصَ بِتَفِ شَعْرِهِ،
 وَقِيمَةُ لَبَنِهِ وَبَيْضِهِ، وَإِنْ خَرَجَ فَرَحْ مِيتَ ضَمِّنَ قِيمَتَهُ حَيَا، وَيَتَعَدَّ الْجَزَاءُ
 عَلَى مُحَرِّمِينَ^(٣) اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِ صَيْدٍ بِعَدَدِهِمْ، وَيُغَرَّمُ قَاتِلُهُ قِيمَةً مَا أَكَلَهُ
 مَعَ ضَمَانِهِ الْجَزَاءُ، لَا غَيْرُ قَاتِلِهِ، وَيُبْقَى عَلَى مُحَرِّمِينَ مِنْ صَيْدِ الْحَرَمِ
 تَلَزُمُ قِيمَةً وَاحِدَةً، وَلَا يُجْزِي فِيهَا الصَّوْمُ، وَحَرَمٌ رَاعِي حَشِيشِ الْحَرَمِ،
 وَتَجِبُ القيمةُ بقطع رطبه، وقطع شجره النابت بنفسه، وليس فيما ينبعه
 الناس إلا الإذخر، ولا شيء يقتل غراب، وحدأة، وعقرب، وخيبة، وفارة،
 وكلب عقول، وبعوض، ونمـل، وبزغوث، ويقتل قملة وجرادة تصدق بما
 شاء، ولا يتعين أيام النحر لذبح الهدي سوى هدي القرآن والمتعة،
 ويتعين الحرم للجميع لا لفقيره، ولا يجزئ في الهدايا والضحايا ما دون
 ثني الإبل والبقر والمعز، وثني ابن خمس سنين وستين وسنة^(٤)،

(١) أي منعه القطع من الهرب والتفور.

(٢) أي من نصف صاع.

(٣) أما لو كانوا حلالا فلا يتعدد.

(٤) هذا لف ونشر مرتب، فإن ثني الإبل يكون ابن خمس سنين، وثني البقر يكون ابن ستين، وثني المعز يكون ابن سنة.

وَيُجزِئُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأنِ، وَهُوَ مَا تَمَّ عَلَيْهِ أَكْثَرُ السَّنَةِ^(١)، وَلَا بُدَّ مِنَ السَّلَامَةِ عَنِ الْعَيْبِ، وَيَجُوزُ أَكْلُ الْغَنِيِّ وَذِي الْهَدِيِّ مِنْ تَطْوِعٍ وَقِرَاءَنِ وَمُتْعَةٍ فَقَطْ، وَاشْتِراكُ سَبْعَةٍ أَرَادُوا الْقُرْبَةَ فِي بَدَنَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أي إذا بلغ ستة أشهر. انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٣٢١

كتاب الأضحية

تُجْبِي عَلَى مُسْلِمٍ مُوسِرٍ^(١) بِيَسَارِ الْفِطْرَةِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ الْعَاشِرِ وَالْخَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا تُجْبِي عَنْ طِفْلِهِ الْفَقِيرِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَلَا تُجْبِي عَنْ طِفْلِهِ الْغَنِيِّ فِي مَالِهِ فِي أَصْحَاحٍ مَا يُفَتَّى بِهِ، وَهِيَ شَاةً أَوْ بَدْنَةً، وَيَجُوزُ الْبَدْنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ فَمَا دُونَهُمْ، وَالْأَفْضَلُ اشْتِرَاكُهُمْ قَبْلَ الشِّرَاءِ، وَيُقْسَمُ الْلَّحْمُ وَزَنًا، أَوْ جِزَافًا إِذَا كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَكَارِعِ وَالْجِلْدِ^(٢)، وَلَا يَجُوزُ لِمَصْرِيِّ ذَبْحُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الْقُرَى فَيَجُوزُ لَهُمُ الذَّبْحُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَفْضَلُ أَيَّامِهَا الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ، وَلَوْ لَمْ يُضَعِّ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُهَا تَصَدُّقٌ بِقِيمَةِ شَاةٍ وَلَوْ كَانَتِ الشَّاةُ عِنْدَهُ، وَتَسْقُطُ بِإِفْتِقَارِهِ قَبْلَ مُضِيِّ أَيَّامِهَا، وَالْمُسْتَحْبُ أَكْلُ ثُلُثٍ وَتَصَدُّقٌ بِثُلُثٍ وَادْخَارُ ثُلُثٍ، وَالتَّصَدُّقُ بِحِلْدِهَا أَوْ يَتَّخِذُهَا آلَةً كِجَراَبٍ وَنَطْعٍ وَغَرَبَالٍ، وَالذَّبْحُ بِيَدِهِ وَإِنْ اسْتَعَانَ بِغَيْرِهِ، وَيَشْهَدُهَا بِنَفْسِهِ، وَيُكَرِّهُ ذَبْحُ كِتَابِيِّ وَخَلْبَهَا وَجَزُ صَوْفِهَا قَبْلَ الذَّبْحِ، وَلَا يَصْحُ بِالْعُورَاءِ وَالْعَجَفَاءِ وَالسَّكَاءِ الَّتِي لَا أُذْنَ لَهَا خَلْقَةٌ وَلَا ذَاهِبَةٌ أَكْثَرُ أُذْنِهَا أَوْ ذَنَبِهَا، وَالْعَرْجَاءُ الَّتِي لَا تَمْشِي إِلَى الْمَنْسَكِ^(٣)، وَالْهَتَّمَاءُ الَّتِي ذَهَبَ أَكْثَرُ أَسْنَانِهَا أَوْ لَا يُمْكِنُهَا الْاعْتِلَافُ، وَالْأَفْضَلُ أَلْوَانُهَا وَأَنَوَاعُهَا.

(١) أي حتى على الأنثى.

(٢) أي فقوله: (إذا كان معه.. إلخ). راجع لقوله: (جزافا) فقط وليس أيضا لقوله: (وزنا).

(٣) أي المذبح.

كتاب الذبائح

الذبُح شرط لِحِلِّ كُلِّ حَيْوانٍ سَوَى السَّمَكِ وَالجَرَادِ، وَشَرطُ الْحِلِّ أَنْ لَا يَكُونَ الذَّابِحُ مَجُوسِيًّا [وَلَا وَثَنِيًّا وَلَا مُرْتَدًّا] وَلَا مُحْرِمًا لِصَيْدٍ، وَأَنْ لَا يَتَرَكَ التَّسْمِيَّةَ عَمَدًا، [وَالذَّبُحُ] مِنَ الْخُلْقُومَ وَالْمَرِيءِ وَالْوَدَاجِينَ كَافٍ^(١)، فَتَحْرُمُ بِدُونِهِ، وَ[تَحْرُمُ] ذِيْحَةً مَنْ تَرَكَ التَّسْمِيَّةَ عَمَدًا، أَوْ ذَكَرَ مَعَ اسْمِ اللَّهِ غَيْرَهُ مَوْضُولًا مَعْطُوفًا بِحَرْفٍ^(٢)، وَكُرْهَةً بِلَا حَرْفٍ^(٣)، وَكُرْهَةً أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الذَّبُحِ بَعْدَ الاضطِجَاعِ وَالتَّسْمِيَّةِ: «اللَّهُمَّ تَقَبِّلْ مِنْ فُلَانٍ»، وَنُدِبَ إِحْدَادُ الشَّفَرَةِ قَبْلَ الإِضْجَاعِ، وَعِلْمَهَا بِهِ، وَكُرْهَةُ النَّخَاعِ^(٤)، وَقَطْعُ الرَّأْسِ، وَالذَّبُحُ مِنَ الْقَفَاءِ إِنْ بَقَيَ حَيًّا حَتَّى تُقطَعَ الْعُرُوقُ، وَيَصْحُ الذَّبُحُ بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمُ كَمْدُيَّةً، وَمَرْوَةً^(٥)، وَلِيَطَةً^(٦)، وَغَظِيمٌ وَسِنٌ مَنْزُوعٌ مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَخَرْمٌ بِالْمُتَّصِلَّيْنِ، وَيُذْبَحُ الْجَنِينُ الْحَيُّ بَعْدَ ذَكَاءِ أُمِّهِ، وَيَحْرُمُ الْمَيْتُ بَعْدَهَا، وَيُسْنُ نَحْرُ الْإِبْلِ وَذَبْحُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَكُرْهَةُ عَكْسَهُ، وَيُذْبَحُ صَيْدُ اسْتَأْنَسَ، وَيَكْفِي جَرْحُ نَعْمٍ تَوَحَّشَ أَوْ تَرَدَّى فِي بَئْرٍ وَلَمْ يُمْكِنْ ذَبْحُهُ، وَلَهُ ذَبْحُ الْمُنْخِنَقَةِ أَوِ الْمَوْقُوذَةِ أَوِ الْمُتَرَدِّيَّةِ أَوِ النَّطِيْحَةِ أَوِ التِّيْتِيَّ بَقَرَ الذِّئْبُ بَطْنَهَا،

(١) يكفي في الذبح قطع ثلاثة منها ولا يشترط الأربعة. انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٢٩٥.

(٢) كأن يقول: بسم الله واسم فلان.

(٣) كأن يقول: بسم الله محمد رسول الله

(٤) أي بلوغ السكين النخاع، وهو عرق أبيض في جوف عظم الرقبة.

(٥) حجر أبيض كالسكين يذبح بها.

(٦) قشر قصب.

وَفِيهَا حَيَاةٌ خَفِيفَةٌ حَلَّتْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَتَقْدِيرُ حَيَاةِهَا يَوْمٌ رِّوَايَةُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: أَكْثَرُهُ، وَشَرَطَ مُحَمَّدٌ حَيَاةَهَا فَوْقَ حَيَاةِ الْمَذْبُوحِ، وَتَحْلُّ ذَبِيحةُ مَنْ عَلِمَ حَيَاةَهَا فَإِنْ لَمْ تَسْتَحِرْكُ وَلَمْ يَخْرُجْ دَمُ فَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدِهِمَا.

فصلٌ

حَرُومٌ كُلُّ ذِي نَابٍ وَمِخلبٍ مِنْ سَبْعَ وَطَيْرٍ، وَالحَسَرَاتُ كُلُّهَا كَالقَنَافِذِ وَالْيَرْبُوعُ وَالزُّنْبُورُ وَالحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ وَالبِغَالُ الْمُتَوَلِّدُ مِنْ أَتَانِ، وَلَحْمُ الْخَيْلِ مَكْرُوَةٌ عِنْدَ الْإِمَامِ تَحْرِيمًا، أَوْ تَنْزِيهَا وَبِهِ قَالَ، وَحَرُومٌ الضَّبُّ وَالضَّبْعُ وَالشَّعْلُبُ، وَحَلَّ الْأَرْتَبُ وَغُرَابُ الزَّرْعِ، لَا الَّذِي يَأْكُلُ الْجِيفَ، وَكُرْهَةُ الرَّحْمِ وَالبِعَاثُ، وَلَا يُؤْكَلُ مَائِيَ المَوْلِدِ إِلَّا السَّمَكُ وَالجَرِيثُ وَالْمَارِمَاهِي يُؤْكَلُ، وَكُرْهَةُ الطَّافِيِّ، وَكُرْهَةُ مِنَ الدِّيْحَةِ الْخَصِيَّةِ وَالذَّكْرُ وَالْحَيَاةُ^(١) وَالْغُدَّةُ وَالْمَثَانَةُ وَالْمَرَازَةُ، وَحَرُومٌ الدَّمُ الْمَسْفُوخُ.

(١) حياء الشاة ممدود، قال أبو زيد: الحياء اسم للدبر من كل أثني من الظلف والخف وغير ذلك، وقال الفارابي في باب فعال: الحياء فرج الجارية والناقة. اه المصباح المنير بباب ح ي ي.

كتاب الصيد

يَحْلُّ لِلْمُسْلِمِ الَّذِي لَيْسَ مُحْرِمًا صَيْدُ غَيْرِ الْمُحْرِمِ لِمَا يُؤْكَلُ وَمَا لَا يُؤْكَلُ، فَالْمَاكُولُ يُؤْكَلُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الصَّائِدُ مَجُوسِيًّا وَلَا تَارِكًا لِلتَّسْمِيَةِ عَامِدًا حَالَ الإِرْسَالِ وَالرَّمِيِّ وَلَا مُحْرِمًا، وَجُرْحٌ وَلَمْ يُدْرِكْهُ حَتَّى مَاتَ، فَيَحْلُّ أَكْلُهُ سَوَاءٌ كَانَ الْجَرْحُ بِالْأَلْمَ مَحْدُودَةً أَوْ بِجَرْحِ الْكَلْبِ أَوْ فَهْدٍ أَوْ بَازِي مُعَلِّمٍ، وَيَلْزَمُ ذَبْحُ مَا أَدْرِكَتْ فِيهِ حَيَاةً الْمَذْبُوحِ، فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ ذَبْحِهِ حَرْمٌ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَيُعَلَّمُ الْكَلْبُ وَالْفَهْدُ بِشَرْكِهِ الْأَكْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَالبَازِي وَنَحْوُهُ بِعَوْدِهِ إِذَا دَعَاهُ، وَلَا يَحْلُ الصَّيْدُ إِذَا خَنَقَهُ الْجَارِحُ أَوْ شَارَكَهُ الْكَلْبُ لَا يَحْلُ صَيْدَهُ^(۱)، أَوْ قَتْلَهُ الْمَعَاضُ بِعَرْضِهِ أَوْ الْبَنْدَقَةُ، أَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ، أَوْ عَلَى سَطْحٍ أَوْ جَبَلٍ فَتَرَدَّى مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ أَوْ أَثْخَنَهُ الرَّاهِي فَرَمَاهُ آخْرُ فَقَتَلَهُ، وَضَمِّنَ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ قِيمَتَهُ مَجْرُوْحًا، وَكَذَا لَوْ وَقَعَ بِهِ السَّهْمُ فَتَحَامَلَ حَتَّى غَابَ عَنْ بَصَرِهِ وَقَعَدَ عَنْ طَلَبِهِ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا حَرْمًا، كَمَا لَوْ أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ أَوْ الْفَهْدُ لَا البَازِي، أَوْ أَرْسَلَهُ مَجُوسِيًّا فَزَجَرَهُ مُسْلِمٌ فَانْزَجَرَ حَرْمًا، وَإِنْ أَرْسَلَهُ أَحَدُهُمَا مُسْلِمٌ وَزَجَرَهُ فَانْزَجَرَ^(۲) أَوْ أَرْسَلَهُ مُسْلِمٌ فَزَجَرَهُ مَجُوسِيًّا فَانْزَجَرَ حَلًّا، وَيَحْرُمُ الْمُبَانُ مِنَ الصَّيْدِ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ نِصْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَالْأَكْثَرُ مِمَّا يَلِي الْعَجْزَ، وَلَوْ

(۱) أي ككلب مجوسى أو كلب غير معلم. انظر حاشية ابن عابدين ج ۶ ص ۴۶۶.

(۲) هكذا العبارة في المخطوط، ولعل الصواب كما في الدر وغيره: ولو لم يرسله أحد فزجره مسلم فانزجر حل.

أَرْسَلَ الْجَارِخَ عَلَى صَيْدٍ فَأَخْذَ غَيْرَهُ فِي سَنَتِهِ أَوْ عَلَى صَيْوِدٍ وَسَمَّى مَرَّةً فَأَخْذَهَا مِنْ فَوْرِهِ حَلَّتْ، وَلَوْ وَقَدَّهُ الْكَلْبُ ثُمَّ قَتَلَهُ أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَيْهِ مَعًا فَوَقَدَهُ أَحَدُهُمَا ثُمَّ قَتَلَهُ الْآخَرُ حَلَّ، وَلَوْ رَمَى ذِبَابًا فَأَصَابَ ظَبَابًا حَلَّ أَكْلَهُ خِلَافًا لِزُفَرَ^(١)، وَلَوْ أَفْرَخَ طَيْرًا أَوْ بَاضَ أَوْ تَكَنَّسَ^(٢) ظَبَابٌ فِي أَرْضٍ لَمْ تُعَدْ لِذِلِّكَ كَانَ لِمَنْ أَخَذَهُ.

تَمَّ ذَلِكَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَدَعْوَتِهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا دَائِمًا أَبَدًا
إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ آمِينَ.

(١) وعبارة غيره كما في الهدایة للمرغیناني: ومن سمع حسناً ظنه حسن صيد فرماد أو أرسل كلباً أو بازياً عليه فأصاب صيداً، ثم تبين أنه حسن صيد حل المصاص أي صيد كان، لأنّه قصد الأصطياد. اهـ الهدایة في شرح بداية المبتدى ج ٤ ص ٤٠٦.

(٢) قال الكمال بن الهمام في فتح القدير عند قوله: (تكنس): أي دخل كناسه والكناس بيت الظبي، وفي بعض النسخ تكسر، أي وقع فيها فتكسر. اهـ فتح القدير ج ٧ ص ١٣١.

الأخطاء

في النسخة المطبوعة

رقم الصفحة	الطبعة التي بين أيدينا	رقم الصفحة	الطبعة القديمة
٢٣	أما الإيمان: فهو الاعتقاد بالجنان	٢١	أما الاعتقاد: فهو الاعتقاد بالجنان
٢٣	ونحكم به بالإقرار	٢١	ونحكم بالإقرار
٢٤	وأفعال العباد خلق الله تعالى وكتاب من العباد	٢٣	وأفعال خلق الله تعالى وكتاب العباد
٢٥	بالتوفيق الذي لا يجوز أن يوصف به المخلوق	٢٤	بالتوفيق الذي لا يجوز أن يوضع به المخلوق
٢٥	أظهر الله لنبوة رسالته المعجزات	٢٤	أظهر الله لنبوة رسالته المعجزات
٢٧	وهذا بعد هول المؤمن	٢٩	وهذا يعد هول المؤمن
٢٨	ولا نأمن عليهم ولا نشهد بالجنة	٣٠	ولا نأمن عليهم بالجنة
٢٩	والنظر والتمعق في ذلك ذريعة الخذلان	٣١	والتمعق في ذلك ذريعة الخذلان

٣١	والصالحين ومن بعدهم من أهل الخير والأثر	٣٦	والصالحين ومن معدهم من أهل الخير والأثر
٣٧	كتاب الطهارة	٤٣	باب الطهارة
٣٩	وزوال ما يمنع وصوله إلى الجسد كشمع	٤٧	وزوال ما يمنع وصوله إلى الجسد
٣٩	كظهور رشح برأس السبيل	٤٧	كظهور رشح بماء السبيل
٤٠	بخروج مني منفصل عن	٥١	بخروج مني منفصل عن
٤١	وجراحة بأكثر بدنه أو مساوية	٥٢	وجراحة بأكثر بدنه
٤٣	ولا يلزم غسل الفرجة	٥٦	ولا يلزم غسل القرحة
٤٤	إلا قدر يسير لا يسع الغسل والتحريم فلا عبرة بخروجها	٥٨	إلا قدر يسير لا يسع الغسل فلا عبرة بخروجها
٤٤	إلا عند نصب العادة في زمان الاستمرار	٥٨	إلا عند نصب العادة في زمان الاستمرار
٤٤	والنفاس دم يعقب الولد أو أكثره	٥٨	والنفاس دم يعقب الولد [أو خروج] أكثره
٤٤	ولو كان سقطاً استبان بعض خلقه	٥٨	ولو كان سقطاً استبان خلقه
٤٥	فالملحظة كالدم [المسفوح] والبول والغائط	٦٠	فالملحظة كالدم [المسفوح] والغائط

٤٦	ووضع قدم مبتل	٦١	ووضع قدم مبتل
٤٦	عن نجس ذي جرم ولا يغسل	٦٢	عن نجس ذي جرم ولا يغسل
٤٧	ولا بسمك وحيوان الماء	٦٤	ولا حيوان الماء
٤٩	ولا يجوز كشف العورة له	٦٧	ولا يجوز كشف العورة
٤٩	فإن زاد افترض إزالتها كما يفترض مطلقاً عند الاغتسال من نحو جنابة	٦٧	فإن زاد افترض إزالتها كما يفترض الاغتسال من نحو جنابة
٥٢	وقبل الفجر بأكثر من سنته	٧٠	ونفل الفجر بأكثر من سنته
٥٢	الأذان والإقامة سنة للأوقات الخمس والجمعة دون ما سواهما	٧٢-٧١	الأذان والإقامة سنة للأوقات الخمس والجمعة دون ما سواهما
٥٣	حي الفلاح حي على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله	٧٢	حي على الفلاح حي على الفلاح ويزيد في الفجر
٥٣	الصلاحة خير من النوم مرتين بعد حي على الفلاح، وفي الإقامة...	٧٢	الصلاحة خير من النوم مرتين وفي الإقامة...
٥٣	ويترسل فيه ويتمهل [ويسرع] في الإقامة	٧٢	ويترسل ويتمهل في الإقامة

الأخطاء في النسخة المطبوعة

٥٤	ولا بد من اتصالها بالنية بلا فاصل مضى كلام	٧٤	ولا بد من اتصالها بالنية بلا فاصل كلام
٥٤	ويسقط بعض الشروط لعدم ك عدم ما يزيل	٧٤	ويسقط بعض الشروط لعدم ك عدم ما يزيل
٥٥	أو اشتبه عليه الظهور في الأواني وهو غالباً، أو أحد الشياب الطاهرة يتحرى	٧٤	واشتبه الظهور في الأواني وهو غالباً، وواحد الشياب الطاهرة تحرى
٥٥	الفرض وكل النفل والوتر،... وتعين...	٧٦	الفرض وكل النفل،... وتعين...
٥٧	والتسمية قبل الفاتحة	٧٧	والتسمية للفاتحة
٥٩	ومن لا يحسن هذا	٧٨	وما لا يحسن هذا
٦٠	والسلام بنية التحية والمصافحة ورده، والجواب بلا إله إلا الله	٧٩	والسلام بنية التحية والمصافحة، ورده الجواب بلا إله إلا الله
٦٠	كحمل نجاسة مانعة	٨٠	وتحمل نجاسة مانعة
٦٠	وأداؤه ركناً نائماً ولم يعده	٨٠	أو فاته ركن ولم يعده
٦٢	وقتل حية وعقرب خاف أذاهما بضربيين، وانحراف عن القبلة	٨٣	وقتل حية وعقرب خاف أذاهما بضربيين، وانحراف عن القبلة
٦٣	ولو جعل للمحمل قراراً	٨٣	ولو للجمل قرار بتحميمه

٦٣	ويستدير إلى القبلة كلما تحولت عنها	٨٤	ويستدير إلى القبلة كلما تتحول عنها
٦٣	فإن كان في حال نزول	٨٥	فإن كان في حال نزوله
٦٤	وإن تعذر فبالإيماء	٨٦	وإن تعذر فبالإيماء
٦٤	وإن تعسر القعود أو مأ	٨٦	وإن تعذر القعود أو مأ
٦٤	ومن أغمي عليه أو جن خمس صلوات قضى، ولو أكثر لا	٨٦	ومن أغمي أو جن خمس صلوات قضى، أو أكثر لا
٦٤	ولكل صوم يوم بنصف صاع	٨٦	ولكل صوم يوم نصف صاع
٦٥	ثم يقبحه فيسقط عن الميت بقدرها، ثم يهبه الفقير للمتطوع أو للوارث ويقبحه، ثم يعطيه للفقير فدية، وهكذا حتى يستوفى الكثير بذلك القليل بالدفعتات عن الميت، فيسقط ما كان عليه...	٨٦	ثم يقبحه فيسقط ما كان عليه...
٦٥	وقد تقدم صفة القنوت، ويقرأ المؤتمم القنوت تبعاً للإمام	٨٧	وقد تقدم صفة القنوت تبعاً للإمام
٦٦	ركعتان قبل الفجر، وبعد الظهر، والمغرب، والعشاء، والرباعية	٨٨	ركعتان قبل الفجر، وبعد الظهر، والمغرب، والعشاء، والرباعية

الأخطاء في النسخة المطبوعة

٦٦	وأربع فصاعداً في الضحى إلى ثنتي عشرة ركعة، وصلاة الليل والاستخاراة	٨٩	وأربع فصاعداً في الضحى إلى ثنتي عشر ركعة، وصلاة النفل والاستخاراة
٦٦	ويجوز تقديم الوتر عليها، ويستحب الجلوس بعد كل أربع بقدرها	٩٠	ويجوز تقديم الوتر عليها والجلوس بعد كل أربع بقدرها
٦٧	وليس في جهة الإمام	٩٠	ويسن في جهة الإمام
٦٨	وكذا الصوم	٩١	وكذا القوم
٦٨	صلاة الجمعة تفوق المنفرد	٩١	صلوة الجمعة [تفوق] المنفرد
٦٩	بعروض كراهة ومبطل كتلوع وتغيير شمس، وإذا ظن...	٩٤	بعروض كراهة ومبطل كتلوع وتغيير، وإذا ظن..
٧١	وكيفيتها أن يسجد سجدة واحدة بين تكبيرتين	٩٦	وكيفيتها أن يسجد سجدة بين تكبيرتين
٧٢	وفرض الخطبة نحو تسبيحة أو تهليلة	٩٨	وفرض الخطبة تسبيحة أو تهليلة
٧٣	قبل الخروج للمصلى ثم يتوجه إليها ماشيا	١٠٠	قبل الخروج للمصلى يتوجه إليها ماشيا
٧٤	وعلى أزواج محمد، وعلى ذرية محمد، وسلم تسلیماً كثیراً	١٠٢	وعلى أزواج محمد، وسلم تسلیماً کثیراً

٧٥	والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمّنون على دعائه	١٠٤	والناس قعود يؤمّنون على دعائه
٧٥	اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً هنيئاً مربيئاً عدقاً عاجلاً	١٠٤	اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً هنيئاً عدقاً عاجلاً...
٧٦	يصلّي بهم شطر الصلوات وركعتين في المغرب	١٠٥	يصلّي بهم شطر، وركعتين في [الرباعية و] المغرب
٧٧	وتجمر الأكفان وتترّا وتبسط	١٠٦	وتجمر الأكفان وتترّا وتربط
٧٨	والدعاء لهذا الميت	١٠٧	والدعاء للميت
٧٨	أن يضع يمينها المقدم على اليمين ثم المؤخر عليه...	١٠٨	أن يضع يمينها المقدم على اليمين المؤخر عليه
٨١	وأقسامه ستة: فرض وواجب ومسنون...	١١١	وأقسامه: فرض وواجب ومسنون...
٨٢	ويشترط تبييت النية وتعيينها في قضاء رمضان وقضاء ما أفسده من نفل، وصوم الكفارات والمنذور	١١٢	يشترط النية وتعيينها في قضاء رمضان وقضاء ما أفسده من نفل صوم والكافارات والمنذور
٨٢	فلا بد من جمع عظيم لهما	١١٣	فلا بد من جمع عظيم لها
٨٣	وإن احتجن أو استعط أو وصل إلى جوفه...	١١٤	وإن احتجن أو وصل إلى جوفه...

الأخطاء في النسخة المطبوعة

٨٣ *	أو سبق ماء المضمضة حلقة خطأ	١١٥	أو سبق ماء المضمضة [جوفه] خطأ
٨٤	إذا خافتا على الولد أو النفس	١١٦	إذا خافتا على الولد أو النفساء
٨٤	ولمن حصل له عطش شديد أو جوع شديد يخاف منه ال�لاك	١١٦	ولمن حصل له عطش شديد يخاف منه ال�لاك
٨٤	لا يجب عليه الإيصاء بما أفطره	١١٦	لا يجب عليه القضاء بما أفطره
٨٥	وبطل بوطئه وبالإنزال بدواعيه	١١٨	وبطل بوطئه بالإنزال بدواعيه
٨٨	وكره الإغناء وندب عن السؤال وكره نقله فيها	١٢٠	وكره الإغناء وندب [إغناوه] عن وكره نقله فيها
٨٩	وحاجته الأصلية عن نفسه وطفله الفقير	١٢١	وجاجته الأصلية [يجب] عن نفسه وطفله الصغير
٨٩	وعبيده للخدمة مدبره وأم ولده ولو كفاراً	١٢١	وعبيده للخدمة ومدبره وأم ولده ولو كافراً
٩٢	لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك	١٢٤	لبيك اللهم لبيك، لا شريك لك لبيك

٩٥	ثم يلتزم ما بين الحجر الأسود والباب فيوضع صدره ووجهه عليه	١٣٢	ثم يلزم الملتم [وهو] ما بين الحجر الأسود والباب فيوضع وجهه عليه
٩٦	وتسلد على وجهها شيئاً تجافي عنه الغطاء	١٣٣	وتجعل على وجهها شيئاً تجافي عنه الغطاء
٩٦	ومكة أفضل إلا الضريح الكرم لشرف النبي صلى الله عليه وسلم	١٣٤	ومكة أفضل إلا الضريح المكرم بشرف النبي صلى الله عليه وسلم
٩٧	أو رجلاً أو يداً، أو ترك واجباً كطواف الوداع، أو طاف له أو للقدوم جبناً، أو ترك أقل طواف الإفاضة، أو ترك السعي أو الرمي كلها، أو رمى يوماً، أو آخر الحلق، أو رمى يوماً، أو آخر طواف الحلق، أو آخر طواف الركن عن أيام النحر، أو ترك الوقوف بالمزدلفة، أو أفض من عرفات قبل الغروب، أو فاته الوقوف نهاراً فوقف ليلاً	١٣٤	أو رجلاً أو يداً أو ترك السعي أو الرمي كلها ورمي يوماً أو آخر الحلق أو آخر طواف الركن عن أوقاته والوقوف نهاراً فوقف ليلاً
٩٨	ويقتل غير المحرمين من صيد الحرم تلزمهم قيمة واحدة	١٣٦	ويقتل غير المحرمين من صيد الحمام تلزمهم قيمة واحدة
٩٨	ويتعين الحرم للجميع لا لفقيره	١٣٧	ويتعين الحرم للجميع لا لغيره

١٠١	والأفضل اشتراكهم قبل الشراء، ويقسم اللحم وزنًا	١٣٨	والأفضل اشتراكهم، ويقسم اللحم وزنًا
١٠٣	الذبح شرط لحل كل حيوان سوى السمك والجراد	١٣٩	الذبح هو شرط لكل حيوان سوى السمك والجراد
١٠٣	والذبح من القفا إن بقي حيًا حتى تقطع العروق	١٤٠	والذبح من القفا إن بقي حيًا حتى تطلع العروق
١٠٣	أو التي يقر الذئب بطنهما وفيها حياة خفية	١٤١	أو التي نقر الذئب بطنهما وفيها حياة خفية
١٠٥	وحل الأرنبي وغراب الزرع، لا الذي يأكل الجيف، وكراه الرخام والبغاث، ولا يؤكل مائي المولد إلا السمك والجريث والمارماهي يؤكل، وكراه الطافي، وكراه من الذبيحة الخصبية والذكر والحياء والغدة والمثانة والمرارة	١٤٢	وحل الأرنبي وغراب الزرع، لا الذي يأكل الجيف والرخام والشعالب، ولا يؤكل مائي المولد إلا السمك والجريث، وكراه الطافي، وكراه من الذبيحة الخصبية والذكر والغدة والمثانة والمرارة
١٠٥	يحل لل المسلم الذي ليس محرماً صيد غير المحرم	١٤٤	يحل لل المسلم الذي ليس محرماً صيد غير المحرم
١٠٥	أو بازي معلم، ويلزم ذبح ما أدركت فيه حياة المذبوح	١٤٤	أو بازي معلم، وإذا ما أدركت فيه حياة فوق حياة المذبوح

الأخطاء في النسخة المطبوعة

١١٧

١٠٥	وإن أرسله أحدهما مسلم وزجره فائزجر، أو أرسله مسلم فزجره معجوسي فائزجر حل	١٤٦	وإن أرسله أحدهما مسلم وزجره فائزجر حل
-----	---	-----	--

المراجع

- نور الإيضاح / الشرنبلالي / المكتبة العصرية.
- مراتي الفلاح / الشرنبلالي / المكتبة العصرية.
- حاشية الطحطاوي / أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي / دار الكتب العلمية.
- حاشية ابن عابدين / محمد بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي / دار الفكر - بيروت.
- تبيين الحقائق / فخر الدين الزيلعي الحنفي / المطبعة الكبرى للأميرية - بولاق، القاهرة / الطبعة الأولى.
- المصباح المنير / أحمد بن محمد الفيومي / المكتبة العلمية - بيروت.
- مختار الصحاح / زين الدين الحنفي الرازى / المكتبة العصرية / الطبعة الخامسة.
- الهدية العلائية / علاء الدين عابدين / مكتبة الإمام الأوزاعي / الطبعة السادسة.
- فتح القدير / كمال الدين بن الهمام / دار الفكر.
- منهاج الراغب إلى إتحاف الطالب / للعلامة الشيخ أبو بكر الأحسائي / دار الكتب العلمية / الطبعة الثانية.
- مختصر القدوسي المسمى بالكتاب / للإمام القدوسي / دار البشائر الإسلامية.

المراجع

- اللباب في شرح الكتاب / للعلامة عبد الغني الغنيمي الميداني الدمشقي / دار البشائر الإسلامية.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج / الإمام النووي / دار إحياء التراث العربي / الطبعة الثانية.
- إمداد الفقه في العبادات / محمد إمداد حسين البيرزاده / دار السلام / الطبعة الثانية.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

٣	مقدمة المحقق
٥	منهج العمل في الكتاب
٧	نماذج من صور المخطوط
٩	بعض المصطلحات عند السادة الحنفية
٩	الحكم الشرعي
٩	الأحكام التكليفية
١١	ما يقصده العلماء من قول الشيخين والصاحبين والطرفين
١٣	ترجمة الإمام الشربلي
٢١	مقدمة المؤلف
٢٣	كتاب التوحيد
٣٠	فضل في التفضيل
٣٢	فضل
٣٣	فضل
٣٤	فضل
٣٧	كتاب الطهارة
٣٧	باب الوضوء
٤٠	باب الغسل
٤١	باب التئيم
٤٢	باب المنسح على الخفين والجنيزة
٤٣	باب الحينين والتفاس والإستحاشة
٤٥	باب الأنحاس والطهارة عنها
٤٧	فضل
٤٨	فضل
٤٩	فضل في الاستنجاء

٥١	كتاب الصلاة
٥٢	فضل
٥٣	فضل
٥٣	باب شروط الصلاة وأذكاؤها
٥٦	فضل
٥٧	فضل
٥٨	فضل
٥٩	باب ما يفسد الصلاة
٦٠	فضل
٦١	فضل
٦٢	فضل
٦٢	فضل
٦٢	فضل
٦٣	فضل في صلاة المسافر
٦٤	فضل في صلاة المريضين
٦٤	فضل في إسقاط الصلاة والصوم
٦٥	باب الوتر
٦٦	فضل في السن
٦٦	فضل
٦٧	باب الصلاة في الکتبة
٦٧	باب قضاء الفوائت
٦٨	باب إدراك الفريضة بالجماعة
٦٩	باب سجود السهو
٧٠	باب سجود التلاوة
٧١	فضل
٧١	باب الجمعة
٧٢	باب العيدين
٧٤	باب الكسوف والحسنوف

٧٥	باب الاشتئفاء
٧٦	باب صلاة الحَوْف
٧٦	باب الجنائز
٧٨	فضل
٧٩	باب الشهيد
٨١	كتاب الصوم
٨٢	فضل
٨٢	فضل
٨٢	فصل في المفسدات
٨٤	فضل
٨٥	باب الاعتكاف
٨٧	كتاب الزكاة
٨٧	باب من يجوز صرف الزكاة إليه
٨٩	باب صدقة الفطر
٩١	كتاب الحج
٩١	فضل في كيفية ترتيب أفعال الحج
٩٦	فضل
٩٧	فضل
٩٨	فضل
١٠١	كتاب الأضحية
١٠٣	كتاب الذبائح
١٠٤	فضل
١٠٥	كتاب الصيد
١٠٧	الأخطاء في النسخة المطبوعة
١١٩	المراجع
١٢١	فهرس المحتويات

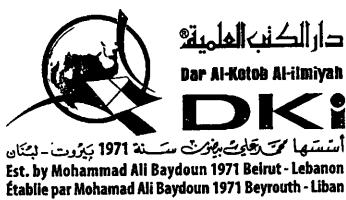
MARĀQI AS-SA‘ĀDĀT FI ‘ILMAY AT-TAWHID WAL-‘IBĀDĀT

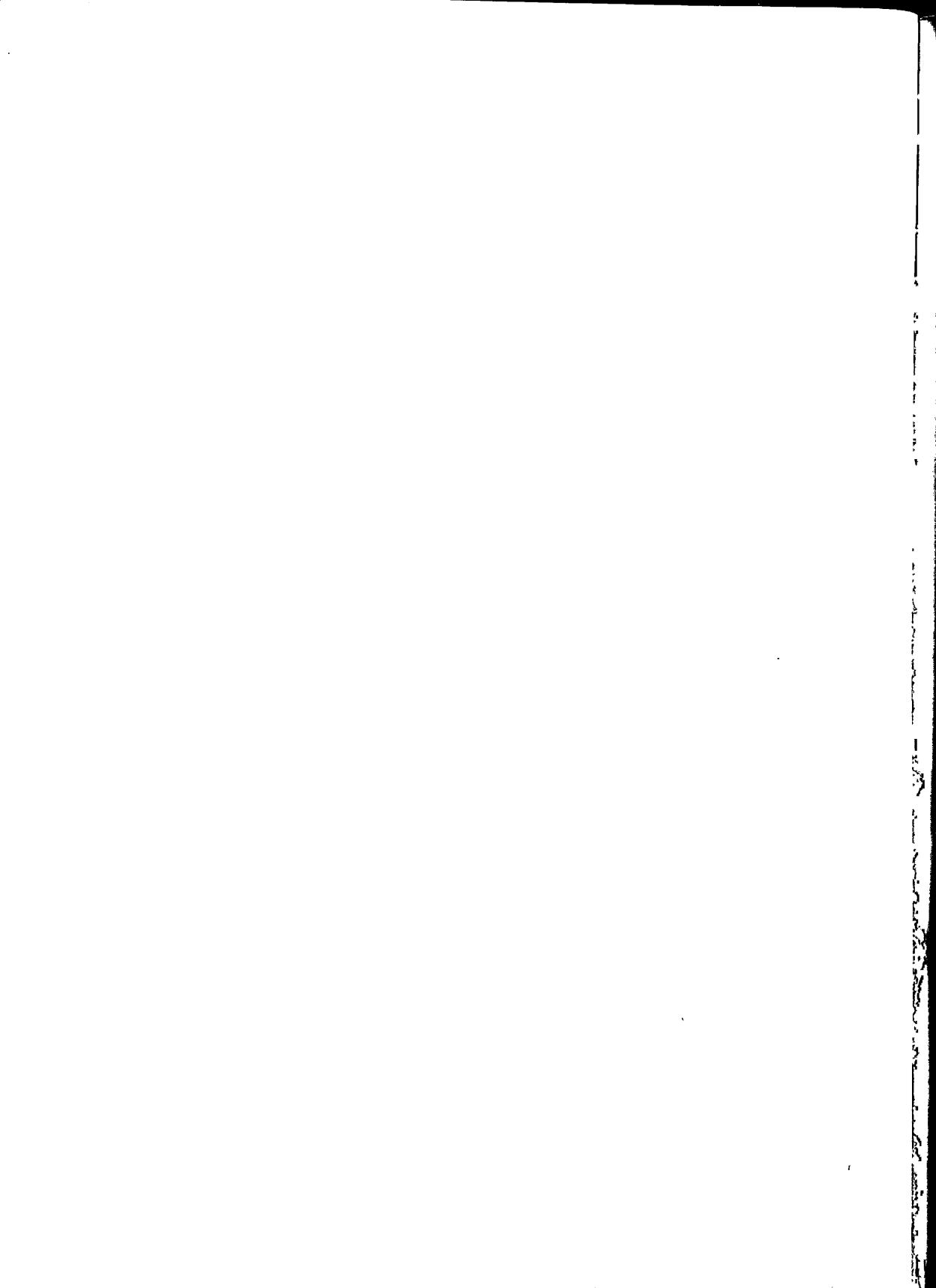
BY

AL-IMAM ABOU AL-IKHLAS HASSAN BEN AMMAR
AL-SHURUNBULALI AL-HANAFI
(D.1069H.)

EDITED BY

MUHAMMED SALAH BEN WALID NOUWAYDER





مِرْاقِي السَّعَادَاتِ فِي عِلْمِي الْتَّوْحِيدِ وَالْعِبَادَاتِ

إن كتابنا هذا الموسوم بـ **“مراقي السعادات في علمي التوحيد والعبادات”** هو عبارة عن مختصر نافع وجامع لبيان عقيدة أهل السنة والجماعة، وما به تصح العبادة من الصلاة والصوم والزكاة والحج وغيرها من العبادات.

وقد قام المحقق خلال عمله بالكتاب بالخطوات التالية:

- تشكيل المتن بشكل كامل تسهيلاً للقارئ.
- وضع ترجمة للإمام الشرنبلي رحمه الله.
- وضع الأخطاء الموجودة في النسخة المطبوعة مع تصحيحاتها في جدول.
- وضع بعض المصطلحات عند السادة الحنفية تتميماً للفائدة.
- علق على بعض المواطن التي هي بحاجة إلى تعليق.
- استعان ببعض كتب الغريب والماعجم لشرح بعض الكلمات.

أُسْتَهَا عَنْ تَحْوِيلَتِ بِيَوْمَتِ سَنَةِ 1971 بِيَوْمَتِ 11 سَبَّاتِ - لِبَنَانِ
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

ص.ب. 9424 - 11 - بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت - 1107 2290
هاتف: +961 5 804810 / 11
fax: +961 5 804813

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

ISBN-13: 978-2-7451-0122-8

9 00000



9 782745 101228

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah  www.al-ilmiyah.com